الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المجاهدين وذوي الحقوق
المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية
والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

المصادر

دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية
وثورة أول نوفمبر 1954

مجلة علمية أكاديمية نصف سنوية محكمة
المجلّد التّاسع عشر (19) العدد الأوّل (01)
المجلّد التّسلسلي الثّالث والثّلاثون (33)

الإيداع القانوني-1421-1999
ISSN: 1112-2668
EISSN: 2588-2058

ذو الحجّة 1445هـ
جويلية 2024 م

المصادر
دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة المجاهدين وذوي الحقوق

المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية

والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

المصادر

دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

مجلة علمية أكاديمية نصف سنوية محكمة

- المجلد: التاسع عشر (19) العدد: الأول (01)

- العدد التسلسلي: الثالث والثلاثون (33)

ذو الحجة 1445هـ/جويلية 2024م

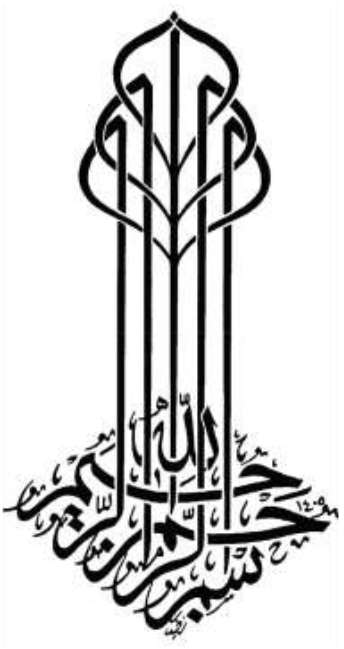

﴿ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلَا ٢٣ ﴾

سورة الأحزاب

- بطاقة تعريفية للمركز:

أنشئ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954** -جهة إصدار المجلة- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **94-42** المؤرخ في **17** شعبان عام **1414**هـ الموافق لـ **29** يناير سنة **1994**م، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم **03-373** المؤرخ في **3** رمضان عام **1424**هـ الموافق **29** أكتوبر سنة **2003**م المعدل والمتمم له، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **11-396** المؤرخ في **28** ذي الحجة **1432**هـ الموافق لـ **24** نوفمبر سنة **2011**م تم تحويل المركز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي (EPST).

وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم **24-97** المؤرخ في **26** شعبان عام **1445**هـ الموافق **7** مارس سنة **2024**م المعدل والمتمم تم تغيير تسمية المركز إلى: (**المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954**) وفي هذا الإطار يضطلع المركز في مجالات اختصاصه، على الخصوص بما يأتي:

- القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**.
- جمع وحفظ المعلومات والوثائق والمواد المرتبطة بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954** ومعالجتها.
- تسجيل وحفظ واستغلال الشهادات الحية المتعلقة بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**.
- إنجاز الأعمال السمعية البصرية المتعلقة بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954** وأحداثها.
- الإشراف من وجهة نظر علمية وتاريخية على إنتاج الأفلام التاريخية الطويلة والأشرطة الوثائقية ذات الصلة.

- إثراء المنظومة التربوية والتكوينية والثقافية والإعلامية بالمادة التاريخية.
- المشاركة في نشر الدراسات والبحوث العلمية بطبع الدوريات والكتب ومشاريع البحث.
- تنظيم ندوات وملتقيات علمية محلية ووطنية ودولية حول المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**.
- إنشاء بنك رقمي للمعلومات حول التاريخ الوطني المرتبط بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**.
- تقديم الاستشارة والخبرة والمعلومات التاريخية للوصاية ومختلف القطاعات التي تهتم بتاريخ بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**.
- بحث واستغلال الوثائق والأرشيف المتعلق بالتراث التاريخي والثقافي المرتبط بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**، على الصعيدين الوطني والدولي.
- ترجمة الوثائق والدراسات والبحوث والمنشورات والمصنفات ذات الصلة.
- التعاون والتنسيق مع مخابر البحث للتعليم العالي والبحث العلمي المتخصصة في مجال المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**.
- تبادل الخبرات مع مختلف المراكز والهيئات العلمية الوطنية والأجنبية.

- هيئة التحرير:

- الرئيس الشرفي للمجلة: وزير المجاهدين وذوي الحقوق

السيد: العيد ربيقة

- رئيس التحرير:

الدكتور: حسين عبد الستار

مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

- نائب رئيس التحرير:

الأستاذ: نسيم نوار

- التدقيق اللغوي:

الأستاذ الدكتور: بشير سعدوني

- أمانة المجلة:

السيدة: سليمة إيدير
السيدة: زهرة ساحد
السيدة: نصيرة طايبي

- الهيئة الاستشارية (الدولية):

د/ سحر عبده محمد	جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز - السعودية
د/ أشرف صالح	جامعة ابن رشد - هولندا
د/ كارميلو بيريز بيلتران	جامعة غرناطة - إسبانيا
د/ شاشوة كمال	المركز الوطني للبحوث العلمية - فرنسا
د/ زواوي بغورة	جامعة الكويت - الكويت
د/ رحاب يوسف	جامعة بني سويف - مصر
د/ صالح ياسر إسماعيل عبد السلام	جامعة القاهرة - مصر
د/ محمد الأمين أبد	جامعة شنقيط العصرية - موريتانيا
د/ شوكت عارف محمد الأتروشي	جامعة زاخو - العراق
د/ سعاد هادي حسن الطائي	جامعة بغداد - العراق
د/ عبد الله العوني العنزي	جامعة حائل - السعودية
د/ محمود محمد السيد خلف	الجامعة الإسلامية منيسوتا - أمريكا
د/ محمد علي دبور	جامعة القاهرة - مصر
د/ مرتضى عبد الله خيري	جامعة الشرقية - سلطنة عمان
د/ محمد عبد الفتاح زهرى	جامعة المنصورة - مصر
د/ سامي صالح عبد المالك البياضي	جامعة العريش - مصر
د/ خير الدين شترة	جامعة الشارقة - الإمارات
د/ فؤاد بن أحمد عطاء الله	جامعة الجوف - السعودية
د/ حازم مطر	جامعة حلوان - مصر
د/ محمد الأمين ولد أن	جامعة حائل - السعودية
د/ مصطفى عاشوي	الجامعة العربية المفتوحة - الكويت

- الهيئة الاستشارية (الوطنية):

أ.د/ ناصر الدين سعيدوني	جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ بوعزة بوضرساية	جامعة البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج
أ.د/ لياس نايت قاسي	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة
أ.د/ أحمد مريوش	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة
أ.د/ محمد القورصو	جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ منصف بكاي	جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ عمر بن خروف	جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ بن يوسف تلمساني	جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة
أ.د/ الغالي الغربي	جامعة يحيى فارس - المدية
أ.د/ دحو فغرور	جامعة وهران 1 - أحمد بن بلة
أ.د/ برابح محمد الشيخ	جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة
أ.د/ عبد الله مقلاتي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
أ.د/ رضوان شافو	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
أ.د/ شايب قدادرة	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
أ.د/ أحمد بن جابو	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة
أ.د/ معمر العايب	جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان
أ.د/ إسعد لهلالي	جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2
أ.د/ سلوى لهلالي	جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2
أ.د/ كمال حمزي	جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ مليكة القورصو	جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ فلة موساوي القشاعي	جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ حسان مغدوري	جامعة زيان عاشور - الجلفة
أ/ نوار نسيم	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة

- الهيئة العلمية:

أ.د/ عـــــلال بيتـــــور	جامعـــــة الجزائـــــر 2 - الجزائـــــر
أ.د/ هلايـــــلي حنيفـــــي	جامعـــة جـــيلالي اليـــابس - ســـيدي بلعبـــاس
أ.د/ حفـــــظ الله بـــــوبكر	جامعـــة الشـــهيد الشـــيخ العـــربي التـــبسي - تبســـة
أ.د/ حميـــد أيـــت حبـــوش	جامعـــة وهـــران 1 - أحمـــد بـــن بلـــة
أ.د/ عمـــــر بوضربـــــة	جامعـــة محمـــد بوضـــياف - المســـيلة
أ.د/ محمـــــــد ودوع	المركـــز الجـــامعي مرســـلي عبـــد الله - تيبـــازة
أ.د/ نفيســـــة دويـــــدة	المدرســـة العليـــا للأســـاتذة - بوزريعـــة
أ.د/ نجـــــاة بيـــــة	المدرســـة العليـــا للأســـاتذة - بوزريعـــة
د/ دحمـــــان تـــــواتي	المركـــز الجـــامعي مرســـلي عبـــد الله - تيبـــازة
د/ رانيـــــة مخلـــــوف	المدرســـة العليـــا للأســـاتذة - بوزريعـــة
د/ ياســـــين بوذريعـــــة	جامعـــة أكـــلي محنـــد أولحـــاج - البـــويرة
د/ مصـــــطفى ســـــعداوي	جامعـــة أكـــلي محنـــد أولحـــاج - البـــويرة
د/ عبـــد الحفـــيظ عبـــد الحـــي	جامعـــة العـــربي بـــن مهيـــدي - أم البـــواقي
د/ رشـــــيد ميـــــاد	جامعـــة يحيـــى فـــارس - المديـــة
د/ حســـين الحـــاج مزهـــورة	جامعـــة مولـــود معمـــري - تيـــزي وزو
د/ وهيبـــــة قطـــــوش	جامعـــة الجزائـــر 2 - الجزائـــر
د/ مليكـــــة بلقـــــاضي	المدرســـة العليـــا للأســـاتذة - بوزريعـــة
د/ درعـــــي فاطمـــــة	جامعـــة مصـــطفى اســـطمبولي - معســـكر
د/ مولـــــود قـــــرين	جامعـــة يحيـــى فـــارس - المديـــة
د/ عبـــد الـــرحمن بـــن بوزيـــان	جامعـــة أبي بكـــر بلقايـــد - تلمســـان
د/ محمـــد مبـــارك كديـــدة	جامعـــة تامنغســـت
د/ نبيلـــة بـــن يحيـــى	جامعـــة الجزائـــر 3 - الجزائـــر
أ/ نســـيم نـــوار	المدرســـة العليـــا للأســـاتذة - بوزريعـــة
أ/ يوســـف أمـــير	المدرســـة العليـــا للأســـاتذة - بوزريعـــة

– قواعد النشر وضوابط المراجعة والتحكيم:

المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954) مجلة أكاديمية نصف سنوية محكمة تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954** تعنى بنشر المواد العلمية والأوراق البحثية من المقالات والبحوث وكل ما له علاقة في محتوى مضمونه بتاريخ الجزائر المعاصر في كل جوانبه سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا خلال الفترة الممتدة ما بين (**1830**–**1962**م) ضمن مجال التأريخ للمقاومة الشعبية المسلحة ضد الاستدمار الفرنسي. كذا البحث في أصول الحركة الوطنية والعمل السياسي. ودراسة كل ما له علاقة بجذور الثورة التحريرية والعمل المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية.

وعليه فإن المركز اختار أن تكون مجلة **المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)** لسان حاله في مجال النشر الأكاديمي نشرا للدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالتاريخ الوطني الجزائري المجيد، وعلى هذا فإن هيئة تحرير المجلة تشترط على من يرغب في نشر أعماله فيها التقييد بقواعد وضوابط النشر التالية:

– موضوع المقال متميز بالجدة والأصالة والإثراء المعرفي ولم يسبق نشره من قبل.

– حجم المقال لا يقل عدد صفحاته عن **12** ولا يزيد عن **25** وألا تتجاوز نسبة الأشكال والرسوم والملاحق **20** بالمائة من حجم المقال.

– إدراج الهوامش يكون بصيغة أوتوماتيكية في نهاية المقال على شكل أرقام متسلسلة.

– التقييد بالخط والحجم المحدد فالمقالات المحررة باللغة العربية يكون الخط فيها مكتوب بـــــ: (Traditionnel Arabic) حجم **16** بالنسبة للمتن وحجم **12** بالنسبة للهامش؛ أما المقالات المكتوبة باللغة الأجنبية يكون الخط فيها مكتوب بـــــ: (Times New Roman) حجم **12** بالنسبة للمتن وحجم **10** بالنسبة للهامش.

– سلامة لغة المقال من الأخطاء اللغوية والنحوية مع مراعاة علامات الوقف

المتعارف عليها وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

- اتباع القواعد الأكاديمية المتعارف عليها في طريقة التوثيق الكامل بالهامش وذلك بتدوين جميع المعلومات الواردة في المصادر والمراجع محل الإحالة أو الاقتباس على النحو التالي: (المؤلف: العنوان، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الجزء، الصفحة).

- يدون عنوان المقال في أعلى الصفحة الأولى بخط بارز، وأسفله على جهة اليسار من الصفحة اسم المؤلف ودرجته العلمية وأسفل منها المؤسسة التي ينتمي إليها.

- إدراج ملخص المقال باللغتين (العربية والإنجليزية) في الصفحة الأولى في حدود **100-150** كلمة.

- إدراج على الأقل **05** كلمات مفتاحية دالة على محتوى نص المقال باللغتين (العربية والإنجليزية).

- ترسل المقالات إلى حساب مجلة المصادر عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP):

https://www.asjp.cerist.dz/revues/**29**

- تخضع المقالات المقدمة للنشر للمراجعة والتقييم من قبل الأساتذة الخبراء على أن تتم العملية في سرية تامة، في حين يحتفظ القائمون على المجلة بحق نشر الأعمال المقبولة حسب التوقيت الذي يرونه مناسبا، وعلى هذا الأساس تقوم أمانة المجلة بإخطار الباحثين بالقرار النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل أو الرفض عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، على أن المجلة غير ملزمة بإبداء أسباب الرفض وعدم النشر إلا في الحدود العلمية.

- يخطر المؤلف بوضعية مقاله (القبول أم الرفض) في أجل أقصاه شهرين ابتداء من تاريخ إرسال المقال.

- يقوم المؤلف المقبول مقاله للنشر بالتوقيع على تعهد وإقرار بأن مقاله محل النشر لم يسبق له نشره من قبل.

- ترتيب المواد المنشورة في أعداد المجلة يخضع لضوابط فنية ومطبعية لا علاقة لها بالمستوى العلمي للمقال أو مكانة صاحبه الوظيفية.

- لا تتحمل هيئة التحرير أية مسؤولية عن الموضوعات التي يتم نشرها في المجلة وعليه يتحمل المؤلف المسؤولية الكاملة عن الكتابات التي تنتهك الحقوق الفكرية للمؤلفين أو أي حقوق أخرى.

المقالات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها

ولا تلزم بأي حال من الأحوال القائمين عليها

ولا تعبر عن وجهة نظر المركز (جهة الإصدار)

- للمراسلة والتواصل:

توجه طلبات الاشتراك إلى السيد رئيس التحرير
الدكتور: حسين عبد الستار
مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

حقوق الطبع محفوظة

للمركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
- العنوان: 63 شارع انتصار 23 نوفمبر 1836 الأبيار (الجزائر)
- الهاتف: 023.05.10.73
- الموقع الإلكتروني: www.cnerh-nov54.dz
- البريد الإلكتروني: cnerh@cnerh-nov54.dz

– فهرس العدد:

– المجلد: التاسع عشر (19) – العدد: الأول (01)

– العدد التسلسلي: الثالث والثلاثون (33)

كلمة العدد	كلمة الرئيس الشرفي للمجلة وزير المجاهدين وذوي الحقوق – السيد: العيد ربيقة	17
الافتتاحية	– الدكتور: حسين عبد الستار رئيس التحرير	21
علاقة المثقف بالثورة: مقاربة نظرية انطلاقا من تجارب تاريخية	– الأستاذ الدكتور: دحو فغرور جامعة وهران 1 أحمد بن بلة	23
الرشيد إدريس وجهوده في مساندة الثورة الجزائرية	– الأستاذ الدكتور: عبد الله مقلاتي جامعة محمد بوضياف – المسيلة	39
أحداث ساقية سيدي يوسف من منظور القانون الدولي	– الدكتورة: أمال قبايلي جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة – الجزائر	55

سيدي الحاج محي الدين الصغير بن المبارك (1789؟-1837م) من آغا العرب إلى خليفة للأمير عبد القادر على مليانة	– الباحثة: فضيلة حفاف المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954	99
مظاهر التوافق الصيني الجزائري في دعم حركات التحرر ودعم الصين للقضية الجزائرية من خلال جريدة المجاهد	– الباحثة: براهيمي عائشة جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله – الجزائر	119
سياسات النسيان الرقمي وحروب الذاكرة عند الجيل زالفا (ZALPHA) إعلام (الأمة) الجزائرية في وعي الانعتاق	– الدكتورة: مريم ضربان المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة	135
بعض صور التجني المتعمّد على تاريخ الجزائر المجيد بالتحريف والتزوير	– الأستاذ الدكتور: بشير سعدوني جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله – الجزائر	167

كلـمة العـدد

وزير المجاهدين وذوي الحقوق

السيد: العيد ربيقة

"في تاريخ الجزائر محطّات مضيئة، تستوقفنا ذكرياتُها، وتستميلنا عِبرُها، ويرفع هاماتِنا شموخُها، فنقف لنتذكّر التضحياتِ ونستلهمَ العِبَرَ ونجدّدَ العهد. إنّ ذكرى استقلالنا الوطني الثانية والستّين التي يشملنا أريجُها هذه الأيام هي محتوى كل المحطات اليانعة بعد أن كانت ثورةُ نوفمبر **1954** عنوانَها وبذرتَها... إنّ الجزائر التي ظلّت على الدوام تتحرّك في فلك إرث الشهداء، وتستنير بإشعاع ثورتنا الخالدة لَهي مدركة تمام الإدراك أنّ الاستقلال الذي ننعم به اليوم هو نتاج مقدس لأنهار من الدماء الزكية وقوافل متكاتفة لرموز قدّموا أرواحهم على مذبح الحرية، وإننا سنظلّ واقفين مجنَّدين على حِمى هذه التضحيات، نصون وديعة الشهداء ونحمي حياض الوطن من أجل مواصلة وضع لبنات أخرى لتشييد صرح الجزائر التي حلم بها الشهداء الأبرار"[1].

لقد تجلى جميل المعاني وجليلها، وارتسم صادق المشاعر وأحاسيسها، عشية إحياء الشعب الجزائري للذكرى الثانية والستين لعيد الاستقلال، وذلك من خلال ما انطوت عليه رسالة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون وبما حوته من تعابير واضحة وصريحة عن الفخر والاعتزاز الذي يشعر به كل جزائري وجزائرية في كل وقت وحين، فخر واعتزاز بتاريخ مجيد صنعه الأبطال، من شهدائنا الأبرار، ومجاهدينا الأخيار، فبصدق النوايا، وعزيمة الرجال، واستشعار شرف المهمة، انتصرت الجزائر ونالت استقلالها.

إن عيد الاستقلال المجيد الذي نحي ذكراه الثانية والستين، ما هو في الحقيقة إلا نتاج تلكم التضحيات الجسام التي قدمها شعبنا، وسالت دماء الشهداء الزكية لتروي أرض الجزائر الطيبة، بهذا الفداء من الجهاد

1- من رسالة رئيس الجمهوريّــة السيد عبد المجيد تبون بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والستين (**62**) لعيد الاستقــلال، بتاريخ: **04** جويلية **2024**، رابط الرسالة:
https://www.el-mouradia.dz/ar/president/6686b63bffe8f6001dbd14b8

والاستشهاد في ساحات الوغى وميادين البطولة تجسدت أمال وأحلام الشهداء في تحرير الجزائر، وفي بناء دولة حرة في سيادتها، تستلهم مبادئها من بيان أول نوفمبر، وتكون بحق ناصرة للمظلومين، تقدم المبادئ السامية على المصالح الفانية.

إن أهمية هذا الاحتفال تكمن في الإبقاء على الذاكرة الوطنية حيّة، والعمل من أجل التطوّر في شتى الميادين وتحقيق الأهداف التي قامت عليها ثورة التحرير الوطنية، لكي تبقى مختلف شرائح وفئات المجتمع الجزائري، لا سيما الشباب الذي يعتبر قاطرة الأمة، وفيّة لتضحيات من قاوموا الاحتلال منذ أن وطأة أقدامه هذه الأرض الطاهرة.

كما تحل علينا هذه المناسبة لتجدد في قلوبنا روح الانتماء والوحدة الوطنية، وتذكرنا بأن الحرية والاستقلال هما قيم لا تقدر بثمن لنتجمع جميعًا في هذا اليوم العزيز، ونستذكر تضحيات الأجداد ونعبر عن فخرنا بوطننا، ونتعهد بالعمل المستمر لبناء مستقبل أفضل للوطن والأجيال القادمة.

أجدد في هذه السانحة وأؤكد بأن جيل الاستقلال، وفي القلب منهم فئة الشباب مدعوون لا بل ملزمون بالحفاظ على إرث جيل التحرير، والمساهمة في تثبيت مرتكزات دولة المؤسسات والحق والقانون، دولة تتكرس فيها روح المواطنة، وقيم التضامن، ويتجذر فيها الشعور بالواجب الوطني.

ضمن هذا المسار العام الهادف لترسيخ الذاكرة الوطنية وصونها، يأتي هذا العدد الجديد من مجلة المصادر حاملا في طياته أوراقا بحثية أكاديمية لثلة من الباحثين تسهم في تعزيز المكتبة التاريخية الجزائرية، الحافظة لتاريخنا الوطني تحت شعار: (عيد مجيد وعهد مع التجديد).

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ... عاشت الجزائر حرة مستقلة

الافتتاحـــية

✍ الدكتور: حسين عبد الستار

رئيس التحرير

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد:

ليس من معلم أخلص وأستاذ أمهر في الحياة من التاريخ، إنه الدليل الباهر الذي يرشد الإنسانية عبر طريقها الطويل، وينصب لها معالم الهداية حتى لا تظل طريقها أو تنحرف عن قيمها أو تميل عن الحق والحقيقة.

إن الأمة لا يمكن لها أن تُهدي سبيلها إلا باستذكار الماضي، الأحداث والأمجاد تُستَذكر فيها وتذكر من خلالها صفحات الاستبسال والبطولة والفداء، ولا يتأتى هذا إلا عبر تحول ذلك إلى صناعة للوعي عبر آليات تخدم ملف الذاكرة الوطنية لديها، لأن الأمم التي لا نصيب لها من الوعي التاريخي سوف تعيش -لا محالة- على هامش الحضارة، وتخرج يقينا من مضمار التنافس والتدافع الذي يتبارى فيه القادرون، ويتنافس فيه المبدعون، أيهم يفوز بوظيفة الشهود الحضاري الذي انعطف بالجيل الأول من الهامش إلى مُربع النور، وجعلهم في زمن قياسي أساتذة الدنيا، وهداة البشر، وبُناة الحضارة.

اضطلعت مجلة المصادر بهذا الدور الريادي، بما تنشره من الوعي التاريخي من خلال هذه الأبحاث العلمية، بما تطرحه من قضايا، وتفتحه من ملفات خاصة بالذاكرة الوطنية، عبر المسارات الكبرى المشكلة لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (المقاومة الشعبية والحركة الوطنية والثورة التحريرية).

وقد جاءت الأوراق البحثية الخاصة بهذا العدد الأول من المجلد التاسع عشر ضمن العدد التسلسلي الثالث والثلاثون ملتزمة بشروط البحث العلمي القائم على التوثيق والأمانة العلمية، في ظل رؤية تجمع ولا تفرق، تُوحد ولا

تُشتت، تطرح القضايا بروح الانصاف والاعتدال، وتجمع الجهود لفك الأغلال عن العقل التاريخي المبدع بأسلوب جديد.

نقدم في هذا العدد الجديد مجموعة ثرية من المواضيع التاريخية التي تنوعت في مضامينها واتحدت في أهدافها -التأريخ للجزائر-، كتبت بأسلوب علمي، وبنهج أكاديمي، حيث حوى هذا العدد أطباقا فكرية ثرية وغنية، ثراء الأقلام السيالة الّتي استكتبتها إدارة المجلة من أجل الارتقاء بها لمعايير الجودة والتميز، وغناء المواضيع الجادة والهامة الّتي سيستمتع القارئ الكريم بمطالعتها ويستفيد منها جملة الأساتذة الباحثين والطلبة الدارسين.

والله أسأل أن يحقق أهدافنا كاملة من أجل الحفاظ على تراثنا التاريخي وكتابته بالأقلام النزيهة وبالروح النبيلة وبالصفة العلمية الأكاديمية الجادة.

ونحن إذ نبعث للوجود هذا العدد ندعو كافّة الباحثين المتخصّصين الذين لهم الرغبة في نشر أبحاثهم أن يساهموا معنا في هذا المنبر، وأن يدفعوا معنا من أجل تحقيق الغاية السامية وهي الحفاظ على ذاكرة تاريخنا الوطني، ونقلها إلى الأجيال القادمة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

علاقة المثقف بالثورة:

مقاربة نظرية انطلاقا من تجارب تاريخية

✍ الأستاذ الدكتور: دحو فغرور

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

- تاريخ الإرسال	- تاريخ القبول	- تاريخ النشر
2024/06/30	2024/07/12	2024/07/31

- الملخص:	- Summary:
إن الثورة كظاهرة اجتماعية أو كتجربة تاريخيـة، اسـتقطبت ولا زالت تستقطب اهتمامـات المثقـف والإنسان العادي على حـد سـواء. ولكن إذا كان الإنسان العادي ينظر إلى الثورة من منظور يقتصر- عـلى الخسارة والـربح فقـط، أي مـدى تأثير التغيير عـلى حياتـه اليوميـة إيجابا أو سلبا ماديـا؛ نجـد أنّ في المقابل، المثقف لا يقتصر دوره على دور الملاحظ المستقل الذي ينظر إلى الأشياء مـن زاويـة مسـتقلة بـل بالعكس غالبا ما يسـعى إلى لعـب	Revolution as a social phenomenon or as a historical experience has always attracted and still attract learned and common people alike. But if the common people see revolutions from a purely gain-loss standpoint i.e the impact of any change on their daily life the learned or - as they are commonly referred to- the intellectuals don't confine themselves to the limits of the role of an independent observer but they often strive to play the role an actor in any upcoming change. Therefore reaching that stage

of duality of purpose; that of subjects affected by any forthcoming change and that of actors who could shape any change and perhaps direct its outcome to satisfy their philosophical vision of life in general and also meet their social, political, cultural and economic demands. As a case in point, history gives us many examples of intellectuals who did not confine themselves to the role of bearers of ideas calling for change but a great many of them have traded their pen for a sword in order to lead the movement for change. For this reason and others which I shall develop throughout this study I will examine the phenomenon of revolution its causes and finally the role of the intellectuals in its process.	دور الفاعل في أي تغيير مرتقب. ومحققا بذلك ثنائية الماهية متمثلة في كونه متأثراً بأي تغيير قادم ومؤثراً باستطاعته التأثير في شكل وحجم أي تغيير قادم لجعله يتماشى مع رؤاه الفلسفية عامة، ومتطلباته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كمثال عن ذلك إن التاريخ يطلعنا على العديد من الأمثلة لمثقفين قايضوا أقلامهم بسيوف بغية ريّادة حركات التغيير. من أجل هذه الأسباب وأخرى سيرد الوقوف عندها عبر هذه الورقة سوف نسعى من خلال هذا البحث المتواضع إلى التعريف بالظاهرة الثورية، وكذا الأسباب الكامنة وراءها للوصول أخيرا إلى دور المثقفين في العملية برمّتها.
- Keywords:	**- الكلمات المفتاحية:**
Intellectuals; revolution; revolutionary phenomenon; desertion of the intellectuals.	المثقفون؛ الثورة؛ الظاهرة الثورية؛ فرار المثقفين.

- تعريف الثورة:

إن مصطلح الثورة يستمد أصله من الفعل ثار والذي بدوره يعطينا الفعل: يثور والمصدر ثوران. حيث يقال ثار الشيء إذا هاج مثلما يشار إلى البراكين حين تهيج فيقال ثار البركان. كما يقال عن رجل تبعثر شعره: فلان ثائر الرأس. (لسان العرب لابن منظور - حرف الثاء) أما كمفهوم فبالرغم من شيوع استعماله ووضوح معالمه في الوقت الراهن، فلم يكن على هذه الحال منذ بداية وروده على ساحة التداول اللغوي والفكري. بالعكس، لقد عرف المصطلح كثيرا من التحولات في المدلول وفي كيفية تعاطي المستعملين له كما وكيفا بل وحتى من الناحية القيمية كما سنرى لاحقا.

كما أن ما صح عن مصطلح الثورة في اللغة العربية يصح عنه في لغات أخرى مثل الفرنسية أو الإنجليزية. حيث عرف المصطلح كثيرا من التحولات حتى بات على معناه الحالي. فكلمة (révolution) باللغة الفرنسية تجد جذورها في علم الفلك[1]، حيث تعني حركة الأجرام السماوية حول بعضها البعض في شكل دائري. وعليه فالمصطلح لم يبلغ معناه الحالي –كمصطلح متداول في العلوم الإنسانية والاجتماعية– إلا حديثا: ما تجدر الإشارة إليه أنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ساد التباس في استعمال كلمتي (الثورة) أي (révolution) والثورة المضادة (restauration) حيث كانت الكلمتان تستعملان كمترادفات بينما هي في الحقيقة متناقضات. ولربما يرجع مرّد هذه الضبابية، وهذا الارتباك في الاستعمال إلى ما كان يقصد أصلا من الثورة في ذلك الوقت، حيث غالبا ما كان يراد من الثورة والعملية الثورية هو العودة إلى الماضي حيث كانت نقطة انطلاق (الانحراف) الذي يعتقد أنه طرأ على المسار الطبيعي للتطور التاريخي العادي... معنى ذلك أن الثورة ما هي إلا عملية إعادة الأمور إلى ما كانت عليه (restauration) وليس انبعاث جديد (revolution)[2]. من هذا المفهوم الضيق لمصطلح الثورة سوف

تعرف الدراسات حوله قفزة نوعية خلال القرن التاسع عشر تحديدا وما بعده. ويعود الفضل إلى الثورة الفرنسية لسنة **1789**م، ولما حظيت به من اهتمام العلماء بشتى أصنافهم لولوج الدراسات الإنسانية والاجتماعية إلى عمق الظاهرة الثورية ومحاولة فهم نواميسها وماهيتها وأسبابها وأهدافها وآثارها القريبة والبعيدة.

كما تبعت الثورة الفرنسية محاولات تغيير أخرى لا تقلّ أهمية عنها على امتداد الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، وشملت العديد من البلدان الأوربية بما فيها تلك التي ظلّت في السابق في منأى عن كل تغيير مثل النمسا والإمارات الألمانية.

كما أننا نلاحظ أنّ الثورة كظاهرة وكممارسة، مع استثناء بسيط، يتمثّل في الثورة الأمريكية **1776**م التي سبقت الثورة الفرنسية أي كحراك اجتماعي حديث بامتياز، ظلّت إلى نهاية القرن التاسع عشر تشكل خاصية أوربية. ولكن بحلول القرن العشرين خرجت الممارسة الثورية من إطارها الجغرافي التقليدي المتمثل في أوربا القديمة (old europe) لتمتد إلى مناطق أخرى مثل روسيا خلال سنوات **1905**م و**1917**م والمكسيك بين سنتيّ **1910-1911**م.

كما شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ميلاد أنواع جديدة من الثورات: الثورات الوطنية ضد أوضاع استعمارية أو شبه - استعمارية أو إمبريالية، وشمل مسرح أحداث هذه الثورات مناطق ظلّت إلى ذلك الوقت مرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بمصالح أجنبية. من بين تلك الدول نذكر على سبيل الذكر لا الحصر: الصين وفيتنام والجزائر وكوبا...

فمنذ تاريخ الثورة الفرنسية وإلى الوقت الراهن ما فتىء ينمو جدل كبير حول ماهية الثورة وطبيعتها ووسائلها وغايتها... حيث اتخذ هذا الجدل

طرقاً وأساليب شتى. فمنذ بزوغ الثورة كفعل، أصبح لها أنصار وأعداء. لقد أصبح يشار إلى الثورة على أنها (شر يمكن تحاشيه)[3]، وفي المقابل على أنها (انتصار للقانون والعدالة)[4].

أي أصبح هناك من يمجدها إلى حد التقديس ومن يذمّها إلى حد الشيطنة. ولكن بين هذا الرأي وذاك خضع المصطلح لكثير من التشريح والتحليل حتى بزغت دروب من المعرفة تعنى بظاهرة الثورة من حيث تاريخّيتها وبنيتها وتماثلها في الفعل ورد الفعل.

ومع ذلك، وبالرغم من تسليمنا بأنّ الثورة لها أعداء يتهجمون عليها أو أنصار يروّجون لها فهذا لا ينفي أن علماء الاجتماع ومن حذا حذوهم لا يزالون منكبين على مقاربة الثورة بطريقة علمية قصد فهمها فهما أدق. وفي هذا الصدد يرجع الجزء الأوفر من هذا المنحى إلى كارل ماركس الذي كان من أوائل الفلاسفة الذين باشروا في هذا الاتجاه الصحيح.

فمن المنظور الماركسي ليست الثورة لا كارثة إنسانية ولا انحرافاً سلبياً عن الأصول بل هي ظاهرة طبيعية ناجمة عن صراع الطبقات الذي يمثل في حد ذاته حالة صحية -لا حالة مرضية- كونه المحرّك الأساسي للتطور التاريخي البشري منذ أقدم العصور وإلى غاية ظهور البرجوازية على مسرح الأحداث.

إنّ إسهام كارل ماركس في دراسة الثورة يعتبر إسهاما جبّارا[5]. إنّ التاريخ الاجتماعي بالنسبة لماركس ما هو إلاّ نتاج صراع الطبقات[6]. كما أن صراع الطبقات ما هو إلاّ النتيجة الحتمية والمباشرة للتناقض الحاصل بين: "القوى المادية المنتجة في المجتمع"، والعلاقات الإنتاجية السائدة في وقت معين[7].

ففي نظر لنين، لقد أبطلت هذه النظرة المادية للثورات الاجتماعية عيبين طبعا النظرات التاريخية السابقة: فهي لم تكتف بتعليل القوى الكامنة وراء المبررات الإيديولوجية للنشاط التاريخي الإنساني فحسب، بل حملت في طيّاتها الإشارة إلى العامل الأساسي وراء الثورات الاجتماعية والمتمثّل في دور المثقفين وتفاعلهم مع الفئات العامة[8].

إنّ الفكر الثوري الماركسي لم ينبع من تفكير مجرّد، بل بالعكس، هو نتاج فهم دقيق لأحداث عاصرها المفكر بل وحاول توجيهها والتأثير فيها مثلما حدث مع محاولته التأثير في الثورة الألمانية لسنة **1848**م. إنّ فهم ماركس العميق للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة أيامه جعلت منه أحد أحسن محلّلي الشؤون الأوربية في زمانه. فإذا وضعنا جانبا عمله العملاق والممثل في (الرأسمال) (Das Kapital) وإنجازه المميّز (البيان الشيوعي) (the communist manifesto) فإنّ تحليله النقدي لثورات **1848**م في أوربا وثورة باريس سنة **1871**م، سوف يكون له الأثر البالغ على كل الدراسات التي تناولت بالتحليل الثورات التي حدثت من بعد.

ففي سنة **1851**م طلبت جريدة (New York Daily Tribune) من كارل ماركس كتابة جملة من المقالات حول الثورة الألمانية ولأنه كان مشغولا في إنجاز مؤلفه (Critique de l'économie politique) فإنه أوكل المهمّة إلى رفيقه أنجلس الذي أنجزها.

فالنتيجة التي وصل إليها ماركس من تحليله للثورات التي عاصرها تتمثل في وجود قاسم مشترك بينهما وهو أنّ كل واحدة منها كانت مسبوقة بأزمة اقتصادية مهّدت لها. هذه الملاحظة أفضت إلى نظرية مفادها أنّ الوضعية الثورية تستلزم وجود أزمة اقتصادية تسبقها وتمهد لها الطريق.

ففي تقديمه لـــ: (صراع الطبقات في فرنسا) استنتج زميله أنجلز ما مفاده أنّ هناك ثّمة ثلاث خاصيات اشتركت فيها الثورات التي درسها بمعية كارل ماركس. أولاها، هي أنها نتجت كلها في استبدال حكم طبقة بدل أخرى. ثانيا، أنّ كل هذه الثورات كانت نتاج عمل فئة ثورية انقسمت فيما بعد إلى جناحين: أحدهما رضي بالمكاسب المحقّقة والثاني أراد الدفع بالثورة أبعد من ذلك وهو ما أصفر عن نشوب صراع دام بين رفقاء الأمس. وجاء الحسم في كل هذه الثورات على شكل وصول الفئة الأقل ثورية إلى سدّة الحكم[9].

هذا ما حدث في رأيه مع وصول البرجوازية إلى الحكم. فبعد ما تزعّمت نضال الفئة الثالثة ضد الإقطاع، سرعان ما انقلبت ضدّ الفئة الشغّيلة وتحولت إلى فئة كابحة لتطلّعات العمالّ. وعليه، دعا كل من ماركس وأنجلس الطبقة العامة إلى القيام بثورة خاصّة بها كي تجني الثمرة كلّها بدل من الاعتماد على البرجوازية التي تحوّلت إلى عائق أمام تطلّعات رفقاء الأمس (العمال) بعد أن نزعت الثوب الثوري ولبست ثوب السلطة وتحوّلت إلى جهة قامعة لكل التطلّعات التي نادت بها سابقا والتي ضمنّتها في شعار الثورة الفرنسية المشهورة: (الحرية – المساواة – الأخوّة).

إضافة إلى الدراسات الماركسيّة للثورة، هناك مدارس فكرية أخرى أولت ظاهرة الثورة اهتمامات خاصة. فبالموازاة مع مقارباتهم، لقد أقدموا على تقديم عموميات حول أسباب ونهج ونتائج العيّنات الثورية المدروسة. كما بادر البعض منهم إلى محاولة تقمّص دور العاملين الأساسيين في الرهان الثوري من أجل استشراف وقوع الثورة أو تحاشيها.

وعليه تعدّدت وتنوّعت المقاربات الرامية إلى فهم الظاهرة الثورية انطلاقا من مستويات تحليل اختلفت بدورها هي كذلك. حيث شملت مستويات

التحليل هذه دراسة الثورة انطلاقا من: الفرد، أو الدولة، أو المجتمع. إضافة إلى ذلك، ومع مسعاهم لرسم نظرياتهم، ركّز العلماء على دور: إمّا الثوار في عملية السعي وراء بلوغ السلطة بل وكذلك من الجانب المقابل أي ما يتعلّق بمسألة فقدان القوة من طرف السلطة القائمة. (أي الاهتمام بعملية قياس الربح والخسارة بين طرفي الصراع)[10].

وبالرغم من تنوّع مقاربات الثورة من مدرسة فكرية إلى أخرى، فهناك اتجاه عام لعزل مؤشّر أو جملة من المؤشّرات واعتبارهم الأسباب الرئيسة وراء وجود حالة ثورية في موطن ما. فمن بين هذه المؤشرات نذكر: الاقتصاد، الإخفاق الاجتماعي، تصدّع السلطة، دور المثقفين، التفاعل النفسي...

- مؤشّر الاقتصاد:

لقد احتل الاقتصاد مكانا مرموقا في محاولة علماء الاجتماع تفسير الثورات الاجتماعية. حيث كان السؤال المحوري المطروح يتمثل في الإشكالية التالية: "هل يكون الإنسان أكثر استعدادا للثورة حينما يكون وضعه الاقتصادي في تحسن أو حين يتّجه نحو السيئ؟". في كلتا الحالتين هناك إجماع أن "حالة الحرمان ليست كافية لإحداث وضعية ثورية"[11]. بالعكس، إن الإحساس بالظلم الاقتصادي والأمل بأن الأوضاع يمكنها أن تتحسن، هو الذي يحفّز العامة ويدفعها نحو التفكير في التغيير.

ففي هذا الصدد تمكنت دراسة (Alexis De Tocqueville) آلكسي دي توكفيل لعلاقة الحرمان الاقتصادي بالثورة؛ من فرض نفسها كأحسن دراسة جمعت ما بين المصداقية والموضوعية العلمية، ومثّلت إسهاما جبارا في الحقل المعرفي الخاص بالثورة. بالفعل نحن مدينون له بكثير من العرفان اتجاه ما وصل إليه من نتائج جبارة في هذا المجال حين دراسته للنظام القديم (l'ancien régime) في فرنسا والتي خلص فيها إلى أن الحاجة إلى

التغيير أكثر من الأوضاع المزرية كانت هي الدافع وراء كل التطورات الحاصلة في تلك البقاع من فرنسا، فالنظام القديم كان وقتها يعيش آخر لحظاته وأن وطأته على كاهل عامة الناس خفت بل وكانت على وشك الزوال بالتمام. حيث يقول بكل صراحة ووضوح:

"إن الثورة لا تحدث دائما لما تسير الأمور من سيئ إلى أسوأ. فغالبا ما يحدث أن شعبا ما يتحمل وبدون أي تذمر يذكر القوانين الأكثر جوراً وكأنه لا يحس بثقلها، إلا أنه يجد نفسه يناضل من أجل إنهائها بمجرد أن تخف وطأتها. إن النظام الذي تقضي عليه الثورة غالبا ما يكون أحسن من الذي سبقه.

التجربة تظهر أن أحرج وقت في حياة نظام فاسد، هو عندما يحاول إصلاح نفسه. ويستلزم الأمر قدرة غير قدرة البشر لإنقاذ أمير يحاول تخفيف العبء عن رعيته بعد حكم جائر طويل. إن المشقات التي يتحملها الناس بصبر وكأنها قدر مقدور، تصبح لا تطاق بمجرد أن تلوح في الأفق وسيلة إنهائها. فكلما ازداد قضاؤنا على المظالم، إلا ورافقه ازدياد تصلب في مشاعرنا اتجاه ما تبقى منها. ربما خفت المظالم ولكن الإحساس اتجاه ما تبقى منها ازداد حدة.

إن النظام الإقطاعي في أوجه لم يرع بكراهية الفرنسيين مثلما حظي به عندما اقترب من زواله. إن أبسط سلوك تعسفي من طرف لويس السادس عشر (louis XVI) كان صعب التحمل من كل طغيان لويس الرابع عشر (Louis XIV)[12].

إنّ النتائج التي وصل إليها دي طوكفيل تعزّزت بدراسات قام بها علماء آخرون أمثال جيمس س. ديفس (James C. Davies) وغيره. إنّ نظرية ديفس حول (الطموحات المتزايدة) (rising expectations)[13]. تشير إلى أن

الثورات تقع حين تحدث فجوة بين ما يطمح إليه الناس وما يحقّقونه على أرض الواقع. نفس الفكرة تبناها إيريك هوفر (Eric Hoffer) وطوّر مدلولها أكثر. فهو بدون تردّد يتحدى كل من يعتقد بأن الثورة هي التي تأتي بالتغيير الجذري. بالعكس. فهو يرى أنّ التغيير الجذري هو الذي يخلق الوضعية الثورية[14].

من جهته يتبنّى كرين بريتن (Crane Brinton) نفس الفكرة ولكن بتكييفها بعض الشيء حيث يقول:

"وعليه نرى أن بعض التظلّمات الاقتصادية والتي لا تكمن بالضرورة في صعوبات اقتصادية بل تكمن في شعور الفئات النّشطة الأساسية بأنّ فرصها في النجاح في هذا العالم قد قوّضت من طرف تدابير سياسية مصطنعة هي التي تبدو أنها أولى أعراض الثورات"[15].

- مؤشّر الإخفاق الاجتماعي (societal failure):

يتفق الماركسيون وغير الماركسيين على أنّ الثورات غالبا ما تنجم عن (إخفاق اجتماعي)[16]. كلنا يعلم أنّ المجتمعات تسيّرها مجموعة من القوانين والأعراف التي تعطي كل فرد وكل مجموعة أفراد مكانتهم ضمن النسيج الاجتماعي العام مع تحديد واضح للأدوار وكذا الحقوق والواجبات المنوطة بالكل. ولكن بالرغم من وضوح قوانين اللعبة الاجتماعية بالنسبة للجميع إلاّ أنّه غالبا ما تشعر بعض الفئات أنّ تلك القوانين والأعراف قد أصبحت في مرحلة ما جامدة مقارنة مع الحاجة إلى التطوّر. ومن هنا تزايد طلب هذه الفئات إلى تغييرها. فإذا أخفق المجتمع في سماع هذا الصراخ من أجل التغيير في الوقت المناسب، فسوف يجد نفسه أمام جماعات غير قابلة للاستماع إلى لغة العقل والجلوس معه على طاولة الحوار. حيث لّخص لويس غولتشالك (Louis Gottschalk) العملية برمّتها في التالي: "تقع الثورات بسبب (1)

طلب التغيير الذي هو بدوره ناجم عن (أ) شيوع الاستفزاز و(ب) تصلب الرأي العام و(**2**) الرغبة في التغيير الذي هو نتاج (ا) برنامج شعبي و(ب) قيادة موثوق فيها"[17].

لو أخذنا بعين الاعتبار السبب (**1**) فقط نرى أنّ لويس غولتشالك يقترب من طروحات الاشتراكيين. فمقولته لا تختلف عن تعريف جاك ووديس (Jack Woddis) للعمل الثوري والذي هو في نظره:

"تغيير يحدث خلاله انتقال سلطة سياسية واقتصادية أساسية من أيدي طبقة حاكمة ذاهبة نحو الزوال، إلى أيدي طبقة صاعدة تطمح في قيادة المجتمع نحو مرحلة جديدة من التطور"[18].

- تصدع السلطة (power deflation)**:**

بالموازاة مع الإخفاق الاجتماعي، هناك مؤشّر ثوري آخر يتمثّل في تصدّع كل البنية الفوقّية للمؤسسات الإدارية الحكومية. هنا كذلك، ماركسيون وغير ماركسيين يتفقون على أنّ الثورة ترث دولة في طريق التفكّك التدريجي. ففي نظر لينين (Lénine) إنّ أحد أهم أسباب الانفجار الثوري يجب البحث عنه في استحالة الفئة الحاكمة في المحافظة على حكمها على نفس الشاكلة[19].

وهي الوضعية ذاتها التي تصطدم فيها الفئات العليا بأزمة معتبرة تجعل الاستجابة الموحّدة من طرفها مستحيلة. وعليه فإن انقسام الفئات العليا إلى جماعات متصارعة سوف يتيح الفرصة أمام الفئات السفلى كي تعبّر عن سخطها وعدم رضاها بالوضع برمّته.

وعليه، فلكي تقوم الثورة، يستلزم الأمر إضافة إلى امتناع الفئات السفلى عن رغبة التواصل على نفس النمط القديم، بل فمن الضروري أن تصبح الفئات العليا هي كذلك غير قادرة على العيش على النمط القديم. فعلى نفس

المنوال الذي نهجه منظرو الثورة حين خلصوا إلى أنّ الثورة غالبا ما تقع حين تكون الأوضاع الاقتصادية في تحسّن فإنهم عمّموا هذه الفكرة على الأنظمة القائمة حين طلعوا بنتيجة مفادها أنّ الثورات هي نتائج وليست أسباب لضعف السلطة القائمة.

إن دراسة النظام القديم (l'ancien régime) أي مرحلة ما قبل الثورة في كل من فرنسا وروسيا وأمريكا الشمالية أثبتت أنّ الثورات هناك ورثت أنظمة كانت قد بلغت درجات كبيرة من الانحلال مما كان يؤهّلها إلى الزوال ليس إلاّ!. وهو ما يقودنا إلى التصريح باستبعاد وقوع الثورة حينما يكون عصب الجسد السياسي في نظام ما لا يزال متماسكا[20].

للإشارة، علينا أن ندرك هنا كذلك أنّ هذا التماسك الذي أشرنا إليه لا يأتي بالضرورة عن طريق الولاء الطّوعي. في هذا الموضوع بالذات غالبا ما تلجأ الأنظمة الفاسدة إلى الحّل القائم على الخيار الثلاثي (الرشوة، أو الاستمالة، أو الإزاحة). وهو ما تلخصه سياسة (الجزر والعصى) المتّبعة في أكثر من مكان من هذه المعمورة. مع استدراك أساسي هو أنّ خيار القمع يشكّل سلاحا ذو حدّين. فخيار القمع من جانب الأنظمة القائمة يجب أنّ يكون بمقادير مدروسة وأن يكون انتقائيا وليس قمعا أعمى. لأن القمع الأعمى غالبا ما يأتي بنتائج عكسية عن تلك المرجوّة.

- فرار (انسحاب) المثقفين (the desertion of the intelectuals):

يمكن تعريف المثقفين على أنهم أولئك الذين عن طريق الإحساس، أو العائلة أو التربية، أو الوظيفة يتمتعون بالقدرة على التعامل مع الرمزي عوض التعامل مع المحيط المادي. فبحكم هذه الخاصية فللمثقفين دور هام في مجتمع الانتماء. فإلى جانب مساعدة مجتمعاتهم على إيجاد الحلول اللازمة لمشاكلهم المستعصية فإن رضاهم عن الوضع يعتبر مؤشراً هاماً

تسعى الأنظمة المختلفة للحصول عليه لتبرير استمرارها. في المقابل، يعتبر عدم رضى المثقفين عن نظام ما وعدم تزكيته أحد الأسباب المؤدية إلى فقدانه الشرعية[21]، وبالتالي إلى زواله[22].

في الواقع لا يكاد أحد منا يذكر علاقة المثّقف والثورة إلا تتبادر إلى ذهنه تلك الصورة المصقولة في سجّل تاريخ الثورات الذهبي والتي تظهر مفكرين أمثال روسو (Rousseau) وفولتير (Voltaire) وهرتزن (Herzen) وهم يحمّسون الجماهير بخطاباتهم النارية الموجّهة ضد النظام القديم والمظالم التي كان يمثّلها. فمن منظور (David C. Shwartz) يمر التحوّل الذي يصبح من جرائه المثقفون حاملي راية التغيير الثوري بمرحلتين: خلال المرحلة الأولى ينسحب المثقفون من الحياة العامة نظرا لفقدان النظام القائم لمصداقيته. إلاّ أنّ هذا الانسحاب سوف يتمخض عنه صراع بين القيم السياسية وقيمة المشاركة[23].

كما أنّ انسحاب المثقفين لا يقتصر على حياة القصور أي الانسحاب من الحياة العامة بل ينطلي على الانسحاب من الحياة الاجتماعية ككل. وفي هذا الصدد استنتجت المفكّرة هناء أرندت (Hannah Arendt) جملة من الملاحظات الثاقبة عن الثورة الفرنسية. فهناك، وفي مرحلة تاريخية محدّدة، انسحب المثقفون من البلاط الملكي ومن مجتمع الصالونات على حد سواء[24].

إنّ انسحاب المثقف يمثّل في حد ذاته قيمة في المجرى السياسي العام لأنّه يمكّن المثقف من بلوغ البعد الفكري اللازم لإجراء أي تحليل وتقييم موضوعي لما يجري حوله. فهذا الشعور بالاغتراب (aliénation) -كما يصطلح على تسميته الماركسيون- يقود المثقفين إلى بلوغ ذلك القرار المزدوج

المتمثل في الخروج من المجتمع وأخيرا الرغبة في الخروج عنه وإعادة صياغته وفق قوانين جديدة ووفق عقد اجتماعية[25].

- الخلاصة:

إن الثورة كمصطلح وكممارسة ظلّت تسيل ولا تزال كثيرا من الحبر. فلم يعد للظاهرة أهميّة أخلاقية فحسب، بل أصبحت مخبرا للتجارب يراد من خلاله فهم الظاهرة فهما أعمقا بغية التأثير في مجراها وتدجينها خدمة لهذه الجهة أو تلك... وما انخراط العالم بأسره في مجريات ما يعرف بالثورات العربية في زمننا إلاّ دليل على أهمية الظاهرة ورغبة المجتمع الدولي -كلّ حسب موقعه ومكانته- في التأثير فيها والاستفادة من تبعاتها وتداعياتها.

- البيبليوغرافيا:

1) Arendt, Hannah. On Revolution. (New York: Weiderfeld & Nicholson) **1971**.
2) Brinton, Crane. Anatomy Of Revolution. (New York: Vintage Books) **1965**.
3) Burke, Edmund. Reflections on the French revolution. (E. P. Dutton &co) **1916**.
4) Chalmers, Johnson. Revolutionary Change. (Stanford: stanford University Press) **1966**.
5) Davies, James C. towards a theory of revolution American Socilogical Review_XXVII (Feb, **1962**).
6) Eckstein, Harry. On the etiology of internal war in Feireband & Feireband ed. Anger, Violence and Politics (New Jersey Prentice hall, Inc) **1972**.
7) Gottschalk, Louis. Causes of Revolutions in American Journal of Sociology; **1944**.
8) Kumar, Krishan ed. Revolution (London: Weiderfeld & Nicholson) **1971**.
9) Lenin V. I. The three sources and the three components parts of Marxism (Moscow Foreign Pub. House) **1964**.
10) Lerner, Pool and Shuller. The Nazi Elite. in Thomas H. Greene .Comparative Revolutionary movements (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice hall, Inc) **1974**.
11) Marx, Karl. The Communist Manifesto. (New York: Washington square Press) **1964**.
12) Michelet Jules, Histoire de la révolution Française. (Paris: gallimard) **1952**.
13) Parsons, Parsons. Some reflections on the place of force in social process in Feieraband & Feieraband ed. anger violence and politics. (New Jersey Prentice hall,Inc) **1972**.
14) Shwartz, David C. Political alienation the psychology of alienation in Feieraband & Feieraband ed. anger violence and politics. (New Jersey Prentice hall,Inc) **1972**.
15) Tocqueville, Alexis de l'Ancien Régime. (Oxford: Clarendon Press) **1925**.
16) Woddis, Jack. New Theories of Revolutions. (London: Lawrence & Wing hart) **1972**.

- الهوامش:

1- Krishan Kumar, ed, **1971**, p.**29**.
2- Hannah Arendt: p.**45**.
3- Burke, Edmund. Reflections on the French revolution. (E.P. Dutton &co) **1916**.
4- Jules Michelet, Histoire De La Revolution française, Gallimard, **1952**.
5- V. I. Lenin, the three sources and three components parts of Marxism (Moscow: foeign language pub. House) p**28**.
6- Karl Marx, the communist Manifesto. pp.**57-58**
7- V. I. Lenin, op. cit. p.**27**.
8- Ibid. p.**28**.
9- Karl Marx, the struggle in France **1848-50** (Leningrad: Co .pub.so.**1943**), pp**37-38**.
10- Harry Eckstein «On the etiology of internal war, in feieraband and feieraband, eds.: Anger, violence, and politics (New Jersey: prentice Hall, Inc., **1972**), p.**17**.
11- Crane Brinton, Anatomy of Revolution, (New York: Vintage Books, **1965**) p.**34**.
12- Alexis de Tocqueville, L'Ancien régime (Oxford: Clarendon Press, **1925**), pp.**182-183**.
13- James C. Davies, Towards a theory of revolution American Sociological Review XXVII (Feb.**1962**) pp.**5-19**.
14- Ibid.p**71**.
15- Crane Brinton, op.cit.p.**34**.
16- Chalmers Johnson, p.**12**.
17- Louis, Gottschalk. "Causes of Revolution" (The American Journal of sociology. **1944**) p.**7**.
18- Jack Woddis, New Theories of Revolution, (London: Lawrence &Wighart, **1972**) p.**17**.
19- Douglas Hyde, The Roots of guerilla Warfare Pensylvenia: Dufour ed. **1968**) p.**18**.
20- V.I. lenin."The Collapse of the Second International" , Selected Works, Volume v (London: Lawrence & Wishart, **1936**) p.**179** in Douglas Hyde .ibid p.**18**.
21- Pool, and shueller, the Nazi elite, **1965**, in Thomas.
22- H.Greene, Comparative Revolutionary movements (Englewood Cliffs, Now Jersey : Prentice Hall,Inc,**1974**) p.**22** .
23- David C. Schwartz, « Political alienation: the Psychology of revolution's first stage » in Feiereband & feiereband, op.cit. pp.**99**.
24- David C. Schwartz, « Political alienation: the Psychology of revolution's first stage » in Feiereband & feiereband, op.cit.pp.**99**.
25- Hannah Arendt, op.cit.p**122**.

الرشيد إدريس

وجهوده في مساندة الثورة الجزائرية

✍ الأستاذ الدكتور: عبد الله مقلاتي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

- تاريخ الإرسال	- تاريخ القبول	- تاريخ النشر
2024/02/09	2024/03/31	2024/07/31

- الملخص:	- Summary:
في هذا المقال عرضنا مواقف الرشيد ادريس من القضية الجزائرية، وخلصنا للتأكيد أن هذا المناضل سجل حضوره الفاعل في دعم الثورة الجزائرية، حيث آمن بالعمل المغاربي المشترك، ونشر فكرته أينما حلّ وارتحل، في ألمانيا وفرنسا والقاهرة، وأسهم في التعريف بالقضية الجزائرية في جنوب شرق أسيا، وخدمها في مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ودعم الثورة الجزائرية سياسيا وماديا قبل وبعد استقلال تونس، ومن أجل	In this article, we presented the positions of Rachid Idris on the Algerian issue, and we concluded by emphasizing that the activist Rachid Idris recorded his active presence in supporting the Algerian revolution, as he believed in joint Maghreb action, and spread his idea wherever he went and traveled, in Germany, France, and Cairo, and contributed to introducing the Algerian issue to the southeast. Asia, served it in the Maghreb office in Cairo, and supported the Algerian revolution politically and

financially before and after Tunisia's independence, and for that reason he should have been one of the Brotherhood honored by independent Algeria.	ذلك كان حريا به أن يكون واحـدا من الإخوان الذين كرمتهم الجزائـر المستقلة.
- Keywords:	**- الكلمات المفتاحية:**
Al-Rashid Idris; Al-Thawra; Algeria; Tunisia.	الرشيد إدريس؛ الثورة الجزائرية؛ المغرب العربي؛ تونس.

- المقدمة:

الرشيد إدريس اسم لامع في النضال الوطني التونسي، ارتبط مع زملائه الحبيب ثامر وحافظ إبراهيم بدعوتهم المبكرة لتوحيد النضال المغاربي في المهجر الأوربي وفي القاهرة، وكان هذا هو المدخل لاحتضان قضية الجزائر، ففي ألمانيا وفرنسا تعرف على المناضلين الجزائريين، وفي القاهرة قدم إدريس خدماته للقضية الجزائرية، وعندما استقلت تونس ظلّ وفيا للجزائر، وهو ما نكتشفه من خلال هذه الدراسة، معتمدين على مصادر أصيلة، لعل أهمها كتابات الرجل وشهادات المعاصرين له، ونهدف الى التعريف بالنخب المتضامنة مع الثورة الجزائرية وبيان أدوارها الفاعلة.

1- الرشيد إدريس مناضلا مغاربيا:

الرشيد إدريس مناضل تونسي بارز في الحزب الدستوري الحر، ولد عام **1917**م بحي سويقة وسط مدينة تونس، من أسرة عريقة، تمكن من مزاولة تعليمه، ودخل المعهد الصادقي، وفي المعهد احتك بالعمل السياسي الوطني، حيث شارك في المظاهرات المنددة بسياسة فرنسا، وانخرط في الحزب

الدستوري الحر عام **1937**م، وخلال الحرب العالمية الثانية اعتقلته سلطات الاحتلال، وتدخلت القوات الألمانية لإطلاق سراحه وسافر عام **1942**م لألمانيا، حيث أسّس مع رفاقه مكتبا للمغرب العربي يرافع عن مطلب الاستقلال.

ومنذ نهاية عام **1942**م قام الرشيد إدريس ورفاقه في برلين بالتعاون مع أمين الحسيني بنشاط إعلامي ودعائي واسع هدفوا منه إلى "استقلال المغرب العربي ووحدته في نطاق الوحدة العربية"[1].

لقد أشرف هذا المكتب على الدعاية وتجنيد الجنود المغاربة في ألمانيا وإصدار المنشورات والجرائد، وتنقل مناضلوه بين العواصم الأوربية للتعريف بمشروعهم، واستقروا لفترة في باريس لتأطير الجالية الشمال إفريقية هناك وتوعيتها بأهمية الوحدة وانتهاز الدعم الألماني، وما لبث أن تأسس بباريس فرع لمكتب المغرب العربي، لكن هزيمة ألمانيا حالت دون تجسيد تلك الطموحات التحررية، ولجأ الرشيد إدريس ولحبيب ثامر ورفاقهما إلى اسبانيا بين أوت **1944**م وجوان **1946**م، وبعدها انتقلوا إلى القاهرة لمواصلة كفاحهم من أجل استقلال بلدانهم المغاربية[2].

وتحول نشاط المغاربة بعد الحرب العالمية الثانية إلى مصر وقد شعروا بأهمية التنسيق المشترك لمجابهة السياسة الفرنسية، تلك السياسة التي أشدت وطأتها في التعامل مع مطالب الاستقلال، على الرغم من تزايد مطالب الحركات الاستقلالية بمبدأ التحرر التام، وتعبيرها عن رغبتها في اعتماد العمل المسلح سبيلا لذلك، وقد خرج التضامن المغاربي من مرحلة التعاطف إلى مرحلة التنظيم المهيكل بفضل مساعي التنسيق والتوحيد التي بذلها مناضلو المغرب العربي، إذ عقدوا في الفترة ما بين **15** و**22** فيفري **1947**م مؤتمر المغرب العربي برعاية من الجامعة العربية، وبحضور ممثلي الأحزاب الرئيسية في الأقطار الثلاثة، وهدف المؤتمر إلى المطالبة باستقلال الأقطار

المغاربية الثلاث وبحث سبل العمل والتنسيق بينها لتحرير أقطار الشمال الافريقي وتوحيدها[3]، وقد صادق المؤتمر على تأسيس مكتب المغرب العربي"، وأكد على ضرورة تشكيل لجنة تحرير عملية، وقرر بخصوص قضية الاستعمار ما يلي:

أولا- إدانة الاستعمار وإعلان بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر، ومعنى ذلك المطالبة بالاستقلال ورحيل القوات الأجنبية من كامل بلاد الشمال الافريقي، ومضاعفة جهود تعزيز الكفاح وتحقيق مطالب الاستقلال[4].

ثانيا- اعتماد صيغة واضحة للتنسيق المشترك بين الحركات الوطنية في البلدان الثلاث، وضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر وتوثيق العلاقات بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة، وفي هذا الإطار أوصى المؤتمر بالاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام، وتشكيل لجنة دائمة من قادة الحركات الوطنية لتنسيق الكفاح المشترك، والدعوة لتوحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان الثلاثة[5].

لقد كان الرشيد إدريس من مؤسسي مكتب تونس ومكتب المغرب العربي، وقضى سبع سنوات من النضال المستميت في سبيل الوحدة والتحرر المغاربي، تعرف خلالها على قادة حزب الشعب وخاصة الشادلي المكي ومصالي الحاج وقادة جمعية العلماء محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورتيلاني، وكتب الكثير من المقالات في الصحف والمجلات المصرية عن قضية الجزائر والمغرب العربي[6].

وبعدها كلف الرشيد إدريس بالعمل الخارجي، حيث تولى رئاسة مكتب جاكرتا وكراتشي خلال سنوات **1952**-**1954**م، ثم تولّى مكتب القاهرة منذ نهاية نوفمبر **1954**م والى غاية عودته لتونس في جوان **1955**م[7].

خلال فترة نشاطه بالقاهرة احتك بالثورة الجزائرية وقادتها، وخاصة محمد خيضر وآيت أحمد ومحمد يزيد وابن بلة، فقد كان يعرف جيدا القضية الجزائرية ومطالبها وطبيعتها بحكم نشاطه مع الشادلي المكي وخيضر في مكتب تونس بلجنة المغرب العربي بالقاهرة قبل عام **1952**م[8].

وعندما عين ممثلا للحزب الدستوري في أندونيسا وباكستان ظل يتواصل مع رفاقه الجزائريين في القاهرة، ولعب دورا مهما في التعريف بقضية الجزائر، إيمانا منه بوحدة قضايا المغرب العربي وتعاون مع حسين آيت أحمد المكلف بالتعريف بقضية الجزائر في جنوب شرق آسيا، وهو ما تدل عليه المراسلات المنشورة بين الرشيد إدريس ومسؤوله في القاهرة علي البلهوان، فقد أرسل إليه الأخير يبلغه باندلاع ثورة الفاتح نوفمبر في الجزائر واصفا إياه بالحدث العظيم الذي يوحد الكفاح في شمال إفريقيا.

كان خبر اندلاع الثورة مفرحا له وهو يعيش بعيدا عن الأحداث في باكستان، ولكن القدر كتب له أن ينتقل الى القاهرة في نهاية نوفمبر **1954**م ليعيش في قلب أحداث الثورة، حيث عمل في مكتب الحزب الدستوري رفقة صالح بن يوسف، وفي مكتب المغرب العربي الذي عرف حيوية جديدة بعد فاتح نوفمبر **1954**م، وهناك ارتبط أكثر بثورة الجزائر وقادتها[9].

2- الرشيد ادريس ودعم الثورة الجزائرية في القاهرة:

يتحدث الرشيد إدريس عن الوضعية الجديدة لمكتب المغرب العربي، حيث كان هو يدير مكتب تونس، وخيضر مكتب الجزائر، كما يشير الى تغير العلاقة مع الجامعة العربية، حيث أصبح من الضروري تواصل قادة مكتب المغرب العربي مع مصلحة الاستخبارات المصرية وفتحي الديب تحديدا، "... وكان للأستاذ صالح بن يوسف اتصالاته الوثيقة بجمال عبد الناصر وأنور

السادات وفتحي الديب، ولكن أوثق الاتصال مع قيادة الثورة المصرية يقوم به أحمد ابن بلة باسم الثورة الجزائرية"[10].

وقد كان خيضر يتولى المسؤولية السياسية في الوفد الجزائري، دائم الاجتماعات والتنسيق مع الرشيد إدريس لتنفيذ استراتيجية وحدة كفاح المغرب العربي، واجتهد في كسب جانب الرشيد إدريس مثلما كسب ابن بلة صالح بن يوسف لمشروع مغربة الحرب في وجه قطرية بورقيبة، وتوثقت العلاقة بين الرجلين أكثر فأكثر مع مرور الأيام، فقد استعان به خيضر في ترجمة وثائق الثورة، ومنها بيان أول نوفمبر الذي اقترح عليه إعادة ترجمته للعربية، حيث يقول الرشيد إدريس: "وكان من أهم المناضلين الجزائريين في القاهرة محمد خيضر وحسين آيت أحمد ومحمد يزيد وأحمد فرنسيس، كانوا يبذلون جهودا متواصلة للتعريف بقضية الجزائر وكسب العطف والتأييد للثورة الجزائرية، وقد كان لي الشرف بمجرد وصولي إلى القاهرة في نهاية نوفمبر **1954**م أن توليت تعريب البلاغات الأولى للثورة الجزائرية التي بدأت تصل إلى مكتب الجزائر في القاهرة، وكم كان تأثري عندما زرت الجزائر بمناسبة الذكرى الثلاثين للثورة الجزائرية وشاهدت في متحف الحركة الوطنية الجزائرية لوحة تحمل نص البلاغ الأول للثورة الذي كنت قد توليت تعريبه باقتراح من الأخ محمد خيضر"[11].

وقد أشاد بعض قادة الوفد الخارجي بإسهامات الرشيد إدريس المفيدة للثورة، ومنهم أمحمد يزيد الذي أثنى عليه بالقول: "بدانا نتحرك في مكتب المغرب العربي، لم يكن أحد يسمع بجهة التحرير الوطني وبن بلة بدأ الاتصالات الحكومية فقط...، وأول شيء كسبناه كان بدعم من إخواننا من حزب الاستقلال وإخواننا من حزب الدستور... وأذكر من بينهم الرشيد إدريس، وبولعراس وعبد الكريم بن جلول وعبد المجيد بن جلون، وابن

أمليح، وإبراهيم طوبال، هم الذين قاموا بترجمة بيان أول نوفمبر إلى اللغة العربية، وكل وثائقنا نقوم بتحضيرها معا"[12].

إن مساهمة الرشيد إدريس في دعم الثورة الجزائرية كان متميزا، سياسيا ودبلوماسيا، وعسكريا من خلال وضع شبكات تونسية في خدمة الثورة في طرابلس، ولكن شهادة الرجل كانت مقتضبة، كما أن وفاة صديقه المقرب خيضر لم تسمح بالتعريف بهذه الإسهامات، وقد وقفنا في أرشيف الوفد الخارجي على إشارات مختلفة منها، عقد اجتماعات مشتركة، وندوات إعلامية منسقة، وتسهيل نشاط الثورة في قاعدة طرابلس من خلال جلسات التنسيق مع عبد العزيز شوشان وعلى الزليطي، وكذا دعم نشاط آيت احمد ومحمد يزيد في جنوب شرق أسيا، وخاصة في الهند واندونيسيا[13].

ومن المهام التي أداها تسخير التونسيين في ليبيا لخدمة الثورة الجزائرية، حيث ربط الاتصال بعبد العزيز شوشان الذي حل بالقاهرة، ودرس معه إمكانيات العمل على دعم تسليح الثورة الجزائرية، وتوحيد العمل المغاربي[14]، كما كان يحرص على تنسيق نشاط الجزائريين والتونسيين في طرابلس، حيث قدم للمناضل علي الزليطي توجيهات بهذا الخصوص، وأعلم بذلك صالح بن يوسف في رسالة بتاريخ **25** مارس **1955**م[15].

وأهم دعم قدمه إدريس للوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة هو التنسيق الدائم وخدمة مشروع وحدة الكفاح المغاربي، حيث كان يجتمع في إطار مكتب المغرب العربي مع ممثل الجزائر محمد خير من أجل تنسيق المواقف، ويرافقه في الاتصال بالمسؤولين المصريين طلبا لمساعدة الثوار، وكذلك الأمر في الاتصال بممثلي الدول العربية بالقاهرة وأمين عام جامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة، وكل ذلك من أجل طلب الدعم السياسي والمادي لثورات المغرب العربي، فقد أخبر مرة صالح بن يوسف أنه رافق خيضر في زيارة

لعبد الخالق حسونة، وكسبا منه الموافقة على تمويل سفر الوفد المغاربي إلى باندونغ[16].

وتجلى دور إدريس واضحا في التحضير لمشاركة وفد المغرب العربي الموحد في مؤتمر باندونغ، حيث بدأت التحضيرات منذ فيفري **1955**م، ونسق مع خيضر وعلال الفاسي من أجل تحقيق نتائج ملموسة لقضايا الشمال الإفريقي، وفي هذا الإطار مهد لنشاط آيت أحمد ومحمد يزيد في الهند واندونيسيا، حيث ربط اتصالهما بالطيب سليم ممثل الحزب في جاكرتا وكاراتشي، وصرح الأخير أنه يجتهد في توجيه مبعوثي الجزائر في جنوب شرق أسيا ويتبادل معهم الرسائل، حيث تمكن في مؤتمر الاشتراكيين الأسيويين من جمع آيت احمد بممثل فرنسا "جان روس" وتقديمه لإلقاء كلمة الجزائر التي لقيت إعجاب المؤتمرين والمدعوين من كافة أرجاء العالم[17].

وعند زيارة رئيس الهند للقاهرة في فيفري **1955**م نسق من أجل مقابلته في وفد مغاربي مشترك، ضم من الجزائر خيضر ويزيد ومحمد البشير الإبراهيمي، وقدم للرئيس نهرو عرضاً واف عن قضية الجزائر ووعد بدعمها ومساندتها[18].

وبخصوص التحضير للسفر إلى المؤتمر يشير إدريس إلى تنسيقه وتجاوبه مع مقترحات صالح بن يوسف، بضرورة أن يطرح الوفد المغاربي المشترك قضايا شمال إفريقيا مجتمعة، وكل ذلك كان من أجل دعم القضية الجزائرية، إذ كانت القضية التونسية تعرف انفراجا نحو الحصول على الاستقلال، وفعلا كان تجاوب إدريس فعالا وهو يتحدث عن مؤتمر باندونغ الذي كان ناجحا[19].

وذكر إدريس في رسالة له بتاريخ **7** أفريل **1955**م أنه أتم تنسيقه مع أمحمد يزيد وصالح بن يوسف للذهاب إلى باندونغ بوفد وخطة مغاربية موحدة، وعبّر لحزبه عن قناعته بضرورة دعم قضية الجزائر في المؤتمر المهم بقوله: "ويظهر أن قضيتي تونس ومراكش مفروغ منهما، بناء على قرار من مؤتمر كولمبو ومؤتمر بوفور، والمهم أن ترفع قضية الجزائر إلى المستوى الدولي الذي بلغته القضيتان المذكورتان، وخطة الأمين العام للجامعة العربية ترمي إلى التركيز على قضية الجزائر، وكذلك الدول العربية، ومن الواجب والمصلحة أن تأخذ هذه القضية حقها وأن نكون في عون الإخوان الجزائريين لنجاح قضيتهم، وهي قضيتنا مهما كانت الفروق على أن قضية تونس تأخذ حقها ولا خشية من عدم إثارتها"[20].

وانطلاقا من كسب الدعم السياسي لجبهة التحرير الوطني وانتهاء بتبني مواقف مشتركة حقق التوجه الوحدوي للكفاح المشترك نتائج مهمة في مؤتمر باندونغ، إذ كللت الجهود -كما خططت جبهة التحرير الوطني- بإرسال وفد موحد عن البلدان المغاربية، وذلك بهدف رفع القضية الجزائرية إلى مصاف قضية تونس لتأخذ حظها من الحل، وكذا توحيد مختلف قضايا الاستعمار في الشمال الإفريقي، وقد عبّر مؤتمر باندونغ في بيانه الختامي يوم **24** أفريل **1955**م عن دعمه لقضايا التحرر في شمال إفريقيا ومساندته لحق تونس والجزائر في تقرير المصير وفي الاستقلال، ودعا الحكومة الفرنسية إلى ضرورة وضع حلول سلمية عاجلة لتلك القضايا[21].

وبعد النجاح الباهر لقضية المغرب العربي في باندونغ ازداد الحماس للعمل المغاربي المشترك، ولكن الإعلان عن اتفاق الاستقلال الداخلي لتونس شهرا بعد ذلك عكّر الأجواء في القاهرة، حيث انقسم المناضلون التونسيون بين مؤيد لاتفاق الاستقلال الداخلي ومعارض له، وإثر خلاف مع صالح بن يوسف وممثله عبد الله إبراهيم رأى إدريس العودة إلى تونس[22].

3- الرشيد إدريس ودعم ثورة الجزائر في تونس:

في تونس لم ينقطع نواصل إدريس مع الثورة الجزائرية، حيث واصل الحديث عنها في كتاباته ومنابره، كما اختاره بورقيبة خير وسيط له مع الوفد الخارجي بالقاهرة.

وبحكم معرفته وعلاقته الوثيقة مع الوفد الجزائري في القاهرة كلفه بورقيبة بالتواصل مع قيادة الثورة وفض بعض المشكلات المستعصية، ومنها محاولة كسب الوفد الخارجي لصالحه بعد أن ظهر توافقه الوثيق مع خصمه صالح بن يوسف، وبنائه لتحالفات مع ممثلي الثورة في تونس بالشكل الذي يهدد سلطة بورقيبة الفتية في البلاد، وقد كون عبد الحي وأنصاره نظاما موازيا داخل دولة تونس.

وحاول الوفد الخارجي أن يظهر تعاونه مع نظام بورقيبة ولكنه لم يتخلّ عن التزاماته مع اليوسفيين، وكان على السلطات التونسية أن تجتهد في كسب عناصر الوفد الخارجي الأخرى كأحمد توفيق المدني ودباغين، وقد اجتمعا بهما الصادق المقدم والطيب سليم، وعرضا عليهما مبادرة الحكومة التونسية بتحمل مسؤولية تمرير أسلحة الثورة إلى الحدود التونسية الجزائرية بدل اعتماد العناصر اليوسفية[23].

والمؤكد أن الوضع بتونس لم يتغير، واستمر عبد الحي على موقفه، ولم يستكن بورقيبة وهو يعرف أن الحل بيد الوفد الخارجي فخطط لكسب عناصر أخرى ضمنه، وفي يوم **19** جوان **1956**م التقى الباهي لدغم والرشيد إدريس بأحمد توفيق المدني وتدارسوا العلاقة مع حكومة بورقيبة واتفاق تمرير الأسلحة، وأكد لهما المدني أن موقف الوفد الخارجي يؤكد على مسالة التعاون مع حكومة بورقيبة، وتجسيد اتفاق تمرير الأسلحة بواسطة الحكومة التونسية ضمانا لتسليمها للمجاهدين على الحدود[24].

وقد ضبطا الباهي لدغم والرشيد إدريس مع أحمد توفيق المدني مسودة اتفاق لتمرير الأسلحة بواسطة الحكومة التونسية[25]، ويذكر الرشيد إدريس في شهادته أنه قدم في هذه المناسبة لخيضر مبلغا ماليا قدره **250** ألف فرنك فرنسي هبة من الحكومة التونسية[26].

يبدو أنه لا شيء يغري خيضر وابن بلة للتراجع عن الالتزامات المغاربية ومحالفة اليوسفية، فقد عين ابن بلة بعد حادثة "لاكانيا" واعتقال عبد الحي المناضل أحمد محساس مسؤولا على قاعدة تونس، وحافظ على خط سلفه في التعامل مع اليوسفية وفي تبني استراتيجية مغربة الحرب، ووجد بورقيبة نفسه مضطرا للتعامل معه الى غاية البحث عن بديل قد يأتي من قيادة الداخل.

وفي الثاني والعشرين جانفي **1957**م حل بطرابلس الأمين دباغين والمدني للقاء مبعوثي بورقيبة الصادق لمقدم والطيب سليم، وبعد استعراض التطورات الجديدة وعلاقات جبهة التحرير الوطني بالحكومة التونسية صادقوا على نص اتفاق يتضمن أسس التعاون العسكري، والأمل يحدو الجميع بتجسيده في إطار من التضامن والأخوة، وقد أورد المدني نص اتفاق التسليح المتضمن النقاط الست الآتية:

1- تتعهد حكومة تونس بنقل الأسلحة التي ترد عليها من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتلتزم بتسليمها على الحدود الجزائرية لمن تعينهم الجبهة لتسلمها.

2- توضع هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري.

3- تلتزم هذه الهيئة المشتركة بأن لا يتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4- لا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي.

5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة، مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.

6- تباشر اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس الحبيب بورقيبة على هذا النص النهائي بعد رجوع الوفد التونسي[27].

لقد كان الرشيد إدريس فاعلا في التوصل لهذا الاتفاق، استغلّ معرفته ودهاءه لكسب الوفد الجزائري، وقد كانت قيادة الثورة بعد اعتقال ابن بلة ورفاقه بحاجة إلى تعاون الحكومة التونسية، وقد وجدت في أصدقائها الرشيد إدريس وأحمد التليلي خير مدافع عنها لدى بورقيبة، ومن هنا ظلّ الرشيد إدريس مرتبطا بثورة الجزائر خادما لها، وخاصة بعد أن صادق بورقيبة وأوعمران على الاتفاق النهائي في فيفري **1957**م[28].

تولى إدريس إدارة جريدة العمل الناطقة باسم الحزب الدستوري الحر، وكان حضور ثورة الجزائر في خطها الافتتاحي وصفحاتها متميزا، حيث غطت أحداث الثورة، وعرفت بقضيتها وفتحت صفحاتها للكتاب الجزائريين كما ساير خطها الافتتاحي مواقف الثورة في أغلب الأحيان[29].

وفي عام **1957**م التحق إدريس بوزارة الخارجية، حيث واصل عمله وجهده في خدمة القضية الجزائرية، وقد تحدث في مذكراته عن تواصل

ارتباطه بقضية الجزائر باعتباره قضية تونس الأولى، ثم تولى وزارة البريد والبرق، وظل يقدم خدماته للثورة الجزائرية وقيادتها في تونس.

وبعد عام **1964**م عاد للعمل الدبلوماسي وعين ممثلا لتونس في منظمة الأمم المتحدة بنيويورك، ثم كلّف بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتونس، وارتبط بالجزائر المستقلة في ظروف جديدة، كتب عنها وزارها وظلت محل اهتمامه كبلده الثاني إلى أن توفي عام **2009**م، وقد دون مسيرته النضالية في عديد الكتب، كان منها ذكريات في مكتب المغرب العربي بالقاهرة، من باب سويقة الى منهاتن، من جاكرتا إلى قرطاج، في سبيل الجمهورية مذكرات.

- الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه عن مواقف الرشيد إدريس من القضية الجزائرية نخلص لتسجيل ما يلي:

- يتبين أن المناضل الرشيد إدريس سجل حضوره الفاعل في دعم الثورة الجزائرية، حيث آمن بالعمل المغاربي المشترك، ونشر فكرته أينما حلّ وارتحل، في ألمانيا وفرنسا والقاهرة، وفي ذلك دلالة على إيمانه العميق بكرة وحدة المغرب العربي.

- لقد أسهم الرشيد إدريس في التعريف بالقضية الجزائرية في جنوب شرق أسيا، وخدمها في مكتب المغرب العربي بالقاهرة، حيث تعرف على قضية الجزائر ورجالها الوطنيين.

- إن الرشيد إدريس دعم وبكل قوة الثورة الجزائرية، وذلك بمواقفه وجهوده سياسيا وماديا قبل وبعد استقلال تونس، حيث ساند قضيتها، ودعم قادتها وأسهم في تسليحها وتموينها وتسهيل نشاطها في تونس، ومن

أجل ذلك كان حريا به أن يكون واحدا من الإخوان الذين كرمتهم الجزائر المستقلة.

- الهوامش:

1 - أنظر الرشيد إدريس: بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، أكتوبر **1981**، المطبعة العصرية، تونس، **1983**، ص**24**.

2 - أنظر محمد بلقاسم: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي **1910-1954**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، **1994**، ج**2**، ص**321**.

3 - أنظر امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط**1**، م د و ع، بيروت، **1993**، ص، ص**450-455**.

4 - أنظر علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط**6**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، **2003**، ص، ص**375**، **376**.

5 - أنظر علال الفاسي: المصدر نفسه، ص، ص**376**، **377**.

6 - أغلبها أعاد نشره أنظر الرشيد إدريس: ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، **1981**.

7 - أنظر عن مسيرته النضالية: الرشيد إدريس: الفانوس في الفجر، الدار التونسية للنشر، **1981**؛ الرشيد ادريس: ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، **1981**؛ الرشيد ادريس: من جاكرتا الى قرطاج، الدار التونسية للتوزيع، تونس، **1983**؛ الرشيد ادريس: في سبيل الجمهورية مذكرات، دار الغرب الإسلامي بيروت، **2001**.

8 - أنظر الرشيد ادريس: ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، **1981**.

9- أنظر الرشيد ادريس: المصدر السابق، ص**345**.

10- المصدر نفسه، ص**346**.

11- المصدر نفسه، ص**347**.

13- أنظر شهادة محمد يزيد: جيش التحرير المغاربي **1948-1955**، ملتقى مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، أيام **11-12** ماي **2001**، منشورات مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، **2004**، ص**117**؛ والرشيد إدريس: في طريق الجمهورية، المصدر السابق، ص**347**.

13 أنظر وثائق الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم ملف مكتب الوفد الخارجي بالقاهرة.

14- أنظر، الرشيد ادريس: المصدر السابق، ص**359**.

15- المصدر نفسه، ص**358**.

16- المصدر نفسه، ص**358**.

17- المصدر نفسه، ص، ص: **350**، **373**، **385**.

18- المصدر نفسه، ص**350**.

19- المصدر نفسه، ص**352** وما بعدها.

20- المصدر نفسه، ص**377**.

21- أنظر بتفضيل عن مؤتمر باندونغ وقضايا المغرب العربي، جوان غليسبي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، ط**1**، دار الطليعة، بيروت، **1961**، ص**143**.

22- أنظر، الرشيد إدريس: المصدر السابق، ص، ص**373-405**.

23- أنظر أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مذكرات، م و ن، الجزائر، ج**3**، ص**166**.

24- أنظر أحمد توفيق المدني: المصدر نفسه، ص، ص**148**، **166**، **167**.

25- المصدر نفسه، ص، ص**278**، **279**.

26 - الرشيد ادريس: المصدر السابق، ص، ص**510**، **511**.

27 - أنظر أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص، ص**278**، **279**.

28 - أنظر شهادة عبد الجليل المهيري، مسجلة بالمعهد العالي للحركة الوطنية، تـونس، وشهادة الضابط محمد الصغير بعلوج، مقابلة مع الباحث، **16** جويلية **2005**، تبسة.

29 - أطلعنا على أعدادها في مركز الأرشيف الوطني التونسي.

أحداث ساقية سيدي يوسف

من منظور القانون الدولي

✍ الدكتورة: أمال قبايلي

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة – الجزائر

- تاريخ الإرسال	- تاريخ القبول	- تاريخ النشر
2024/05/20	2024/07/09	2024/07/31

- الملخص:	- Summary:
وقعت أحداث ساقية سيدي يوسف بتاريخ **08** فبراير **1958**م، أي أثناء فترة الاحتلال الفرنسي إثر غارة عسكرية لسلاح الطيران الفرنسي، على القرية الحدودية الشرقية بين الجزائر وتونس والتي تسمى "بقرية سيدي يوسف"، وقد خلف هذا الهجوم العسكري لا على المواقع المدنية، والآهلة بالسكان استشهاد العديد من الاشخاص بين جزائريين لاجئين في الحدود التونسية، وتونسيين من بينهم أطفال وشيوخ ولأن القصف جاء في	The events of Sakiet Sidi Youssef took place on February **8**, **1958**, that is, during the period of the French occupation, following a military raid by the French Air Force, on the eastern border village between Algeria and Tunisia, which is called "Sidi Youssef Village." This military attack on civilian and populated sites has left many people dead, among Algerian refugees on the Tunisian border, and Tunisians, including children and elderly people, and because the bombing came in

مكان وتوقيت منافي لما تنص عليه قواعد الحرب والعرف الدولي، فقد نددت العديد من الدول وخاصة تونس ووفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بهذا الاعتداء الوحشي الذي استهدف المدنيين العزل الذين تحميهم اتفاقيات جنيف لعام **1949**م. وقد بررت فرنسا عملها غير المشروع بقانون استصدرته الإدارة العسكرية هو "قانون المتابعة"، الذي يأخذ شرعيته من قانون حالة الطوارئ لعام **1956**م وينص "قانون المتابعة" على حق الدولة الفرنسية ملاحقة المجاهدين في أي دولة، وفي تلك الأثناء كانت تونس قد تحصلت على استقلالها حديثاً، واعتبرت أن ما قامت به فرنسا هو اختراق لمجالها الجوي والقصف هو اعتداء على الدولة التونسية، كما حاولنا في هذا المقال إثبات جريمة الحرب التي إثرها انتهكت بها فرنسا القواعد الحمائية المكفولة للمدنيين، طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني والقواعد الأخرى في القانون الدولي.	a place and timing contrary to what is stipulated in the rules of war and international custom. Many countries, especially Tunisia and the delegation of the interim government of the Algerian Republic, condemned this brutal attack that targeted defenseless civilians protected by the Geneva Conventions of **1949**. France justified its illegal action with a law promulgated by the military administration, which is the "follow-up law", which takes its legitimacy from the state of emergency law of **1956**. The "follow-up law" stipulates the right of the French state to pursue the mujahideen in any country, and in the meantime Tunisia had recently gained its independence. And it considered that what France had done was a violation of its airspace and the bombing was an attack on the Tunisian state, as we tried in this article to prove the war crime, as a result of which France violated the protective rules guaranteed to civilians and civilian objects, in accordance with the rules of international humanitarian law and- jus cogens- in international law.

- Keywords:	- الكلمات المفتاحية:
The events of Sakiet Sidi Youssef; War crimes; International Law; Geneva Conventions; The French occupier.	أحداث ساقية سيدي يوسف؛ جرائم الحرب؛ القانون الدولي؛ اتفاقية جنيف؛ المحتل الفرنسي.

- مقدمة:

إن الهدف من دراسة موضوع ساقية سيدي يوسف كواقعة تاريخية، وكجريمة ارتكبت في حق الشعبين الجزائري والتونسي، هو استرجاع للذاكرة الإنسانية، التي ما تزال تحتفظ بأثار هذه الجريمة وهذا العدوان غير المبرر الذي ارتكب في حق شعب أعزل، أرهق كاهله نظام إستدماري لم يرحم حتى الطبيعة من عدوانه.

كما أن الهدف من دراسة هذا الموضوع، هو إثارة إشكالية قانونية تطرحها عدة معطيات هي في صالح الشعوب المعتدى عليها، كذلك كان حال الشعب التونسي والجزائري في تللك المنطقة المسماة "ساقية سيدي يوسف"، تلك المنطقة التي أغار عليها الطيران العسكري الفرنسي، بقصف استهدف المناطق المدنية والمدنيين، حيث تقع ساقية سيدي يوسف على الحدود الجزائرية التونسية على الطريق المؤدّي من مدينة سوق أهراس بالجزائر إلى مدينة الكاف بتونس، وهي قريبة جدًا من مدينة لحدادة الجزائرية التابعة إداريا لولاية سوق أهراس، فقد كانت منطقة استراتيجية، لوحدات جيش التحرير الوطني المتواجد على الحدود الشرقية كونها منطقة عبور وقاعدة خلفية للثورة التحريرية لاستقبال وعلاج الجرحى، كما أنها كانت مركز آمن للاجئين الجزائريين الفارين من لهيب القصف والتقتيل الجماعي

والعشوائي[1]. كما تحمل في إرثها التاريخي ذلك التواصل الإنساني الاجتماعي وحتى الأُسري بين الشعبين التونسي والجزائري.

وقد سبق القصف عدّة تحرشات فرنسية على القرية، لكونها نقطة استقبال لجرحى ومعطوبي الثورة التحريرية، وكان أوّل تحرّش سنة **1957**م إذ تعرضت الساقية يومي **01** و**02** أكتوبر إلى اعتداء فرنسي بعد أن أصدرت فرنسا قرارا يقضي بملاحقة أو متابعة الثوار الجزائريين داخل التراب التونسي بتاريخ أول سبتمبر **1957**م، وهو ما اعتبرته تونس انتهاكا لسيادتها الترابية، ثم جاء اعتداء ثان على المنطقة في **30** جانفي **1958**م بعد تعرّض طائرة فرنسية لنيران جيش التحرير الوطني الجزائري، لتختتم كل محاولات الغارات المتتالية، بالغارة الوحشية يوم **08** فيفري **1958**م أي بعد يوم واحد من زيارة "روبر لاكوست" للشرق الجزائري[2].

وقد اختلفت الأقلام في وصف هذا العمل العسكري الموجه ضد الشعبين الأعزلين، فمنهم من سماه مجزرة ومنهم من قال أحداث وأخرون أسموه وحشية فرنسا وغيرها من العناوين التي تندرج في عبارة "جريمة" طبقا لقواعد القانون الدولي.

سنتعرض بالدراسة في هذا الموضوع لأهم النقاط التي أوردها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي ونحاول سردها من أجل تكييف الوقائع "أحداث ساقية سيدي يوسف"، من منظور القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، لطرح الإشكالية التالية، ما هو التكييف القانوني، لأحداث ساقية سيدي يوسف؟، هل هو عمل محظور دوليا تحظره المواثيق الدولية وتعاقب مرتكبيه؟ وهل هي جريمة دولية من منظور القانون الدولي الجنائي؟

ولدراسة هذه الواقعة أو "الحدث التاريخي" اعتمدت المنهج التاريخي في سرد الأحداث التاريخية والوقائع، وكذا المنهج القانوني الاستقرائي والتحليلي لمجمل النصوص والمواثيق الدولية في إطار القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي.

وقد تناولت بالدراسة أولاً: واقعة ساقية سيدي يوسف من منظور القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني مع إثارة بعض النقاط القانونية المهمة المتعلقة بطبيعة الاحتلال أو الاستعمار وكذا الوضع القانوني لحركات التحرر، وثانياً: تناولت تطور قواعد القانون الدولي في فرعه الجنائي ومدى إقرار المسؤولية الدولية الجنائية للفرد والدولة، عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني في زمن الحرب.

أولاً- واقعة أو "أحداث" ساقية سيدي يوسف والقانون الدولي الإنساني: لقد كانت لهذا القصف أسباب مباشرة وغير مباشرة، أفرزتها بعض المعطيات التاريخية، أين عمدت فيها فرنسا بقيادتها العسكرية تجاهل كل المواثيق الدولية الملزمة في حقها والتي صادقت عليها.

- الأسباب المباشرة:

صادف يوم **08** من فيفري **1958**م حضور عدد هام من اللاجئين الجزائريين الذين جاؤوا لتسلم بعض المساعدات من الهلال الأحمر التونسي والصليب الأحمر الدولي. وبحضور مندوب الصليب الأحمر (هوفمان) الذي كان متواجدا بساقية سيدي يوسف أثناء القصف.

هو يوم السبت وقد صادف يوم سوق يخرج فيه السكان ويجتمع الناس لقضاء حوائجهم في أمن وسلام، وقد سبق وقوع الحادثة تحليق طائرة (M.D) الاستطلاعية ثم **11** طائرة قصف (B. **26**) و**06** كروازيير و**08** مقاتلات ميستراال في أسراب مفتوحة على الفضاء الجوي التونسي أمطرت

المدنيين العزل بوابل من القذائف، ودام الهجوم حوالي ساعة وعشرين دقيقة، فكان هذا القصف كاف لإبادة سكان المنطقة الحدودية بين البلدين تونس والجزائر[3].

كما استهدف القصف دار المندوبية (المعتمدية) والمدرسة الابتدائية وغيرها من المباني الحكومية ومئات المنازل فيما كانت المطاردات تلاحق المدنيين العزل الفارين بأرواحهم بعيدا عن القرية.

وقد صرح مندوب الصليب الأحمر (هوفمان)، في شهادته أن القاذفات الفرنسية التي هاجمت الساقية ودمرتها، حطمت أيضا عربات الشحن التابعة للصليب الأحمر... وهي أربعة عربات: ثلاثة عربات منها تابعة للصليب الأحمر السويسري، وواحدة تابعة للهلال الأحمر التونسي، وكلها مشحونة بالملابس المعدة لتوزيعها.

وعليه تتلخص الأسباب المباشرة للقصف فيما يلي:

أ- محاولة فرنسا قطع الطريق والاتصال بين المجاهدين «الثوار الجزائريين» والتونسيين.

ب- شن جيش التحرير الجزائري هجوما ناجحا في الأسبوع الأول من شهر جانفي **1958**م وذلك بجبال واسطة تحت قيادة الطاهر الزبيري وحمة شوشان واسفرت تلك العمليات على مقتل **16** جنديا فرنسيا، و أسر أربعة جنود فرنسيين، وبعد ذلك الهجوم مباشرة بعثت لجنة الوفاق القدماء المحاربين الفرنسيين إلى المنطقة العسكرية الفرنسية، تدعوها إلى القيام بهجوم معاكس ضد تونس لكونها تأوي الثوار الجزائريين.

ج- علم السلطات المحتلة بالتعاون النضالي الذي كان بين تونس والجزائر وعلى بينة تامة من تواجد جيش التحرير الجزائري بجبال قرية ساقية سيدي يوسف.

د- علم فرنسا بتوافد اللاجئين الجزائريين عشية وصبيحة القصف الجوي، ففي ليلة الثامن من فيفري **1958**م وعلى بعد كيلومترين من ساقية سيدي يوسف، تلقى الجيش الجزائري المتواجد بمغارات الجبال أوامر الاستعداد لهجوم الجيش الفرنسي وضرورة الدفاع عن اللاجئين الجزائريين المتواجدين بالمنطقة[4].

- أما الأسباب غير المباشرة فهي:

أ- رغبة فرنسا في تطبيق سياسة إحكام قبضتها على المغرب العربي، إثر رفض الجيش الفرنسي استقلال تونس، حيث كتب الجنرال أومران وهو نائب سابق عن مدينة الجزائر: "أن الضرورة التي دفعتنا إلى غزو تونس والمغرب مازالت قائمة، مما يفتح السبيل إلى اعادة احتلالهما"[5].

ب- حادثة اختطاف الطائرة التي كانت تقل الزعماء الخمس -رحمة الله عليهم- بتاريخ **22/10/1956**م محمد بوضياف، وأحمد بن بلة، ومحمد خيضر، ومصطفى الأشرف، وحسين أيت أحمد[6]، وذلك إثر المهمة الدبلوماسية للوفد الجزائري لحضور القمة المغاربية بتونس والتي شجعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ج- الحرص الشديد لفرنسا (la France d'outre-mer) ما وراء البحار في الحفاظ على سياسة العلاقات الدولية المبنية على فواعد القانون الدولي التقليدي التي كانت تتأسس حول "مشروعية احتلال الأراضي غير المأهولة"، ورفضها المستميت للمبادئ الدولية الجديدة القائمة على حق الشعوب في

تقرير مصيرها وتصفية الإستدمار (الاستعمار) والاعتراف بحركات التحرر للدول الواقعة تحت الاحتلال[7].

وفي إطار كل هذه الاحداث، تحضر اتفاقيات جنيف الأربع لعام **1949**م والبروتوكول الإضافي الأول لعام **1977**م والقانون العرفي ما اقترفته فرنسا من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني اثناء الاحتلال، حيث تفرض المادة الأولى[8] المشتركة من اتفاقيات جنيف **1949**م على فرنسا المنع والحد من انتهاكات هذا القانون وتسمح للمجتمع الدولي بأن تفرض على فرنسا احترام القواعد القانونية للقانون المذكور أعلاه[9].

وعلى ضوء ما تقدم سنحاول بالدراسة والتحليل معرفة الاطار القانوني للاحتلال الفرنسي، كأصل عام لمفهوم الاحتلال التي تم بها إرساء مبادئ الاستدمار "الاستعمار"، وكذا التطور المتزامن لظاهرة الاحتلال على ضوء القانون الدولي الحديث، كما سنتعرف على الطبيعة القانونية في الجزائر، اثر اندلاع الثورة التحريرية، وكيف واجهت فرنسا هذه الثورة.

1- الطبيعة القانونية للنزاع القائم في الجزائر:

تعتبر النزاعات المسلحة متى نشبت لأي سبب من الاسباب، فإنها تصبح واقعة قانونية، تتطلب قواعد قانونية تنظم كيفية إداراتها والوسائل المستخدمة في عملياتها وكيفية حماية ضحاياها من المقاتلين المدنيين وذلك بموجب القانون الدولي الإنساني، هذا الاخير الذي يحظر استخدامها في الحرب على اعتبار انها تسبب معاناة لا مبرر لها ويأتي في مقدمتها إعلان سان بترسبورغ لسنة **1864**م القاضي بتحريم القذائف المتشظية كما يحرم أثناء العمليات القتالية الغدر والانتقام والهجوم العشوائي واستهداف المدنيين كما أن هذه النزاعات يحكمها أيضا قانون جنيف الوارد في

الاتفاقيات الاربع والذي يتضمن قواعد تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى في ميادين القتال وأحكام معاملة الاسرى وحماية المدنيين[10].

ولمعرفة لطبيعة القانونية للنزاع المسلح في الجزائر على ضوء تطور قواعد القانون الدولي، لابد من إثارة نقاط محورية أساسية لمعرفة الوضع العام لكل من الجزائر وتطور القانون الدولي.

أ- الجزائر والاحتلال الفرنسي:

لقد كان احتلال الجزائر طبقا للقانون الدولي التقليدي، تصرفاً مباحاً دوليا لم تحظره الاتفاقيات الدولية الاوروبية في تلك الفترة مما سمح للعديد من الدول أنها ضمت دول المشرق والمغرب إما عن طريق الوصايا أو الانتداب أو الاحتلال وهذا ما حدث مع الجزائر[11].

لقد كان المرسوم الملكي المؤرخ في **22** جويلية **1834**م بمثابة النص الأول الذي مهد لمجموعة من الأوامر الملكية والقرارات الصادرة عن الحاكم العام في الجزائر للاحتلال والتوسع، فقد جاء نص المادة الأولى منه على ما يلي: "تعهد القيادة العامة والإدارة العليا للأملاك الفرنسية في شمال أفريقيا (إيالة الجزائر سابقا) إلى الحاكم العام، يمارس هذا الأخير سلطاته تحت أوامر وقيادة وزيرنا وكاتب الدولة للحرب"[12].

وحسب رجل القانون الجزائري محمد بجاوي فإن الجزائر لم تتعرض لاحتلال أو غزو عسكري إلى غاية استقلالها بسبب أن عملية إلحاقها بفرنسا بمرسوم ملكي، لا ينفي وجود هذه الدولة وأن انكارها مستحيل من الناحية القانونية، لكن الواقع في تلك الفترة تفرض حقيقة مبنية على مبدأ الفعلية الذي يعتبر من المبادئ التي تهيمن على القانون الدولي والذي يعطي دورا هاما للقوة المادية في إقرار حقيقة وواقع الإلحاق ونكران الوجود[13].

وقد استمدت الدول المستعمرة شرعيتها من خلال القانون الإيجابي العرفي لأوروبا[14]، غير أن العقيدة القانونية المتعلقة بالاستيلاء على الأراضي أو احتلالها والمبنية بشكل كامل على مبدأ الفعلية، ليست في منأى عن أي نقد، ففي مواجهة المشاكل الكبرى يستند رجال القانون في كل مرة إلى مبدأ الفعلية، لكن هذا المفهوم يبقى غير دقيق[15].

غير أن الواقع الدولي في تلك الفترة، اعطى تساؤلات حول وضعية بعض الدول والاقاليم لذلك لم يتم التفريق بتاتا من حيث أن الاستيلاء على الأراضي كان يخدم أهدافا جليلة مثل الوحدة الألمانية أو الإيطالية أو كانت له مخططات مثلما حدث في الجزائر لأن مرسوم **1934**م أو ضم دولة الأورانج الحرة للمستعمرات البريطانية في إفريقيا الجنوبية سنة **1900**م.

ونفس السؤال يُطرح حول ما إذا كان من التعسف أن تخضع لنفس النظام القانوني الدولي العام الاستيلاء على المناطق المتجمدة الشاسعة لجزيرة قراونلاند والاستيلاء على اراضي مأهولة في افريقيا.

من الواضح في هذا الشأن أن معهد القانون الدولي الذي اهتم بالاستعمار في دورته المنعقدة في **1888**م في مدينة لوزان السويسرية، لم يتوصل إلى تحديد مفهوم مصطلح "الأراضي غير المأهولة" لهذا السبب فإن مشروع التصريح العالمي المتعلق باحتلال الاراضي الذي صادق عليه معهد لوزان كانت تنقصه الدقة بشكل كبير"[16].

ب- الثورة التحريرية والتنظيم الدولي الجديد:

ونقصد بالتنظيم الدولي الجديد، أهم التطورات في مجال القانون الدولي خاصة بعد الحربين العالمية الأولى والثانية، ومدى تأثير منظمة الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم على تطوير مبادئ لقانون الدولي وفروعه.

ومن بين أهم فروع القانون الدولي، هو القانون الدولي الإنساني أو قانون الحرب الذي يعد مجموعة القواعد العرفية والاتفاقية التي تنظم سير العمليات العدائية وتحمي ضحايا النزاعات المسلحة[17].

كما عرف التنظيم الدولي نشأة منظمة الأمم المتحدة، بعد الإعلان عن ميثاق أطلنطا والتي كان لها دور فعال في تطوير قواعد القانون الدولي في إطار مفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين والحد من الحروب والنكبات الإنسانية التي تتسبب فيها الحروب، وكذا الاعلان العالمي لحقوق الإنسان **1948**م[18]. كلها مواثيق دولية جاءت من أجل الحد من الحروب وحماية الإنسان من كل أشكال الابادة والقتل وإقرار حقوق لصيقة بالإنسان كحقه في الحياه وحقوق اخرى لابد من إقرارها.

كما كان موضوع تصفية الاستعمار من أولويات منظمة الأمم المتحدة التي جاءت بمبادئ وقرارات، كان الغرض منها تصفية الاستعمار وإقرار حق الشعوب المستعمرة بالاستقلال على ضوء القانون الدولي الجديد الذي يعترف بالشخصية القانونية للدول المستقلة. ومن هذا المنطلق سندرس الطبيعة القانونية للثورة الجزائرية في ظل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وكذا قرارات الجمعية العامة التي حاولت ان تعطي طابع الالزامية لهذا الحق وكذا الاعتراف بحركات التحرر كونها، حركة شعبية مسلحة تهدف إلى تحقيق الاستقلال.

2- الثورة التحريرية ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:

جاء هذا المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة وأُثير لأول مرة في مؤتمر سان فرانسيسكو، وأصبح بموجب المادة الأولى الفقرة **2**، من أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ونص على: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم، على أساس احترام المبدأ

الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"[19].

إن من أبرز قرارات الأمم المتحدة التي عالجت موضوع منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، قرار الجمعية العامة رقم **1514** (د-**15**) المؤرخ في **14** ديسمبر **1960**م بعنوان: "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، ففيه أعلنت الجمعية العامة لأول مرة بشكل قاطع عن ضرورة وضع حد وبسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره، وفوق هذا اعترفت فيه الجمعية العامة بأن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها يشكل الأداة الرئيسية لتمكين كافة الشعوب المستعمرة من نيل حريتها واستقلالها[20].

ويعتبر الاعلان حسب الدكتور عمر سعد الله الوثيقة القانونية النهائية لتكريس مبدأ حقيقيا من مبادئ القانون الدولي ألا وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها[21]، كما أن مبدأ تقرير المصير يعتبر من (jus cogens) القواعد الآمرة، كما عرفتها المادة **53** من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام **1969**م[22].

إن تحديد طبيعة النزاع المسلح في الجزائر، خاصة بعد التطورات الحاصلة في عمر الثورة التحريرية على المستوى العسكري والسياسي الداخلي والدولي[23]، يجعل من تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني أمرا ضروريا[24]. النقطة الإيجابية في التنظيم الشامل للثورة على المستوى الداخلي والخارجي، حيث كان للكتلة الأفرو أسياوية دور في إبراز الأسس المادية والقانونية للثورة التحريرية، باعتبارها حركة ثورية تتمتع بالشرعية والتنظيم، وطبقا للقانون الدولي فهي نزاع مسلح ذو طابع دولي[25]، رغم الادعاءات الفرنسية والحجج القانونية التي قدمتها في الدورات التي تم فيها

مناقشة القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد أسست رفضها لتدويل القضية الجزائرية على أساسين الأول، أن الاصلاحات التي قامت بها الحكومة الفرنسية بإصدار قرار مؤرخ في **07** فيفري **1944**م على المستوى الداخلي والذي يسمح فيه للجزائريين باكتساب الجنسية الفرنسية، دون أن يتخلوا عن نظام احوالهم الشخصية المستمد من الشريعة الاسلامية، وكذا السماح لهم بتقلد بعض المناصب الإدارية التي كانت حكرا على المستوطنين الفرنسين...[26] أما الاساس الثاني فقد استندت فرنسا على الفقرة **7** من المادة **2** من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ما يلي: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع". في محاولة منها لإثارة اشكالية مدى أهلية الأمم المتحدة في مناقشة القضية الجزائرية...[27].

3- الثورة التحريرية نزاع مسلح دولي:

يرتبط مفهوم حركات التحرير الوطني[28] بتطور النضال الذي تخوضه عبر الأزمنة من أجل الاستقلال، وهذا يعني أن هذا المفهوم له طابع ديناميكي يساير الظروف والتغيرات التي تطرأ على المجتمع الدولي وتطوير الاهداف التي تعمل الحركة على تحقيقها[29].

وتستند حركات التحرر في كفاحها المسلح -بوصفها أشخاص دولية قائمة بذاتها مخاطبة ومنظمة بقواعد القانون الدولي العام بشكل منفصل عن الاشخاص الدولية الأخرى-[30] إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة التي أكدت على شرعية نضالها من أجل تحقيق تقرير المصير بكافة الوسائل[31]،

ومن بين القرارات نذكر القرار رقم **3103** لعام **1973**م الذي ينص على المبادئ الخمس وهي:

- أن حروب التحرير التي تقوم حركات التحرير الوطني هي حروب مشروعة ومطابقة للقانون الدولي.

- أن قمع حركات التحرر يهدد الأمن والسلم الدوليين-ويستفيد المحاربون فيما يتعلق بالمنازعات الحربية الدولية طبقا لاتفاقيات جنيف لعام **1949**م من نصوصها ويجب عليهم احترامها.

- يعتبر المرتزقة المشاركون في حروب التحرير الوطني مجرمون.

- وينجم عن انتهاك هذه المبادئ المسؤولية الدولية.

في هذا الإطار يجدر بنا التركيز على ثلاث نقاط مرحلية مهمة وهي الوضع القانوني للمجاهدين في الجناح العسكري لجبهة التحرير -ولأن الجبهة أشمل من الحزب حسب الأستاذ محمد بجاوي-[32] وكذا ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تم سيرورة المداولات في الجمعية العامة لتدويل القضية الجزائرية، دائما في ظل القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم لمتحدة.

- الوضع القانوني لجيش التحرير: إن التنظيم المحكم للجناح العسكري لجبهة التحرير يسمح لنا بأن نصفه قانونيا بالجيش النظامي بما له من قيادة وزي موحد وبنظامه وهياكله ولونه وحمله السلاح بصورة معلنة مكشوفة[33]، وعندما تقتضي الضرورة الحربية فإن تنقل أفراد وحدات الجيش عبر كامل التراب الوطني وحتى خارج الحدود على الجهتين ومثل هذه التنقلات لا تتم إلا بأمر من القيادة "الانضباط العسكري" وهذه

التنقلات التي لا تنقطع توضح بجلاء لا الطابع النظامي فحسب بل أيضا هو الطابع القومي[34].

ومما سبق الاشارة اليه وبمفهوم المخالفة لعبارة "تصفية الاستعمار" إن حركات التحرر أخذت شرعيتها القانونية وصفتها الدولية من خلال ما ورد في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة "المقاصد والمبادئ" والذي يؤكد ذلك هو مواصلة العمل بمبادئ القانون الدولي والعرف الدولي خاصة بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان **1948**م والعهود الدولية اللاحقة للإعلان[35]، كما أن اتفاقيات جنيف ودور لجنة الصليب الأحمر الدولي قد ساهمت من خلال رصدها للوضع الإنساني في الجزائر -خاصة- في تعزيز موقف حركات التحرر وموقف جيش التحرير الذي كانت له معها مواقف جد مشرفة لأفراد جيش التحرير سواء في أساليب القتال والدفاع أو في تعاملها مع الأسرى الفرنسين ومن اللفيف الأجنبي وسنتعرض له بشيء من التفصيل لاحقا. كما ساهمت الأمم المتحدة من خلال قرار الجمعية العامة في انشاء لجنة تصفية الاستعمار بالقرار رقم **1654** د-**16** المؤرخ في **27** نوفمبر **1961**م ويحمل هذا القرار عنوان "حالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، بمعنى أن القانون الدولي الجديد والذي أصبحت تحكمه الإرادة الدولية لكل الشعوب متساوية في الحقوق والواجبات أصبح أمراً واقعاً وألغى بذلك رواسب القانون الدولي التقليدي، في مشروعية الاستعمار أو "الاستدمار"[36].

ويضيف الدكتور عمر سعد الله في كتابه "تقرير المصير السياسي للشعوب" أن الأساس القانوني لمشروعية حركات التحرر الوطني تبدأ من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ثم حق الدفاع الشرعي الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة في مادته **51** علما وأن هذا الرأي أخذ به فريقان واحد معارض وآخر مؤيد ومن بين المؤيدين هكتور غروس اسبييل المقرر الخاص للجنة منع التمييز وحماية الأقليات ففي نظره كون الأمم المتحدة قد اعترفت

بمشروعية كفاح الشعوب الواقعة تحت الاحتلال فهذا لا يمثل أي انتهاك للميثاق أو الاعلان المعتمد بالقرار **2625** د-**25** لسنة **1970**م بل بالعكس هو يؤكد هاتين الوثيقتين[37].

- أصبحت جبهة التحرير الوطني تدريجيا الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري من خلال حملتها الدبلوماسية الواسعة النطاق وبحضورها في المؤتمرات الدولية الكبرى فأعلنت بدورها يوم **19** سبتمبر **1958**م عن تأسيس حكومة مؤقتة، وبهذه المناسبة صرح فرحات عباس أول رئيس للحكومة المؤقتة قائلا : "أن هذا الاعلان الذي وقع باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله قد بعث الدولة الجزائرية التي ابتلعها الاحتلال الحربي سنة **1830**م ومحاها بصفة قاسية وظالمة من الخريطة السياسية للشمال الإفريقي..."[38].

وحسب أوبرمان "بمجرد اعتراف قوى أجنبية، ولو بصفة مبكرة بنظر القانون الدولي فإن الحكومة الموجودة بالمنفى لدولة مستقبلية كحال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تفقد طابعها الخاص بالمعنى العام للعبارة، وتكتسب أهمية حقيقية في نظر القانون"[39]. وقد منح اعتراف العديد من الدول للحكومة المؤقتة الشخصية القانوني الدولية تجاه الدول الأخرى ولم يعد الأمر مقتصراً على شخصية محدودة لثائرين معترف بأنهم في حالة حرب، بل أضحت شخصية كاملة تنبثق من مفهوم الدولة، نظرا للقوة القانونية التي يمنحها الاعتراف كتصرف انفرادي للدولة يعطي حقوق وواجبات "فعل الاعتراف القانوني يتم اعطاء المجموعة المعترف بها وجودا قانونيا في علاقاتها بالدولة التي تعترف بها وبالتالي يصبح القانون الدولي قابلا للتطبيق بين الدول".

4- الثورة التحريرية واتفاقيات جنيف:

إن القاعدة العامة في زمن الاحتلال، تقضي بأن تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إيجاد اعتراف أوسع بالمعايير الإنسانية، وعلى مراقبة تنفيذها في الميدان[40].

ويجب الاشارة على أنه بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة، يتعين على سلطات الاحتلال الفرنسي قبول تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر طبقا لنص المادة **143** الفقرة **5**، ويتمتع مندوبوها بحق التصدي لأية مسألة تتعلق بتطبيق قانون الاحتلال، الذي يمنحهم حرية التنقل في أرجاء الأراضي الجزائرية[41].

ولقد تدخلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في النزاع القائم منذ **1955**م، دون أن تحصل على أية نتائج كافية، حيث عرضت هذه اللجنة الحيادية التي تتمتع بسلطة أدبية رفيعة على كل من الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني بتاريخ **28/05/1959**م مشروع اتفاق يتعهد فيه "طرفا النزاع" أن يحترما أحكام المادة **03** الواردة في كل من اتفاقيات جنيف الأربع **1949**م وأن يتجنبا تدابير الثأر وأن يعاملا الأسرى الذين يقعون في قبضة قواتهما معاملة إنسانية[42]، حيث تنص المادة **03** على ما يلي: في حالة النزاع المسلح الذي لا يتسم بطابع دولي فإن كلا من فرقاء النزاع ملزمون على الأقل بتطبيق الأحكام التالية: **1**) إن الاشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال الحربية، بما فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا السلاح والأشخاص الذين أخرجوا من المعركة بسبب مرض أو جروح أو اعتقال أو أي سبب أخر، يعاملون في جميع الظروف معاملة إنسانية دون أي تمييز ذي طابع ضار قائم على العرق واللون والدين أو المعتقد، والجنس والمولد والثروة أو أي معيار أخر.

وتحقيقا لهذه الغاية يحرم ويظل محرما في كل زمان ومكان أن تقترف تجاه الاشخاص السالفي الذكر الأفعال التالية:

أ- الاعتداء على الحياة وعلى سلامة الجسم ولاسيما القتل في جميع صوره، وبتر الاعضاء والمعاملة بقسوة، والتعذيب.

ب- أخذ الرهائن.

ت- الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

ث- إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

وحسب الدستور الفرنسي المؤرخ في **27/10/1949**م الذي يعطي للاتفاقيات الدولية سمو على القوانين الداخلية فإن عدم مراعاة فرنسا أحكام المادة **03** من الاتفاقية ينطوي عليه خرقا لالتزام دولي وخرق للقانون الداخلي على حد سواء[43].

لكن دولة الاحتلال "فرنسا" حاولت دائما أن تروج لنظريتها القائلة بأن المادة **3** من اتفاقيات جنيف لا تنطبق على النزاع الجزائري[44]، وهذا ما ظهر في العديد من تصرفاتها، حين عرضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خدماتها على الحكومة الفرنسية بتاريخ **23/02/1955**م، فأذنت لها الحكومة الفرنسية بإرسال بعثة إلى الجزائر لزيارة معسكرات الايواء والمحتشدات ومحلات الاعتقالات التي تضم الأشخاص الملاحقين...

ويخلص من كل ما تقدم، أنه على فرض أن النزاع الجزائري لم يكن له في **28/05/1958**م صفة النزاع الداخلي، فان الحكومة الفرنسية كانت مرتبطة بالالتزامات المنصوص عليها في المادة **3**.

5- مدى تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني من قبل الدولة المستعمرة:

يسعى القانون الدولي الإنساني عن طريق تطبيق مجموع قواعده العرفية والاتفاقية إلى تخفيف ويلات النزاعات المسلحة باختلاف أنواعها والحد من آثارها وذلك بإقرار وتنظيم وضبط الأحكام والمبادئ العامة والتفصيلية التي تهدف إلى بسط حمايته على الفئات والممتلكات الأكثر عرضة للضرورة وتنفيذ مبادئ الضرورة الإنسانية والشهامة التي تحكم أطراف النزاع[45].

لكن الواقع في الجزائر أن دولة الاحتلال، لم تطبق أدنى شروط احترام الجنس البشري فقد أخد القصف المدبر بقيادة عسكرية وترسانة حربية جوية، منحى خطيراً فهو خرق واضح لقواعد القانون الدولي الإنساني ومس فئة محمية بنص صريح لاتفاقيات جنيف الأربعة ودون أن ننسى البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف **1949**م المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.

وهذا ما لم تلتزم به فرنسا في مواجهة الثورة التحريرية، فلم تأخذ بالعهود الدولية التي صادقت عليها واستهدفت السكان المدنيين في منطقة حدودية لدولة مستقلة وأخرى تحت الإستدمار واخترقت مجالها الجوي بدون سابق إنذار، مبررة ذلك بالقانون الذي سنته في مواجهة الثورة التحريرية وهو قانون حق المتابعة أو مطاردة المجاهدين الذين يعبرون الحدود المجاورة.

وإذا كان عنوان المطلب هو مدى تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني من قبل الدولة المستعمرة، فإنه يمكن القول بمفهوم المخالفة عدم امتثال فرنسا لقواعد القانون الدولي الإنساني[46]، وعليه لابد من معرفة انماط السلوك الفرنسي الذي يعكس تنصلها من الالتزامات القانونية حيث سأركز على نمطين للسلوكات الاجرامية التي اقترفتها في حق الشعب والأرض، تلك المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ثانياً: واقعة أو أحداث ساقية سيدي يوسف من منظور القانون الدولي الجنائي:

لقد عرف العالم، القانون الدولي الجنائي كفرع من فروع القانون الدولي، كتطور فرضته المعطيات التاريخية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأن المتسببين في الدمار الذي لحق القارة الأوروبية من جراء الحروب لابد من الحد من تصعيدها، فعدم احترام الدول للمواثيق الدولية في غياب جهاز دولي يعاقب على ذلك سيجر العالم مرة أخرى إلى حروب تكاد تكون شرعية.

أن الجريمة بمفهومها العام، تنص عليها القوانين الداخلية، وتنظمها وتحدد نصوص القوانين هذه الجرائم وتصنفها وتقابلها العقوبة بحسب درجتها، كما أنها تخضع لمبادئ لابد من مراعاتها، من أجل تحقيق العدالة الجنائية. وفي الوقت نفسه ذهب المجتمع الدولي، إلى إحداث هذا الفرع الذي يعنى بالجريمة الدولية، فما هي الجريمة الدولية و كيف يمكن تحديدها؟

1- الجريمة الدولية في مفهوم القانون الدولي الجنائي:

- التعريف الفقهي الجريمة الدولية: تعددت الآراء الفقهية حول تعريف الجريمة الدولية، فنذكر منهم على سبيل الحصر من أجل معرفة القواعد الاساسية، وخصائص الجريمة الدولية.

يعرف الأستاذ سالدانا، الجريمة الدولية بأنها: "تلك الجريمة التي يترتب على وقوعها، إلحاق الضرر بأكثر من دولة"[47].

ويعرفها لامبوا "بأنها تصرفات مضادة لقواعد القانون الدولي العام لانتهاكها المصالح التي تهم الجماعة الدولية، التي قررت حمايتها بقواعد القانون الدولي"[48].

ويرى الاستاذ الدكتور علي سليمان "الجريمة الدولية بأنها عمل أو امتناع عن عمل يصيب المصالح الدولية أو الإنسانية الكبرى بضرر يمنعه العرف الدولي ويدعو إلى معاقبته"[49].

وضمن هذه التعريف نجد ان القانون الدولي الجنائي، يقوم بدور مهم بين الدول، شانه بين الأفراد في القانون الجنائي الداخلي، حيث يرتكز على أسس نذكرها:

- أن القانون الدولي الجنائي يسعى إلى الكفاح ضد الجرائم الدولية عن طريق معاقبة مرتكبيها مستعيناً بقواعد القانون الجنائي الدولي[50].

- أن الجريمة الدولية يجب أن تنطوي على انتهاكات خطيرة لقواعد القانون الدولي العام.

- أن قواعد القانون الدولي هي قواعد قانونية صادرة عن إرادة الدولة سواء بتوقيعها على معاهدات دولية أو باستقرارها على تطبيق قواعد عرفية.

- النصوص الجنائية الدولية ونظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد سعى المجتمع الدولي إلى تقنين العديد من الاتفاقيات الدولية، نظرا لمساسها بقيم جوهرية وضرورية تمس الجنس البشري[51]، منها اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها المؤرخة في **9** ديسمبر **1949**م حيث جاء في تعهد الأطراف المتعاقدة أن: "إذ ترى الجمعية العامة،

بقرارها **96** د-**1** المؤرخ في **11** ديسمبر **1946**م قد أعلنت أن الإبادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي تتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها ويدينها العالم المتمدن"، كما نصت المادة الاولى منه على أنه: "تصادق الأطراف المتعاقدة على أن الإبادة الجماعية، سواءً ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي"[52].

أما كون الجرائم المرتكبة أثناء الحرب العالمية الثانية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فقد تم الاعتراف لأول مرة بالجرائم ضد الإنسانية في محكمة نورمبورغ في أحكامها، وتعتبر الجرائم التي ترتكب في حق المدنيين كالقتل العمد - التعذيب - الاغتصاب التي ترتكب في إطار هجوم عام أو منظم لأسباب قومية وسياسية أو جنسية أو دينية أو عرقية، انتهاكات جسيمة سواء ارتكبت في إطار نزاع مسلح ذا صبغة دولية، او غير دولي[53].

ويعكس قرار الجمعية العامة المذكور أعلاه التكامل العام للمبادئ التي تمخضت عنها محاكمات نورمبورغ، فقد عكس الدور التدويني للقانون الدولي الجنائي المقرر بنص المادة **13**/أ من ميثاق الأمم المتحدة عندما رسم المبادئ التالية، وهي: أ- الاعتراف بمسؤولية الفرد جنائيا على الصعيد الدولي ب- مبدأ مسؤولية الرؤساء والقادة العسكريين عن الجرائم الدولية، ج- سيادة القانون الدولي العام على القانون الداخلي، د- المحاكمة العادلة والنزيهة، هـ- سيادة الضمير على مقتضيات النظام، و- تقنين وتحديد الجرائم الدولية، ن- مبدأ تأثيم الاشتراك والتخطيط لارتكاب تلك الجرائم، ومن تم شكلت هذه المبادئ مرحلة فاصلة في تطور القانون الدولي الجنائي[54].

كما جاءت مبادئ محكمة طوكيو[55]، التي يقصد بها مبادئ القانون الدولي المعترف بها في نظام محكمة طوكيو وهي عبارة عن خطوط عريضة

موضوعة لتحديد ما يمثل جريمة حرب ومن أهمها نذكر: أ- ارتكاب أو الاشتراك في فعل يعد جريمة طبقا للقانون الدولي يكون مسؤول عنه ويستحق العقاب، ب- أن الضرورة العسكرية مهما كانت لا تبرر ارتكاب أي نوع من الجرائم الدولية وإن كان اعتبارها أحد الظروف المخففة ج- حتى وأن لم ينص القانون الداخلي على تجريم الفعل فهو في نظر القانون الدولي جريمة د- إن كان المرتكب للجريمة رئيس دولة أو مسؤول فيها فلا يعفى من المسؤولية الجنائية هـ- عدم الاعتماد والاستناد إلى أمر الرئيس أو المسؤول، و- الحق في محاكمة عادلة لكل متهم، ن- مبدأ الشرعية المعروف في القانون الداخلي يمكن التجاوز عن تطبيقه في القانون الدولي.

إن تقصي المبادئ التي صاغتها محكمة طوكيو على غرار نظيرتها محكمة نورمبورغ يثبت أنها غدت اليوم -أي المبادئ التي جاءت بها محكمة طوكيو- مكسبًا من مكاسب القانون الدولي، حيث أشارت إلى أنه إذا كان القانون الوطني الداخلي لا يعاقب عمل يشكل جريمة حرب، فهذا لا يعفي من ارتكبه من المسؤولية حسب أحكام القانون الدولي[56].

وقد جاء النظام الأساسي المحكمة الجنائية الدولية، تتويجا للجهود الدولية سواء من خلال ما تم تدوينه من القانون الدولي العرفي واتفاقيات جنيف والبروتوكولين الملحقين، أو المبادئ الأساسية للمحاكم الدولية الجنائية المؤقتة، أو المحاكم الخاصة وكذا الاتفاقيات الدولية أو لجنة القانون الدولي التي تدعم هي الأخرى قواعد القانون الدولي الجنائي، حيث أصبح هذا الجهاز القضائي الدولي الجنائي الدائم، له اختصاص موضوعي لثلاث جرائم حددها النظام الأساسي للمحكمة، وتضم مجموعة من الأفعال المندرجة في المواد، **6-7-** و**8** من نظامها الأساسي التي يعتبر ارتكابها بمثابة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، سواءً ارتكبت بحق أشخاص أو الممتلكات التي تحميها اتفاقيات جنيف...

وسنتعرض بشيء من التفصيل لأهم نصوص مواد نظام روما من خلال معرفة، مدى توافر المسؤولية الجنائية الدولية للفرد عن تلك الانتهاكات وهي وسائل العقاب التي تم توقيعها في حالة ثبوت هذه المسؤولية.

2- قصف ساقية سيدي يوسف جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية:

سنتعرض في هذا المضمون أهم النقاط التي أوردها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي ونحاول سردها من أجل تكييف الوقائع بالنصوص الدولية ونبدأها بما جاءت به المحكمة الجنائية الدولية في تحديد وتجريم بعض الأفعال التي تمس بالجنس البشري وخاصة "الجرائم ضد الإنسانية " و"جرائم الحرب".

يتدخل القانون الدولي الإنساني، في تنظيم العمليات العسكرية والغارات التي يجب أن تستهدف بالضرورة الاماكن العسكرية وليس الاماكن الأهلة بالسكان والمدنيين العزل، إلا أن نية ارتكاب الجريمة كانت مبيتة وترصدت ليوم كان يعتبر من أيام السوق الأسبوعية التي تستعد فيه القرية الأهلة بالمدنيين لمباشرة ممارسة الحياه العادية.

فتواجد الصليب الأحمر بتلك المناطق الآهلة بالسكان، ما هي إلا حجة على المعتدي الفرنسي الذي لم يحترم العهود الدولية وخاصة تلك المتعلقة بأوقات الحرب. فاتفاقيات جنيف لسنة **1949**م وخاصة المادة الثالثة المشتركة، لم تكن فرنسا تأبه باحترامها[57].

دون أن ننسى البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف **1949**م المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة سنة **1977**م، والذي جاء في معظم نصوصه يؤكد بصورة خاصة على شرعية حروب التحرير الوطني التي تباشر عند ممارسة حق الشعوب لتقرير مصيرها وعلى حماية السكان

المدنيين من أخطار هذه الحروب الحديثة وعلى ضرورة التمييز بينهم وبين المقاتلين وبين الاهداف المدنية والعسكرية...[58].

وقد بينت المحكمة الجنائية الدولية أهم الجرائم التي تدخل في إطار الجرائم المصنفة بجرائم ضد الإنسانية، والتي تنظمها اتفاقيات جنيف الأربع، ومن هذه الجرائم نذكر:

أ- الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي:

- الجرائم ضد الإنسانية: تعرّف الجرائم ضد الإنسانية بأنها تلك الجرائم التي يرتكبها أفراد من دولة ما ضد أفراد آخرين من دولتهم أو من غير دولتهم، بشكل منهجي وضمن خطة للاضطهاد والتمييز في المعاملة بقصد الإضرار المتعمد بالطرف الآخر، وذلك بمشاركة مع آخرين لاقتراف هذه الجرائم ضد مدنيين يختلفون عنهم من حيث الانتماء الفكري أو الديني أو العرقي أو الوطني أو الاجتماعي أو لأية أنواع أخرى من الاختلاف[59].

لقد توالت الاجتهادات الفقهية في تعريف الجرائم ضد الإنسانية وتطوير مفهومها، وتواصلت المؤتمرات الدولية واللجان المختصة للسعي لإيجاد تعريف شامل يعد المرجعية الثابتة لمفهوم الجرائم ضد الإنسانية للعمل به كتشريع دولي إلى أن تكللت الجهود الدولية بالوصول إلى نظام المحكمة الجنائية الدولية، والذي تم إقرار مشروعها في مؤتمر روما الذي عقد من **10**/ جوان إلى **17** / جويلية / **1997**م، والذي أوجد لها تعريفا شاملا من خلال المادة **7** من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[60].

تنص المادة **7** منه على أنه "تشكل أعمال القتل العمدي، الابادة الاسترقاق، أو السجن أو التعدي، إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان.. جريمة ضد الإنسانية، متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بهذا الهجوم...". مع

توافر كل الأركان المؤسسة للجريمة الدولية "من الركن المادي والمعنوي والدولي والركن الشرعي[61].

وقد أخذت محاكمات نورمبورغ بهذه الأركان حسب نص المادة **6** الفقرة/ج من النظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية "نورمبورغ"[62]، باعتبار أن هذه الأفعال حق عام يمس الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ولقد أشارت مقدمة كل من الفقرة / **1** والفقرة/ **2**/ أ من المادة **7** من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى الركن الدولي الذي يتمثل في العناصر الأربعة التالي:

1- الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي.

2- الهجوم الموجه ضد مجموعة من السكان المدنيين.

3- كون الهجوم قد تم تبعا لسياسة دولة أو منظمة.

4- العلم بالهجوم[63].

لقد حملت الجرائم ضد الإنسانية خلال مدة طويلة صفة جرائم حرب، لأنها كانت تدخل في سجل يسمى، سجل الحرب، فالجريمة ضد الإنسانية لم ترتكب أبدا خرقا لقوانين الحرب فقط وإنما انتهاكا للقوانين الدولية التي تربط ممارسة سيادة الدولة باحترام حقوق الإنسان[64]. إذ يؤكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السابق أنه، ثم الاعتراف بالجرائم ضد الإنسانية لأول مرة في النظام الأساسي لمحكمة نورمبورغ وفي أحكامها، وتعتبر هذه الجرائم التي ترتكب في حق سكان مدنيين كالقتل العمد والتعذيب والاغتصاب التي ترتكب في اطار هجوم عام أو منظم لأسباب قومية أو سياسية أو جنسية أو دينية أو عرقية، انتهاكات جسيمة سواء ارتكبت اثناء

نزاع مسلح ذي صبغة دولية أم داخلي[65]. بأن يتحمل الاشخاص ومجموعاتهم المسؤولية الفردية عن الجرائم التالية، الجريمة ضد السلم والجريمة ضد الإنسانية وجرائم الحرب[66].

- جرائم الحرب: لقد عرف الفقه والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "جرائم الحرب" وحددت أركانها من أجل تحديد وضبط الأفعال التي تعد خطيرة أو منهكة ومبيدة للجنس البشري ويذكر الفقه عدة تعاريف من أجل تحديد اهم العناصر وأركان جريمة الحرب[67].

وقد عددت الفقرة **2** من المادة **8** (أ) جرائم الحرب وذكرت، بأنه تعتبر جرائم حرب: "الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف **1949**م أي، أنها كل فعل من الأفعال التي تمس الأشخاص أو الممتلكات والتي تحميهم اتفاقيات جنيف ذات الصلة...".

كما ذكرت الفقرة **2** (ب): "الانتهاكات الخطيرة... التي توجيه هجمات ضد السكان المدنيين الذين لا يُشاركون في الأعمال الحربية...، توجيه هجمات ضد مواقع مدنية التي لا تشكل أهداف عسكرية..."[68].

وفي وقت كانت فيه الحروب واقعا مألوفاً في الحياة الدولية، فقد برزت جهود دولية رسمية لإدخال مبادئ الإنسانية والحد من شرور الحرب عن طريق تقرير مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية والتي تشكل ما يسمى بالقانون الدولي الإنساني الذي يتدخل في زمن الحرب للحد من حدة وإفراط استخدام القوة في مواجهة بين الطرفين قد يتغلب فيها أحدهما على الأخر، وبالتالي يعد خرقا لقواعده وهو جريمة حرب، ومن بين هذه الجهود نجد الرائد في هذه العملية هو اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) وصاحب الريادة في تقنين مبادئ وأعراف الحرب. ويعتبر النص على مثل هذه الجرائم سواء في العرف الدولي أو الاتفاقيات الدولية من قبيل القيود

الواردة على استعمال حق الحرب بغية الحد من إطلاقها واصباغ مسحة إنسانية عليها.

حيث يتجه الفقه الدولي في إعطاء تعريف شامل لجرائم الحرب ونذكر منها التعريف الذي جاء به الفقه الغربي ومنها أن "جرائم الحرب هي أعمال العداء الذي يقوم بها الجنود أو غيرهم من أفراد العدو ومتى كان من الممكن عقابه والقبض عليه"[69].

كما جاء تعريف آخر كالتالي: "جريمة معاقب عليها تكون خرقا للقانون الدولي و ترتكب أثناء أو بمناسبة قتال سواء كانت ضارة بالمجموعة الدولية أو بالأفراد"[70].

كما عرفت بأنها: "تلك الجرائم التي ترتكب ضد قوانين وعادات وأعراف الحرب، سواء صدرت عن المتحاربين أو عن غيرهم"[71].

وقد تدخل جرائم الحرب في إطار الجرائم ضد السلام وضد الإنسانية ولكن الجرائم ضد الإنسانية يمكن أن تقع بمناسبة القيام بجرائم الحرب، إذا ما مورست على جماعات معينة[72]. كما يرى البعض بأن جرائم الحرب تتضمن الانتهاكات الخطيرة المحددة في اتفاقيات جنيف.

ويتضح من التعاريف السابقة أن لاعتبار الجريمة المرتكبة "جريمة حرب" ودولية فإنه لابد من توافر شروط، سوف تصبح فيما بعد أركان "جريمة الحرب" وبالتالي قيام المسؤولية الجنائية الدولية لمرتكبي الفعل المحظور، والذي تتفق فيه الإرادة الدولية على أنه عمل أو واقعة مجرمة بنص قانوني، وهذا ما نص عليه النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

3- المسؤولية الجنائية الدولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني:

إن الاتجاه نحو تدويل المسؤولية الشخصية بالنسبة إلى بعض الجرائم الشنيعة يعكس الواقع المؤسف لفشل الدول الغالب في محاكمة مرتكبي الجرائم. فاللجنة الدولية بوصفها راعية للقانون الدولي الإنساني تدعم الجهود الرامية إلى إنهاء الحصانة لمثل هذه الجرائم وتولي اهتماماً كبيراً لإنشاء محاكم جنائية دولية وإصدارها الأحكام القضائية. ويهدف هذا القسم إلى تغطية القضايا والتطورات المهمة في القضاء الجنائي الدولي[73].

إن تاريخ المحاكم الدولية والقانون الدولي الإنساني ذات مستويات متفاوتة فقد تشكلت في اطار تفاعل دائم بين وقائع الوعي بأنواع الجرائم الدولية وطبيعتها القانونية والعلاقات والتغيرات التي تطبعها[74]، فالعلاقة الوطيدة بين القانون الدولي الجنائي والقانون الدولي الإنساني تمثلت على الأخص في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والاعتراف بالمسؤولية الجنائية الدولية للأفراد عن ذلك، مع عدم الاعتداد بالحصانة أمام القضاء الدولي الجنائي.

- محكمة نورمبورغ: وقد اعتبرت المسؤولية الجنائية للأفراد كمبدأ مشترك في المحاكم الجنائية السالفة الذكر حيث نصت المادة **06** من نظام محكمة نورمبورغ على إقرار المسؤولية الجنائية للفرد ومعاقبة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في النظام منها جرائم الحرب[75].

- محكمة طوكيو: كما تقررت نفس المسؤولية في محاكمات طوكيو نصت عليه المادة الخامسة من لائحة النظام **1946**م والتي نصت على أنواع الجرائم التي تختص بها المحكمة وتوجب المسؤولية الدولية الجنائية للفرد وهي:

جريمة ضد السلام، الجرائم المرتكبة ضد معاهدات السلام، وهي مخالفة قوانين وعادات الحرب، الجرائم ضد الإنسانية.

- محكمة يوغسلافيا: أما المسؤولية في محكمة يوغسلافيا السابقة، فقد نصت عليها المادة الثانية حيث تحدد أنواع الجرائم التي تثير المسؤولية وتختص بها المحاكم وهي الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف **1949**م، كما تقوم المسؤولية الدولية الجنائية للفرد حسب نص المادة الثالثة من نظام المحكمة والتي تشمل استخدام أسلحة سامة أو أسلحة أخرى يقصد بها التسبب في معاناة غير ضرورية[76].

ولم يقتصر نظام هذه المحكمة على إقرار المسؤولية الدولية الجنائية للأفراد على بعض المجرمين، ولكن امتد لكل من ينتهك القانون الدولي الإنساني في إقليم يوغسلافيا السابقة بغض النظر عن انتمائه لأي من أطراف النزاع، وذلك على خلاف المحكمتين العسكريتين نورمبورغ وطوكيو...[77].

كذلك يظهر تأييد المسؤولية الدولية الجنائية الفردية في المادة **07** من هذا النظام وكيف لا وقد عنونت بـــ: "المسؤولية الجنائية الفردية" وأعلنت في فقرتها الأولى "كل شخص خطط لجريمة من الجرائم المشار إليها في المواد **2** إلى **5** من هذا النظام الأساسي أو حرض عليها أو أمر بها أو ارتكبها أو ساعد وشجع بأي سبيل آخر على التخطيط أو الاعداد لها أو تنفيذها، تقع عليه شخصيا المسؤولية عن هذه الجريمة.

- المحكمة الجنائية لرواندا: يكاد نظام المحكمة الجنائية لرواندا عام **1994**م أن يكون مستنسخا من نظام محكمة يوغسلافيا السابقة في مجال المسؤولية الدولية الجنائية للأفراد، ويظهر هذا التماثل من مقارنة المادة **07** من نظام يوغسلافيا السابقة والمادة **6** من نظام محكمة روندا، حيث تنص

الفقرة الاخيرة : "كل شخص خطط لجريمة من الجرائم المشار إليها في المواد **2** إلى **4** من هذا النظام[78].

- المحكمة الجنائية الدولية: ورد النص على مبدأ المسؤولية الدولية الجنائية للأفراد في المادة **25** من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، عندما أكدت أن للمحكمة ولاية على الأفراد "الأشخاص الطبيعيين" عن ارتكابهم الجرائم الدولية المبينة في المادة الخامسة من نظام المحكمة وهي: جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وأخيرا جريمة العدوان وأن الأشخاص الذين يرتكبون أي جريمة من تلك الجرائم يكونون عرضة للعقاب[79].

وبالإضافة إلى المادة **25** التي تقرر صراحة مبدأ المسؤولية الدولية الجنائية للأفراد عن الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة، فقد أشارت المادة **28** منه، على مسؤولية القادة والرؤساء الآخرين[80]، حيث يكون القائد العسكري أو الشخص القائم فعلا بأعمال القائد العسكري مسؤولا مسؤولية جنائية عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمرتكبة من جانب قوات تخضع لإمرته وسيطرته الفعليين، حسب الحالة نتيجة لعدم ممارسة القائد العسكري أو الشخص سيطرته على هذه القوات ممارسة سليمة...

كما يتحمل الرئيس تلك المسؤولية عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمرتكبة من جانب المرؤوسين يخضعون لسلطته وسيطرته الفعليتين، وبالمثل إذا كان يعلم أو تجاهل عن وعي أية معلومات تبين بوضوح أن مرؤوسيه يرتكبون أو على وشك أن يرتكبون هذه الجرائم[81].

وعليه يمكن القول أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، قد جاء تتويجا لنظام المسؤولية الجنائية الفردية، بحيث نصت المادة **25** منه على

اقتصار اختصاص المحكمة على الأشخاص الطبيعيين في اتجاه معاكس لمحكمة العدل الدولية التي تختص بنظر المنازعات بين الدول حول انتهاك أحكام القانون الدولي لتحديد المسؤولية، والتي على اثرها يتم تقرير الجزاء القانوني بحق الدولة المنتهكة لقواعد القانون الدولي، فمحكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، والتي عهد إليها بتسوية النزاعات القضائية بين الدول دون أية صفة جنائية للأحكام الصادرة عنها والتي تقتصر غالبا على التعويض بخلاف المحكمة الجنائية الدولية التي تختص بالأفراد فيما يتعلق بمسؤوليتهم الشخصية عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وتتسم منظومتها بصبغة جنائية.

4- التكييف القانوني للواقعة ضمن النظام الأساسي لروما:

ويظهر من خلال ما تقدم أن أحداث ساقية "سيدي يوسف" وكل ما تحمله من معطيات مادية وقانونية وكل ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية الرافضة لهذا الهجوم الذي كان مبيت ومدبر ومخطط له في التاريخ والتوقيت، والإعداد العسكري الذي حشد لضرب هذه المنطقة، التي لم تكن موقع معركة ولا مواجهة عسكرية، بل هي منطقة حدودية وقرية آهلة بالسكان المدنيين الذين يفترض أن يكونوا محميين بموجب اتفاقيات جنيف لسنة **1949**م هي جريمة دولية "تدخل في إطار "جرائم الحرب" والجرائم ضد الإنسانية استنادا إلى المواثيق الدولية منها اتفاقيات جنيف لسنة **1949**م ونص المادة الثالثة المشتركة المذكورة آنفً وكذا المادة **8** من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو نظام روما الأساسي[82].

وإقرار مبدأ المسؤولية الجنائية لأفراد العسكريين أو القائد العسكري الذي أعطى الاوامر بالقصف، وهو يعلم بأن هذه المنطقة آهلة بالسكان المدنيين بل وأن القصف طال مدرسة لأطفال راحوا ضحية الوحشية

الاستدمارية والسياسة الامبريالية لفرنسا وقادتهم العسكريين كما انهم قاموا بالاعتداء على مواطنين من دولة أخرى مجاورة مستقلة.

وعليه فإن هذه الواقعة أو الهجوم العسكري بالطيران والقصف العشوائي الذي استهدف المدنيين، هي بمثابة جريمة أخرى تسجل في تاريخ المحاكمة العادلة للشعوب المستعمرة التي تعرضت لأبطش وسائل القتل والإبادة.

- الخاتمة:

ومن خلال ما تم سرده من وقائع مادية، وأسانيد قانونية نستنتج ما يلي:

- إن القصف بالطائرات على المنطقة الحدودية بين الجزائر الواقعة تحت الاحتلال والتي تشهد ثورة تحريرية أو "حركة تحرر" أي نزاع مسلح غير ذي صبغة دولية -حسب اتفاقيات جنيف- تحكمها نص المادة الثالثة المشتركة من نص الاتفاقيات -وكذا دولة حديثة العهد بالاستقلال، قامت باختراق مجالها الجوي، و قتلت مجموعة كبيرة من المدنيين التونسيين أيضاً.

- أن هذا القصف كان مخطط له -كما ذكرنا آنفا- ونية الهجوم مخطط لها مسبقا.

- تم تنفيذ هذه العملية بأمر من قيادة عسكرية، عن علم بأنها النقطة المستهدفة آهلة بالسكان وكان يوم سوق وليست موقع معركة أو مواجهة عسكرية.

- هو عبارة عن هجوم منظم لأسراب الطائرات الحربية طال المدنيين.

- أنّ هذا العمل يُعد انتهاكا خطيرا لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف **1949**م.

- أنها جريمة حرب طبقا لنص المادة **8**/ف **1**-ف**2**. (أ) و(ب). حيث تم استهداف المدنيين من الجزائريين والتونسيين، كما طال القصف كل ما هو موجود في المنطقة.

وعليه فإن المسؤولية الجنائية الدولية لفرنسا (كدولة) ومسؤولية قادتها العسكريين، ثابتة بنص القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، وبالتالي يحق للطرف المتضرر تطبيقا للاتفاقية الدولية لعدم تقادم جرائم الحرب **1970**م المطالبة بالتعويض ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

حيث يستحيل محاكمة مجرمي الحرب طبقا لنظام روما طبقا لنص المادة **11** منه، وتطبيقا لمبدا الاختصاص الزمني للمحكمة إذ لا ينعقد اختصاص المحكمة عن الجرائم السابقة لنفاذ هذا النظام.

- قائمة المراجع، باللغة العربية والفرنسية:

1/- المنصف بن فرج / تقديم أ/ الهادي بكوش، ملحمة النضال التونسي الجزائري، من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، مطبعة المغرب للنشر، تونس، **2006.**

2/- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط**8**، **1995.**

3/- حسام عبد الخالق الشيخة، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، دار الجامعة الجديدة للنشر، **2004**.

4/- خالد محمد خالد، مسؤولية الرؤساء والقادة أمام المحكمة الدولية الجنائية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، **2008**.

5/- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي، دار هومة، الجزائر، د ت.

6/- عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر المؤسسة الوطنية للكتاب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ورشة أحمد زبانة، الجزائر **1986.**

7/- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي، دار هومة، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، **2007.**

8/- عبد القادر حوبة، الجهود الوطنية والدولية لإنفاذ قواعد القانون الدولي الإنساني، دار هومة، الجزائر، د ت.

9/- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر **1958** جانفي **1960**، دار الحكمة، الجزائر، **2012**.

10/- عبد القادر لبقيرات، العدالة الجنائية الدولية معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2007**.

11/- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، **1965**.

12/- محمد منصور الصياوي، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية ودراسة في القانون الاجتماعي في مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الأجناس واختطاف الطائرات وجرائم أخرى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، **1984**.

13/- عبد الله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **1991**.

14/- شكري علي يوسف، القانون الجنائي الدولي في عالم متغير، ايتراك، القاهرة، **2005**.

15/- لقهوجي علي عبد القادر، القانون الدولي الجنائي، منشورات حلبي، بيروت، **2001**.

16/- سوسن تمر خان بكة، الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط**1**، **2006**.

17/- وليم نجيب جورج نضار، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط**1**، **2009**.

18/- نعيمة عميمر، مركز حركات التحرر الوطني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجزائر، **1984.**

19/- يتوجي سامية، المسؤولية الجنائية الدولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، دار هومة، الجزائر، **2013.**

- المواثيق والقوانين والمجلات:

- ميثاق الأمم المتحدة

- المراجع الأساسية في مجال حقوق الإنسان، اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايته، الجزائر، **2014.**

- اتفاقيات جنيف الأربعة لعام **1949.**

- نظام روما الأساسي.

- المجلات والحوليات:

- زهير الحسني، تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الرابع والستون، **2008**، تصدرها الجمعية المصرية للقانون الدولي القاهرة.

- جريدة المجاهد الجزء **03-10** بتاريخ **10** أكتوبر **1959**.

- المراجع بالغة الفرنسية:

1/- Abdelbast, ALHMRI, la responsabilité international pour fait colonial, these pour le doctorat en Droit, **2013**.

2/- Abdelmadjid belkhaaroubi; La naissance et la reconnaissance de L'Etat Algérienne; Edition ENAG; **1996 .**

3/- Hadi Baccouche, L'agression française contre sakiet sidi-yousef; Les fait et les suites; Publication de L'institut supérieur d'histoire du mouvement national, **2008.**

4/- S. Saldana, Quinte liano, la justice pénale internationale: Extrait du R.C.A.D.I **1920**; volume **10**.

la revue générale de droit international public, RGDIP, «Chronique des faits internationaux», Ed. Pedone **1963**.

- الهوامش:

1- المنصف بن فرج/تقديم أ/الهادي بكوش، ملحمة الذضال التونسي الجزائري، من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، مطبعة المغرب للنشر، تونس **2006**. ص**43**.

2- نفس المرجع، ص**60**، **61**.

3- Hadi Baccouche , L'agression française contre sakiet sidi-yousef; Les fait et les suites; Publication de L'institut supérieur d'histoire du mouvement national, **2008**. p**8**.

4- المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص**182**، **183**.

5- Hadi Baccouche. Op,cit. p.**8**.

6- أنظر شهادة الرئيس الراحل والمجاهد أحمد بن بلة على قناة الجزيرة، ضمن حصة شاهد على العصر على الموقع الالكتروني:

https://www.youtube.com/watch?v=vI9AMH2U1iU

نُشر بتاريخ **10**/**11**/**2002** شوهد بتاريخ **10**/**02**/**2023** على الساعة **10.00**سا.

7- قانون الاحتلال وقوانين الحرب يدخل ضمن قواعد القانون الدولي التقليدي، والمبادئ الدولية الجديدة جاءت بعد الحرب العالمية الثانية وهي ما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة من خلال الهيئة الدولية التي أنسأت من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين والحد من الحروب وتصفية الاستعمار ومنح حق الشعوب في استقلالها و/ أو استرجاع سيادتها، خاصة بعد صدور إعلان مانيلا لعام **1982**.

8- تنص المادة الاولى المشتركة من اتفاقيات جنيف **1948** على ما يلي: "تتعهد الأطراف السامية بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال".

9- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي، دار هومة، الجزائر، د ت، ص**121**.

10- زهير الحسني، تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الرابع والستون **2008**، تصدرها الجمعية المصرية للقانون الدولي القاهرة، ص**83**.

11- Abdelbast, ALHMRI, la responsabilité international pour fait colonial, these pour le doctorat en Droit, **2013**.p.p. **38**-et **40-41.**

12- Abdelmadjid belkharoubi; La naissance et la reconnaissance de L'Etat Algérienne ;Edition ENAG; P**18.**

13- Abdelmadjid belkhaaroubi; ibid. p-p. **18-19.**

14 فقد كتب ديسونسيير – فروندير بخصوص رسالة الرئيس مونرو ما يلي: كان من نتائج الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الامريكية أن قطع الطريق أمام عرف اكتساب الأراضي عن طريق الاحتلال من أن يصبح عرفا دوليا شاملا أو عالميا فالولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت قد شاركت في مؤتمر برلين **1885** الذي كرس صيغة اكتساب الأراضي في إفريقيا عن طريق الاحتلال الفعلي، فإنها رفضت التوقيع على البيان الختامي بسبب أنه يضحي بمصالح الأهالي ويخدم مصالح المحتلين / أنظر في هذا الشأن بالتفصيل:

- C.t.Charles de Visscher ,Théories et réalité en Droit international public, Paris, Pedone (**4**e ed), **1970**, pp.**318** cité ci-après: Théories et réalités).

15- Ibid; p. **19.**

16- L'Annuaire de L'institut de droit international, T.X.**201-204**. Voir; la Définition de territorium nullius.

17 – عبد القادر حوبة، الجهود الوطنية والدولية لإنفاذ قواعد القانون الدولي الإنساني، دار هومة، الجزائر، ص**11**.

18 – أنظر المراجع الأساسية في مجال حقوق الإنسان، اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايته، الجزائر، **2014**. ص**9.**

19 – أنظر ميثاق الأمم المتحدة. الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

www.un.org/ar/charter-united-nation

20 – عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر المؤسسة الوطنية للكتاب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ورشة أحمد زبانة، الجزائر، **1986**، ص**137**.

21 – عمر سعد الله، نفس المرجع، ص**141**.

22 – أنظر في هذا الصدد نصوص اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات **1969**.

"وهي كل قاعدة من قواعد القانون الدولي تقبلها الجماعة الدولية في مجموعها، ويعترف بها باعتبارها قاعدة لا يجوز الاخلال بها، ولا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام لها ذات الصفة".

23 – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر **1958** جانفي **1960**، ص**65-67**.

24 – عمر سعد الله، نفس المرجع، ص**137**.

25- أنظر في هذا الشأن، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث العلمي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة **1957-1958**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث العلمي، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.**2013**، ص**38-49**

26 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، **2012**، ص**39-43**.

27- القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة **1957-1958**، من سلسلة المشاريع الوطنية للبحث العلمي، نفس المرجع، ص**46**.

28- الحركات التحريرية عرفها الاستاذ غنيمي بقوله: أنها حركات تستند إلى حق الشعب في استعادة إقليمه المغتصب وتستمد كيانها من تأييد الجماهير الغاضبة على المغتصب وتتخذ عادة من إقليم البلاد المحيطة حرما لها تستمد منه تموينها وتقوم عليه بتدريب قواتها ثم أنها -بسبب امكانياتها- إنما تركز جهودها على تحدي الارادة الغاضبة لا على هزيمة جيوش الاحتلال في حرب منظمة"، محمد طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون الأمم الطبعة **1982**، ص**348**.

29- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط**8**، ص**259**.

30- نعيمة عميمر، مركز حركات التحرر الوطني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجزائر، سنة **1984**، ص**20-26**.

31- أنظر القرار **2105** الصادر في **12/12/1965** المتعلق بشرعية الكفاح من أجل التحرر الوطني والقرار **2548** الصادر في **11/12/1969** المتعلق بتطبيق الاعلان حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

32- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، **1965**، ص**130-137**.

33- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص**87**.

34- نفس المرجع، ص**88**، **89**.

35- أنظر الاعلان العالمي لحقوق الإنسان **1948**، العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **1966** البروتوكول الاختياري الملحق للعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **2008** ثم العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية **1966** والبروتوكولين الملحقين بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الأول والثاني، المصدر السابق، ص**13-72**.

36 - كلمة "**الاستدمار**"، عبارة ذكرها المفكر الجزائري مولود قاسم نايت بلقاسم في جل مؤلفاته ومنها شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية، الجزء **1** و**2**، دار الأمة للنشر والتوزيع، **2013**.

37 - عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، المرجع السابق، ص**376**، **377**.

38 - جريدة المجاهد الجزء **03 - 10** أكتوبر **1959**.

39- la revue générale de droit international public, RGDIP, «Chronique des faits internationaux», Ed. Pedone **1963**. P. **223**.

40 - عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي، دار هومة، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، **2007**، ص**212**.

41 - عمر سعد الله، نفس المرجع، ص**214**.

42 - محمد بجاوي، المرجع السابق، ص**332**

43 - نفس المرجع، ص**334**.

44 - بمقتضى التفسير الواسع الذي قرره المندوبون في المؤتمر الدبلوماسي لعام **1949** أثناء مناقشتهم، فإن المادة **3** من اتفاقيات جنيف تطبق على كل نزاع مسلح داخلي مهما يكن شأنه ولو كان من عمل بعض اللصوص على حد تعبير السيد لامارل المندوب الفرنسي في المؤتمر. ولم يزهد المؤتمر في منح حماية أوسع مما قررته المادة **3** إلا انه حصل في مقابل ذلك على تبني مفهوم واسع للنزاعات التي يجب أن تطبق عليها المادة **3** وبكلمة أخرى، تنطوي هذه المادة على الحد الادنى من الحماية الإنسانية الممكنة التطبيق في جميع الظروف. محمد بجاوي المرجع السابق، ص**334**.

45 - يتوجي سامية، المسؤولية الجنائية الدولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، دار هومة، الجزائر، **2013**، ص**141**.

46 - وتنظم هذا القسم من قواعد القانون الدولي الإنساني مجموع الاتفاقيات التالية:

- لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام **1907**.
- اتفاقيات جنيف الأربع المبرمة عام **1949** وهي:
- اتفاقية جنيف الأولى المتعلقة بحماية جرحى ومرضى القوات المسلحة في الميدان.
- اتفاقية جنيف الثانية المتعلقة بحماية جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة.
- اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب.
- اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب.

والبروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف **1949** المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة سنة **1977**.

47- S.Saldana, Quinte liano, la justice pénale internationale: Extrait du R.C.A.D.I **1920**; volume**10**. p.**319**.

48- محمد منصور الصياوي، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية ودراسة في القانون الاجتماعي في مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الاجناس واختطاف الطائرات وجرائم أخرى، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، **1984**، ص**07**.

49- عبد الله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر **1991**، ص**77**.

50- عبد القادر لبقيرات، العدالة الجنائية الدولية معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2005**، ص**08**.

51- نفس المرجع، ص**07**.

52- أنظر في ذلك نص الاتفاقية المذكورة أعلاه. خاصة المواد **2-3-4**.

53- عبد القادر لبقيرات، المرجع السابق، ص**10**.

54- شكري علي يوسف، القانون الجنائي الدولي في عالم متغير ايتراك، القاهرة، **2005**، ص**14**.

55- يمثل النظام الاساسي لمحكمة طوكيو اللائحة التي أصدرها الجنرال الأمريكي ماك آرثر وتكمن اهميتها في اصرار المجتمع الدولي في محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وانها تنطوي على مبادئ دولية.

56- عمر سعد الله، القضاء الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني في عصر التطرف، دار هومة، الجزائر، **2016**، ص**111**، **112**.

57- اتفاقيات جنيف الأربعة هي: - اتفاقيات جنيف الأربع المبرمة عام **1949** وهي:

- اتفاقية جنيف الأولى المتعلقة بحماية جرحى ومرضى القوات المسلحة في الميدان.

- اتفاقية جنيف الثانية المتعلقة بحماية جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.

- اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب.

- اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب.

58- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني، وثائق وآراء، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2011**، ص**23**، **24**.

59- وليم نجيب جورج نضار، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي ،مركز دراسات الوحدة العربية، ط**1**، **2009**، ص**13**.

60- أنظر نص المادة **07** من نظام روما الأساس.

61- لقهوجي علي عبد القادر، القانون الدولي الجنائي، منشورات حلبي، بيروت، **2001**، ص**118**.

62- أنظر في ذلك نظام "محكمة نورمبورغ" وهي المحكمة التي أوجدها الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية لمحاكمة مجرمي الحرب "الألمان" بعد سقوط الرايخ الثالث، وعقدت أول جلسة في **20** نوفمبر **1945** واستمرّت الجلسات حتى **1** أكتوبر **1946**.

63- سوسن تمر خان بكة: الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط**1**، **2006**، ص**225**، **230**/أنظر أيضاً: حجازي، عبد الفتاح بيومي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص**489**،

64- عبد القادر لبقيرات، المرجع السابق، ص**08**.

65- عبد القادر لبقيرات، المرجع السابق، ص**10**.

66- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص**192**.

67- أنظر، المادة **8**/ف-ف**2** (أ) "يكون للمحكمة اختصص فيما يتعلق بجرائم الحرب، ولا سيما عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم./ ف**2**: ولغرض هذا النظام الأساسي تعني "جرائم الحرب" الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف **13** أوت **1949**...".

68- أنظر، المادة **8**، الفقرة **2**/(ب) من نظام روما الأساسي.

69- عبد الله سليمان، المرجع السابق، ص**92**.

70- عبد الله سليمان، المرجع السابق، ص**93**

71- حسام عبد الخالق الشيخة، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، دار الجامعة الجديدة للنشر، **2004**، ص**162**.

72- حسام عبد الخالق الشيخة، نفس المرجع، ص**163**.

73- الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر كانت محكمة نورمبرغ محكمة جنائية خاصة أنشأتها الدول المتحالفة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية. أما بعد ذلك فقد لعبت الأمم المتحدة دوراً رائداً في العمل على إنشاء مؤسسات دولية مخصصة لتعيين المسؤولية الجنائية. وأقرّ مجلس الأمن إنشاء محكمتين جنائيتين دوليتين واحدة ليوغوسلافيا السابقة. والثانية لرواندا من أجل معاقبة انتهاكات القانون الدولي خلال نزاع يوغوسلافيا وجرائم الإبادة الجماعية في رواندا خلال التسعينات. كما أبرمت سيراليون والأمم المتحدة مؤخراً اتفاقاً لإنشاء محكمة خاصة تنظر في الانتهاكات والجرائم الدولية والمحلية التي ارتكبت خلال النزاع الأخير هناك. ويجري الآن التفاوض بشأن إنشاء محكمة مماثلة لمحاكمة جرائم مرحلة الخمير الحمر.

74- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص**11**.

75- "... تترتب المسؤولية الجنائية الفردية على اقتراف الجرائم التالية: جريمة ضد السلام، أي انتهاك قوانين الحرب ويشمل هذا الانتهاك على سبيل المثال لا الحصر، جريمة ضد الإنسانية عرفتها المادة **6**/ج".

76- "إن محكمتي نورمبورغ وطوكيو هي محاكم مؤقتة، تم تشكيلها لمحاكمة مرتكبي جرائم دولية بعد الحرب العالمية الثانية وهي محكمة المنتصرين في الحرب "الحلفاء، أما محكمة يوغسلافيا ورواندا فهي محاكم خاصة تم تشكيلها من قبل مجلس الأمن طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو بدعوة من الدولة المتضررة من نتائج الحرب القائمة في الدولة بين الفاصل العسكرية المتقاتلة والتي تسببت في أضرار ألحقت الأذى بالإنسان".

77- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص**27**.

78- أنظر في ذلك نص النظام الاساسي لمحكمة رواندا. على الرابط:

https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ictr/ictr_a.pdf

79- أنظر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية **2002**.

80- خالد محمد خالد، مسؤولية الرؤساء والقادة أمام المحكمة الدولية الجنائية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، **2008**، ص**37**.

81- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص**28**، **29**.

82- نظام روما الأساسي، هو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي تأسست بموجبه هذه المحكمة وأصبحت مختصة في النظر للجرائم الدولية والتي عرّفتها وحصرتها وبيّنت أركانها.

سيدي الحاج محي الدين الصغير بن المبارك (1789؟–1837م)

من آغا العرب إلى خليفة للأمير عبد القادر على مليانة

✍ الباحثة: فضيلة حفاف

المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

- تاريخ الإرسال	- تاريخ القبول	- تاريخ النشر
2024/07/11	2024/07/27	2024/07/31

- الملخص:	- Summary:
الحاج محي الدين الصغير بن سيدي علي المبارك من مواليد سنة **1789**م أو **1790**م ينتمي إلى أسرة دينية عريقة في القليعة، ورث عن أسلافه مكانة سامية، عرف عنه الورع والتقوى، ارتبط بنقيب أشراف الجزائر بالمصاهرة وعلاقات جيدة بشيوخ وقبائل متيجة ومرابطيها، في بداية الاحتلال كان على رأس زاوية القليعة التي تتبع	Sidi Hadj Mohieddine El-Sghir ben El-Mubarak was born in **1789** or **1790**, belongs to an ancient religious family in Kolea. He inherited a high position from his ancestors. He was known for his piety. He was linked to the head of the nobles of Algeria by marriage and had a good relations with the Cheikhs and tribes of Mitidja and its Marabous. At the beginning of the

الطريقة الشاذلية، عرف بين مواطنيه بمكانته وحسن تسييره فبعد سقوط العاصمة عرفت كل أوطان متيجة وشرشال الفوضى باستثناء القليعة التي كانت تحت قيادته.

وافق بعد ثورة جويلية **1831**م على عرض الجنرال برتزين (Berthzène) بتعيينه في منصب آغا العرب، بشرط عدم توسّع الفرنسيين خارج أسوار العاصمة وبقي في نفس المنصب في عهد الدوق دي روفيغو إلى أن جرفه تيار المقاومة فشارك في ثورة سيدي عيد (بوفاريك) في **02** اكتوبر **1832**م، وبعد فشل هذه الثورة بقي مطاردا طيلة عهد الدوق دي روفيغو، علما أنّ هذا الأخير سجن أقاربه وفرض غرامة حربية على القليعة والبليدة... التحق في سنة **1835**م بصفوف الأمير عبد القادر وأصبح خليفة له على مليانة، فعمل على توطيد أركان دولته وكان داعية للجهاد وقائدًا للمجاهدين، وبقي في هذا المنصب إلى غاية وفاته في **14** جويلية **1837**م ليخلفه أحد أقاربه سيدي علال بن المبارك.

occupation, he was at the head of the Zaouia of Kolea, which follows The Chadiliya road. He was known from his standing among his citizens and his good management.

After the fall of the capital of Algeria, all the homelands of Mitidja and Cherchell suffered from chaos, except for kolea, which was under his leadership.

After the July Revolution of 1831, he accepted General Berthezène's offer to appoint him to the position of Agha of the Arabs, on the condition that the French would not expand outside the walls of the capital. He remained in the same position during the reign of the Duke de Rovigo until he was swept away by the resistance movement, so he participated in the Sidi Eïd (Boufarik) revolution on October **2**nd, **1832**. The failure of this revolution remained haunted throughout the reign of Duke De Rovigo, noting that the latter imprisoned his relatives and imposed a military fine on the city of Kolea and Blida... With the expansion of Emir Abdelkader's influence in Miliana, Médéa, and Western Mitidja, he joined his ranks,

and became his Khalipha (successor) in Miliana in the year **1835**, and worked to Consolidating the foundations of his state. He was an advocate of Jihad and a leader of the The Armed resistance. He remained in this position until his death on July 14th, **1837**, to be succeeded by one of his relatives, Sidi Allal ben Al-Mubarak.	
- Keywords:	**- الكلمات المفتاحية:**
Agha of the Arabs, Religious elites, , Mitidja, The Armed resistance, The Chadiliya road, Emir Abd-el-Kader, kolea, Sidi Mohieddine El-Sghir ben El-Mubarak.	آغا العرب؛ النخب الدينية؛ المقاومة المسلحة؛ الطريقة الشاذلية؛ القليعة؛ سيدي محي الدين بن المبارك؛ الأمير عبد القادر.

- مقدمة:

أبقى الفرنسيون على بعض شكليات ومظاهر الإدارة الجزائرية فاعتمدوا على الفعاليات المحلّية الدينية والدنيوية في تسيير شؤون "الأهالي"، في هذا السياق عيّن الجنرال برتزين (Berthzene) في جويلية **1831**م المرابط سيدي محي الدين الصغير بن المبارك شيخ زاوية القليعة في منصب آغا العرب، واشترط على الفرنسيين مقابل قبوله المنصب عدم توسّع الفرنسيين خارج أسوار العاصمة، لكن عدم التزام الفرنسيين بعهدهم، وتعجرف الدوق دي روفيغو (Duc de Rovigo) أرغمه على الانفصال عن الفرنسيين، ولبى نداء

الجهاد لتحرير الوطن، حيث عينه الأمير عبد القادر خليفة له على مليانة حتى وفاته سنة **1837**م.

1) نسب الحاج محي الدين الصغير بن سيدي علي المبارك ومكانته:

الحاج محي الدين الصغير بن سيدي علي المبارك من مواليد سنة **1789**م أو **1790**م[1] ينتمي إلى أسرة دينية عريقة في القليعة[2]، ينتمي إلى الجيل الخامس لمرابط القليعة سيدي علي المبارك (**1552**-**1629**م؟) علما أن أصل هذا الأخير يعود إلى حشم معسكر، ورث عن أسلافه مكانة سامية، عرف عنه الورع والتقوى، ارتبط بنقيب أشراف الجزائر بالمصاهرة[3] وعلاقات جيدة بشيوخ وقبائل متيجة ومرابطيها[4]، نذكر منهم المرابط سيدي زيد قرب الأربعطاش[5]، كان في بداية الاحتلال كان على رأس زاوية القليعة التي تتبع الطريقة الشاذلية، عرف بمكانته بين مواطنيه وحسن تسييره فبعد سقوط العاصمة عرفت كل أوطان متيجة وشرشال الفوضى باستثناء القليعة التي كانت تحت قيادته[6].

2) سيدي محي الدين بن المبارك آغا العرب (جويلية 1831م - أكتوبر 1833م):

تعود علاقات سيدي محي الدين الصغير بن المبارك بالفرنسيين إلى عهد الجنرال كلوزيل، حيث باع لهذا الأخير كمية من الشعير قدرها **200** قروي[7]، ونفس الكمية للجنرال (Berthezene)[8]، وبسبب ثورة جويلية **1831** التي هدّدت الوجود الفرنسي وفشل أغا العرب ماندري (Mendiri) في تحقيق الأمن وأمام تدهور الوضع الصحي للجيش الفرنسي[9]، بحث الجنرال (Berthezene) عن شخصية دينية بارزة ومؤثّرة تكون واسطة بينه وبين عرب متيجة[10]، وبمساعدة أحمد بوضربة -من حضر العاصمة- وقع

اختياره على مرابط القليعة سيدي محي الدين بن المبارك، وعين رسميا يوم **25** جويلية **1831**م[11].

نتج عن هذا الاتفاق هدوء الأوضاع -نسبيا- والتزم الجنرال (Berthezene) بوعوده فانحصرت علاقات العرب بالفرنسيين في مراسلات بن المبارك معهم[12]، كما منح الجنرال (Berthezene) الآغا بن المبارك حرية التصرّف في تسيير شؤون متيجة، يساعده مجموعة من الموظفين منهم الملازم حميدة ومحاسب اسمه قدور بن تركية ومجموعة من الفرسان[13]، ويكفي أن نذكر أنه أبقى على مسعود بن عبد الواد قائدا على وطن السبت ومحمد بن أورشفون قائدا على وطن بني موسى رغم مساهمتهما في ثورة جويلية **1831**م ضد الفرنسيين[14].

لا نعرف الأسباب التي جعلت ابن المبارك يقدّم استقالته للجنرال برتزين في نهاية عهده، وذكر ابن المبارك في رسالته إلى الجنرال فوارول (Voirol) أنّ الدوق دي روفيغو راسله وأكّد عليه ليواصل عمله في منصب أغا العرب[15].

ودعاه رفقة شيوخ متيجة لزيارته في العاصمة[16]، وأجاب ابن المبارك الدعوة رفقة اثنين وعشرين شيخا من شيوخ القبائل المجاورة للعاصمة في جانفي **1832**م، وحضروا مراسيم تعيين بن المبارك في منصب أغا العرب، وقدم الدوق توجيهاته لآغا العرب وشيوخ القبائل والتي شدّد فيها على ضرورة بذل المزيد من الجهود لنشر السلم ومحاربة خصوم الفرنسيين[17]، كما ألقى سيدي محي الدين بن المبارك كلمة أكد فيها على دوره كمرابط هدفه هو إحلال "السلم والأمن"[18].

بعد رجوع ابن المبارك إلى مسقط رأسه، عمل على تطبيق ذلك الاتفاق؛ فتنقّل في أراضي متيجة والبليدة، وبلّغ رسائل الدوق إلى شيوخ القبائل الذين

اشترطوا عليه تطبيق نفس الاتفاق السابق مع الجنرال برتزين، كما عمل على الحدّ من انتشار النفوذ المغربي حيث أذاع بين مواطنيه نصّ الاتفاق الفرنسي - المغربي المؤرخ في **04** أفريل **1832**م "اتفاق مكناس" والذي بموجبه تخلى السلطان المغربي عبد الرحمان عن أطماعه في الغرب الجزائري[19]، ومن جهة أخرى طلب قرضا ماليا من الفرنسيين لمساعدة سكان القليعة والبليدة المتضرّرين من الفيضان الذي هدّم منازلهم وأتلف مطامر الحبوب[20].

كان الدوق دي روفيغو مجرما سفاكا للدماء حيث أقدم على إبادة قبيلة العوفية التي كانت تقطن على مسافة **1** كلم شرق وادي الحراش في **07** أفريل **1832**م، وذبّح الجيش النساء وحتى الأطفال الرضع في أحضان أمهاتهم[21]، كانت هذه المجزرة سببا في خرق الاتفاق السابق وحسبما جاء في مراسلات الدوق دي روفيغو منذ هذا التاريخ أخذ بن المبارك في الانفصال عن الفرنسيين لكنه لم يتجرأ على مقاطعتهم نهائيا[22]، حيث نصح الدوق بضرورة الالتزام بنص الاتفاق كما كان على عهد سابقه الجنرال برتزين[23]، لكن الدوق كان سمّاعا للوشاة وتجاوزه عدة مرات في علاقاته مع شيوخ القبائل ما أدّى إلى تهاوي مكانته خاصة بعد مجزرة العوفية[24]، وابتداء من شهر ماي **1832**م تشير المراسلات إلى تذمر الدوق من ابن المبارك[25]، ورغم صلاحياته الواسعة التي تسمح له بعزله وتعويضه بأخر يكون على مقاس الفرنسيين[26]، أبقى عليه الدوق ورفض استقالته ثلاث مرات[27]، وفي شهر سبتمبر جرفه تيار الثورة (أجمعت قبائل متيجة، التيطري، عمراوة، يسر وسكان مدن: البليدة، المدية، القليعة على الثورة) وانضم للمجاهدين بقيادة الحاج محمد بن زعموم وسيدي السعدي.

بعد فشل ثورة بوفاريك في **2** أكتوبر **1832**م أصبح مطاردا من طرف الفرنسيين، وأسر الفرنسيون أقاربه قاضي القليعة وأقاربه سيدي علال

وسيدي محمد[28]، وفرض الدوق على سكان القليعة دفع ضريبة عقابية قيمتها: مليون ومائة مليون فرنك فرنسي (**1.100. 000** ف ف) واشترط عليهم إرسال وفد إلى العاصمة يكون ضمنه الحاج محي الدين ابن المبارك[29].

كتب ابن المبارك رسالة إلى الدوق لامه فيها على استبداده وسياسته القمعية الوحشية[30] والجدير بالذكر أنّ الدوق حاول تصفية ابن المبارك جسديا، حيث كلف الكولونيل شاونبورغ بمراقبته والقبض عليه حيّا إن أمكن[31]، بعد رحيل الدوق في بداية مارس **1833**م وجه رسالتين إلى الجنرال فوارول من ملجئه في قبيلة بني مناد حاول فيها تبرئة نفسه من تهمة الخيانة التي ألصقها به الفرنسيون وأشاد بمكانة أسرته وأهمية المرابطين في المجتمع الجزائري، ورجا الجنرال فوارول لإطلاق سراح أقاربه المعتقلين[32]، وأمام إلحاح القبائل وأعيان متيجة وحضر العاصمة، ومن أجل القضاء على الحظر التجاري الذي فرضه سكان متيجة على الفرنسيين أطلق الجنرال فوارول سراح أكبرهم سنا رفقة قاضي القليعة[33]، وباتساع نفوذ الأمير عبد القادر في مليانة والمدية وغرب متيجة انضم إليه الحاج محي الدين بن المبارك وأصبح خليفة له على مليانة سنة **1835**م[34].

3) التحاق سيدي الحاج محي الدين الصغير بصفوف الأمير عبد القادر (أفريل 1835م؟ – جويلية 1837م):

بعد توقيع معاهدة ديميشيل في **26** فيفري **1834**م بين الفرنسيين الأمير عبد القادر راسل سكان المدية، ومليانة وشرشال طالبين الخضوع لسلطته بهدف القضاء على الفوضى، وفي مطلع سنة **1835**م أعلن الدرقاوي الثورة ضدّ الفرنسيين في بايلك التيطري، فأسرع الأمير إلى مليانة لمّا سمع بدخول الدرقاوي إلى المدية، وهناك استقبل بحفاوة من طرف أعيان مليانة منهم

الشيخ البغدادي قائد العطاف وشيوخ قبائل غرب متيجة وأعيان مدنها (حجوط، موزاية، سوماتة، بني مناصر) وأعيانها ومنهم نذكر: سيدي محي الدين الصغير بن المبارك ومحمّد بن عيسى البركاني، وفي أفريل **1835**م عيّن الأمير بن المبارك خليفة له على مليانة[35]، وساعد سيدي محي الدين الصغير الأمير في صدّ توسّع الدرقاوي حيث اصطدم الطرفان بالقرب من حوش عمورة على أراضي قبيلة سوماتة، وبعد هزيمة الدرقاوي دخل الأمير المدية وعين محمد بن عيسى البركاني خليفة له على المدية[36].

تشير المصادر الفرنسية إلى جهود ابن المبارك في توطيد أركان دولة الأمير عبد القادر -الجزائريون كانوا يلقبونه بالباي-، والجدير بالذكر أنّه رفض مساومات الفرنسيين حيث راسله دامريمون في **17** ماي **1837**م الذي أراد خلق سلطة منافسة لسلطة الأمير عبد القادر[37] وعمل على مدّ نفوذه في البليدة وشرشال والمدية وغرب متيجة[38]، وتجمع المصادر على دوره في الدعوة للجهاد ومقاومة الفرنسيين وأعوانهم من الجزائريين[39]، ففي شهر سبتمبر **1835**م شارك إلى جانب الأمير عبد القادر في حربه ضد قبائل الدوايرة والزمالة حيث هزمهم وكبّدهم خسائر فادحة[40]، وفي شهر ماي **1836**م سار إلى المدية لتأديب الكراغلة الذين مالوا إلى صفّ الفرنسيين، وأخذ خمسة من أعيانهم كرهائن وجرّدهم من الأسلحة التي سلّمتها لهم فرنسا[41]، وحارب القبائل المتعاونة مع الفرنسيين مثل: بني خليل، ونجح بمساعدة البركاني في أسر الباي محمد بن الحسين الذي عيّنه الجنرال كلوزيل بايا على المدية[42]، وأرسله إلى معسكر ليصدر الأمير عبد القادر في حقّه حكم الإعدام وأرسله إلى وجدة بالمغرب الأقصى لينفّذ فيه الحكم[43]، ونجح في أسر شخص يدعى بن غضبان، الذي حاول تسميمه هو والأمير عبد القادر[44].

اقترنت دعوة ابن المبارك للجهاد بالدعوة لمقاطعة الفرنسيين تجاريا ومحاربة القبائل التي لم تمتثل لقرار الحظر التجاري، وألحّ على منع تجارة

الخيول والبغال (علما أنّ الفرنسيون آنذاك عانوا من نقص فادح في الخيول)[45]، ويتهم كلوزيل ابن المبارك بعلاقته بلجنة الحضر ويذكر في مراسلاته أن ابن المبارك كتب رسائل إلى القبائل أخبرهم فيها بشأن الجدل الذي أثارته الصحف الفرنسية في باريس حول انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر[46]، وقاد ابن المبارك عدة هجمات على المراكز الفرنسية ومزارع المستوطنين في غرب متيجة، نذكر على سبيل المثال الهجوم الذي قاده ضدّ المراكز الفرنسية في الدويرة في نهاية نوفمبر **1835**م حيث تمايزت قبيلة حجوط في هذا الهجوم[47]، وفي شهر ديسمبر **1835**م قاد حملة عسكرية على رأس حوالي **600** فارس ضد المراكز الفرنسية في غرب متيجة (الدويرة)[48].

وبعد عقد معاهدة التافنة في **30** ماي **1837**م بأيام قليلة مرض وتوفي في **14** جويلية **1837**م، وتختلف الروايات حول أسباب وفاته، فهناك من يقول أنه أصيب بداء الكوليرا علما أن هذا الداء كان منتشرا في الجزائر آنذاك، وهناك من يشتبه في كونه توفي مسموما، وشيع في جنازة مهيبة حضرها أعيان وكبراء مليانة مثل أسرة الخلادي، وأسرة الحاج حمو ودفن في زاوية سيدي أحمد بن يوسف[49].

شجرة نسب أسرة سيدي محي الدين بن المبارك(*)

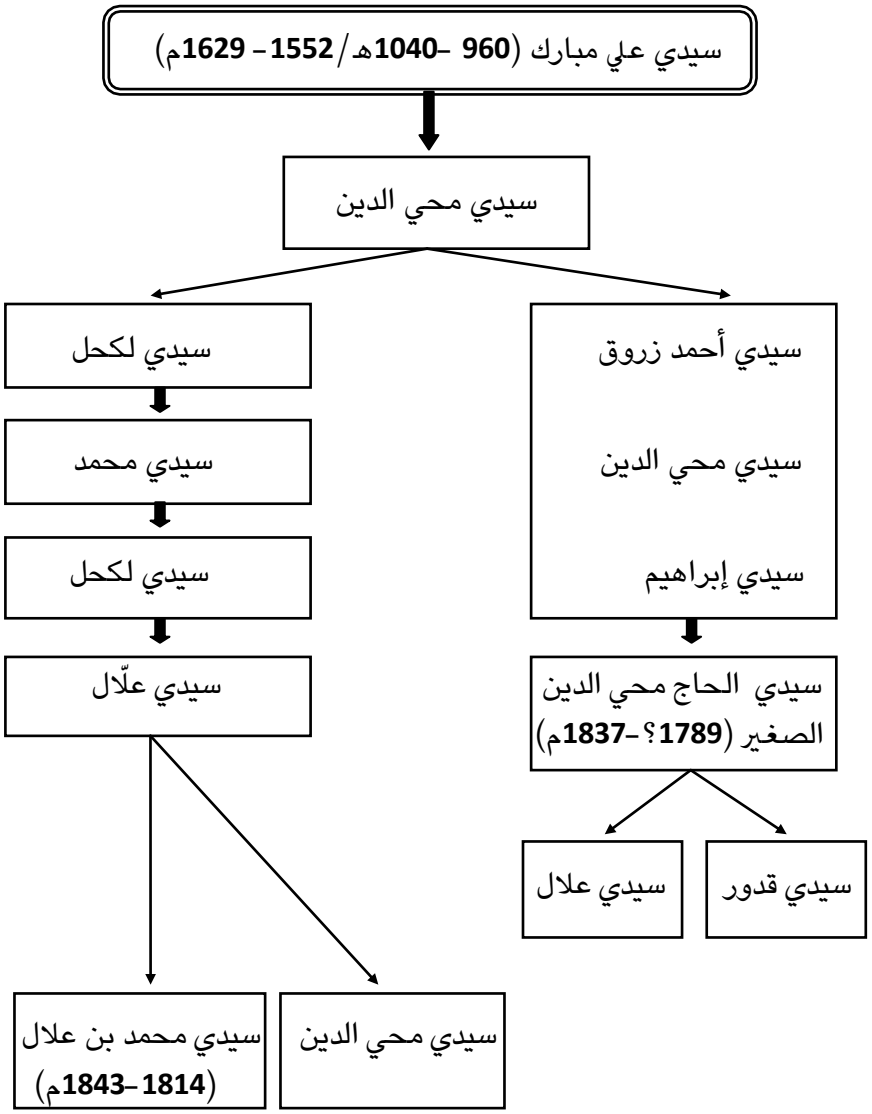

(*) Ahmed MEBAREK BEN ALLEL, Nicolas CHEVASSUS- au- LOUIS, LA TÊTE DANS UN SAC DE CUIR, La vie de mohammed Ben Allel Sidi Embarek, mort au combat contre les Français le 11 novembre 1843, Ed du Tell, Blida, Algerie, 2011, p: 179.

- نموذج عن رسائل الدوق دي روفيغو إلى آغا العرب

المكتبة الوطنية الجزائرية، مصلحة المخطوطات، وثائق غير مفهرسة، ظرف رقم: **72161**

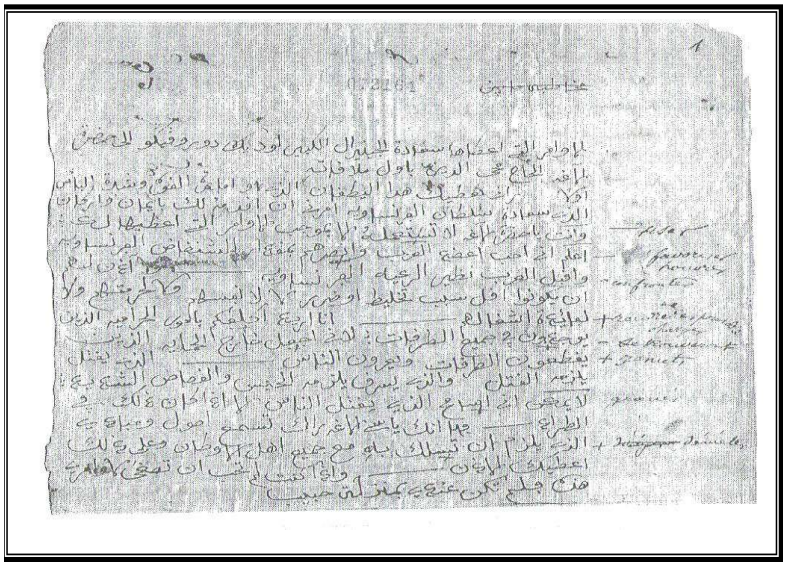

- نموذج عن مراسلات آغا العرب مع الفرنسيين[50]

- المصادر والمراجع العربية:

1- أوامر الدوق دي روفيغو إلى أغا العرب، المكتبة الوطنية الجزائرية، مصلحة المخطوطات وثائق غير مفهرسة، ظرف رقم: **72161**، وثيقتان رقم: **01** و**33**.

2- التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي **1816-1871**م، تونس ليبيا الجزائر، ط**1**، الدار التونسية للنشر، تونس، **1972**م.

3- حاج صادق محمد، مليانة ووليها سيدي أحمد بن يوسف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1989**، الجزء العربي: ص**118**، الجزء الفرنسي: ص**154**.

4- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية **1830-1900**م، ط**1**، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، **1992**.

5- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط**1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، **2000**م.

6- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، مطبعة الروبية، الجزائر، **1994**.

7- قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر **1830-1914**م، ط **1**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1993**.

- البيبلوغرافيا باللغة الأجنبية:

- LES ARCHIVES:

- Archives nationales d'outre – mer, Aix –en –Provence, Algérie Gouvernement G le Algérie 5H/29.

- LES LIVRES:

1- AGERON, Charlles - Robert, Le gouvernement du général Berthezène à Alger en 1831, Ed Bouchène, France, 2005.

2- BROSSARD (Général de), MEMOIRE PRÉSETÉ A M. LE M.AL DUC DE DALMATIE SUR LES MOYENS D'ASSURER LA SÉCURITÉ DU TÉRITOIRE DE LA COLONIE D'ALGER, 1er Ed, ANSLEIN, Libraires, Paris, 1833, 93 P.

3- BEN ALLEL Ahmed MEBAREK, CHEVASSUS- au-LOUIS Nicolas, LA TÊTE DANS UN SAC DE CUIR, La vie de mohammed Ben Allel Sidi Embarek, mort au combat contre les Français le 11 novembre 1843, Ed du Tell, Blida, Algerie, 2011.

4- M.BERTHEZENE (Le BARON), DIX-HUIT MOIS à ALGER OU Récit des Événement qui sont passés DE PUIS LE 14 JUIN1830, JOUR DE BARQUEMENT de l'armée Francaise jusqu'a la fin de décembre 1831, MONPELIER, 1834, 505P.

5- BROSSARD (Général de), MEMOIRE PRÉSETÉ A M. LE M.AL DUC DE DALMATIE SUR LES MOYENS D'ASSURER LA SÉCURITÉ DU TÉRITOIRE DE LA COLONIE D'ALGER, 1er Ed, ANSLEIN, Libraires, Paris, 1833, 93 P.

6- CHRISTIAN (P), L'AFRIQUE FRANCAISE, L'EMPIRE DE MAROC ET LES DESÉRTS DE SAHARA, Conquêtes, victoires et Découvertes des Français depuis la prise d'Alger jusqu'à nos jours, Imprimerie de pommeret et moreau, Paris, 1846, 500P +carte.

7- Démontes Victor, Les Prévention du générale Berthezéne contre la colonisation de l'Algérie, Paris, Sans Date, 311P.

8- Fillias Achille, Histoire de la conquête et de la Colonisation de l'Algérie, Arnaud de Verse libraire, Paris, 1860, 456P.

9- ESQUER GABRIEL, CORRSPONDANCE DU DUC DE ROVIGO commandent en chef le corps d'occupation d'Afrique (1831-1833).

T I: Lettres de Duc de Rovigo_(29octobre 1831-31juillet 1832), Typographie Adolphe Jourdan, imprimerie de l'université, Alger, 1914, 694P.

T II: Lettres de duc de Rovigo (1er Août 1832- 21 Mars 1833), Ancienne Maison Bastide – Jourdan Jules CARBONEL Imprimeur – libraire – Éditeur, Alger 1920, 580P.

T III: Lettres adressées au duc de Rovigo (17 Novembre 1831-21 Mars 1833), Ancienne Maison Bastide – Jourdan Jules CARBONEL I imprimeur – libraire – Éditeur, Alger 1921, 622P.

T IV, Alger 1924, 74 P.

10- ESQUER (GABRIEL), CORRESPONDANCE DU Général Voirol, commandant par intérim le corps d'occupation d'Afrique (1833 -1834)

11- Édouard champion, Libraire de la société de l'histoire des français, paris, 1924, 831P.

12- ESQUER Gabriel, Correspondance du MARECHAL CLAUZEL,Gouverneur général des possessions Françaises dans le Nord de l'Afrique (1835-1837), Ed LA ROSE, Paris, 1948.

13- EMILE KELER, LE GENERAL de la moricier sa vie Militaire politique et religieuse, 2eme… T, I, Imprimerie Langy, Paris 1893.

14- MONTROND (M.de), HISTOIRE DE LA CONQUÉTE DE L'Algérie de 1830 à 1847, T_1: Imprimerie de E- MARC-AUDITEUR, 1847; 435p.

15- PELLISSIER DE REYNAUD, ANNALES ALGERIENNES, 1er ED, J. Domaine, 1854, 3 Ed ,1er Tome, 429p.

16- PICHON (LE BARON), ALGER SOUS LA DOMINATION FRANCAISE, SON ETAT PRESENT ET SON AVENER, Paris, M D CCC XXX III, 509p+2cartes.

17- ROUSSET CAMILLE, LES COMMENCEMENTS D'UNE CONQUÉTE, L'ALGÉRIE DE 1830 à 1840, 2eme Ed, T_I : Libraire Plon, Paris, 1887,407p.

18- ROZET, RELATION DE LA GUERRE D'AFRIQUE PENDANT 1830 et 1831, T_1 et T_2, Delaunay Libraire, Paris M D CCC XXX II, T_1: 392, T_2: 419p.

19- SAIDOUNI Nacereddine, L'ALGEROIS RURAL A LA FIN DE L'EPOQUE OTTOMANE (1791-1830), 1er Ed, DAR AL-GHARB, AL-ISLAMI, Beyrouth, 2001, 575p.

- الهوامش:

1- في رسالة من الدوق دي روفيكو إلى وزير الحربية بتاريخ: **26/01/1832** أشار الدوق إلى أن سن بن المبارك يتراوح بين **42** و**43** عاما أنظر:

- ESQUER GABRIEL, **CORRSPONDANCE DU DUC DE ROVIGO commandent en chef le corps d'occupation d'Afrique (1831-1833) TI: Lettres de Duc de Rovigo (29octobre 1831-31juillet 1832)**, Typographie Adolphe Jourdan, imprimerie de l'université, Alger, **1914**, p: **131-132.**

2 - BROSSARD (Général de), **MEMOIRE PRÉSETÉ A M. LE M.AL DUC DE DALMATIE SUR LES MOYENS D'ASSURER LA SÉCURITÉ DU TÉRITOIRE DE LA COLONIE D'ALGER**, **1**er Ed, ANSLEIN, Libraires, Paris,**1833**, p: **18**.

3- حسب شهادة مقدّم زاوية سيدي علي المبارك بالقليعة السيّد: محمد بن الأكحل بن محي الدين بن محمد بن علال الذي كان خليفة للأمير عبد القادر على مليانة في زيارة لها في يوم: **15** أفريل **2018**م، هذه الزاوية تتبع **الطريقة الشاذلية**، وأنّ أخت سيدي محي الدين الصغير هي زوجة أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، توفيت في ودفنت في ليبيا حيث كانت في طريقها إلى الحج.

4- أنظر أيضا: محمد حاج صادق، **مليانة ووليها سيدي أحمد بن يوسف**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر**1989**، ص ص**136**، **137**.

5 -M.BERTHEZENE (Le BARON), **DIX-HUIT MOIS à ALGER OU Récit des Événement qui sont passés DE PUIS LE 14 JUIN1830, JOUR DE BARQUEMENT de l'armée Française jusqu'a la fin de décembre 1831,** MONPELIER, **1834**, p: **240**.

6 - PELLISSIER DE REYNAUD, **ANNALES ALGERIENNES**, **1**er Ed, J. Domaine, **1854**, T**1**, p: **135**.

7 – القروي مكيال للأوزان (**1** قروي يساوي حوالي **25** كلغ)

8 – حاج صادق، نفسه، ص**137**.

9 – حسب (Rozet) تدهورت صحة الجيش الفرنسي حيث أصبح (**4**/**3**) ثلاثة أرباع الجيش الفرنسي خارج الخدمة العسكرية أنظر:

- ROZET, **Voyage dans le Régence D'Alger, ou description du pays occupé par l'armée, Françaises en Afrique**, Arthus Bertrand, Paris, **1833**, T**2**, p: **347**.

-Rousset, op,cit,T**1**, p: **134**.

10- Pichon, op, cit, p:**166**.

11 – أنظر رسالة (Berthezene) إلى وزير الحربية بتاريخ **25** جويلية **1831** نقلا عن:

- Victor Démontes**, Les Prévention du générale Berthezéne contre la colonisation de l'Algérie**, Paris, Sans Date, p: **249**-**250**.

حسب رسالة أغا العرب إلى المتصرّف المدني بالجزائر آنذاك البارون بيشون (Pichon) بتاريخ **18** ماي **1832** يوجد نص مكتوب لهذا الاتفاق احتفظ بن المبارك بنسخة منه، استظهرها عند لقائه أول مرة بالدوق أنظر:

- PICHON (LE BARON), **ALGER SOUS LA DOMINATION FRANCAISE, SON ETAT PRESENT ET SON AVENER**, Paris, M D CCC XXX II, op, cit, p: **450**.

هذه الوثيقة لم يعثر عليها لحد الآن حسب علمنا وبحثنا لذاك نكتفي بذكر أهم ما جاء فيها باختصار حسب المصادر التي تناولت الموضوع:

1 – يتقاضى بن المبارك أجرا سنويا قدره **40** ألف بوجو (أي حوالي **72** ألف ف ف).

2 – أغا العرب من مقر إدارته بالقليعة له صلاحية تعيين القادة على الأوطان ويصادق الجنرال (Berthezene) على اختياره.

3 – عدم قيام الفرنسيين بأية محاولة لمد نفوذهم خارج العاصمة.

4 – في المقابل يلتزم أغا العرب بتزويد الفرنسيين بمواد التموين والعلف والأشياء الأخرى التي يحتاجونها أنظر:

- CAMILLE ROUSSET**, LES COMMENCEMENTS D'UNE CONQUÉTE, L'ALGÉRIE DE 1830 à 1840**, **2**eme Ed, TI: Libraire Plon, Paris, **1887**,p: **135.**

- P. CHRISTIAN **, L'AFRIQUE FRANCAISE, L'EMPIRE DE MAROC ET LES DESÉRTS DE SAHARA, Conquêtes, victoires et Découvertes des Français depuis la prise d'Alger jusqu'à nos jours**, Imprimerie de Pommeret et Moreau, Paris, **1846**, p: **136**.

- CHARLLES ROBERT AGERON, **Le gouvernement du général Berthezène à Alger en 1831**, Ed Bouchène, France, **2005**, pp: **27**-**30.**

حسب (Christian) أجرة بن المبارك **40** ألف بوجو ويذكر أجرون أن أجرة بن المبارك: **70** ألف فرنك فرنسي في حين كانت أجرة القائد الأعلى للجيش **36** ألف ف ف **(كذا)**، أنظر أيضا: جمال قنان، **قضايا ودراسات**، نفسه، ص**102**.

12- De Reynaud, op, cit, T**1**, p: **203-204**.
- Rozet**, Voyage**… opcit,T**2**, p: **347**.

13- حاج صادق، المرجع السابق، ص**138**.

حسب (Pichon) **احميدة** هو صهر حمدان خوجة أنظر أيضا:

Pichon, op, cit, p: **324**.
De Reynaud, op, cit, T**1**, p: **240**.

14- علما أن **بن أورشفون** كان قائدا على وطن بني موسى في نهاية العهد العثماني وكذلك **محمد بن شرقي** كان قائدا على وطن بني خليل أنظر:

سعيدوني، **ورقات جزائرية**... نفسه، ص ص**275-277**.

15- ESQUER (GABRIEL), **CORRESPONDANCE DU Général Voirol, commandant par intérim le corps d'occupation d'Afrique (1833 -1834)** Édouard champion, Libraire de la société de l'histoire des français, paris, **1924**, cf.: La lettre de L´Ex Aga El Hadj el hadj Mahieddin au Gle Voirel, Le: **26/04/1833,** pp **18-22**.

وحسب الدوق فإن ابن المبارك هو الذي راسله وعرض عليه خدماته، وفي أحد رسائل أغا العرب إلى الدوق في جانفي**1832** نجد يؤكد ولاءه للفرنسيين كما شكا النزعة الاستقلالية للقبائل وعدم التزامهم وكثرة النزاعات المنتشرة بينهم، أنظر:

Esquer, **Correspondance du duc** ,op,cit, T**1** Duc au MG le **02/01 /1832**, pp: **44-45**.

Esquer, **correspondance du duc**, op, cit, T**3**, pp :**18-19**.
- op, cit. T**1** Circulaire Du Duc au Cheiks, le: **12/01/1832,** pp: **97-100.**

16- op, cit. T**1**, Le Duc au Président du conseil ,et au MG le: **26/01/1832** , pp: **130-134.**

17- أنظر: الأوامر التي أعطاها سعادة الجنرال الكبير لوديك دو روفيكو إلى حضرة الآغا الحاج محي الدين بأول ملاقاته وأوامر الجنرال الكبير إلى المشايخ، رسالة مخطوطة بالمكتبة الوطنية الجزائرية، مصلحة المخطوطات، وثائق غير مفهرسة ظرف رقم **161 72** وثيقتين رقم**1** و**3**، أنظر:

- cf: Circulaire de Duc aux Cheikhs, op, cit.
- Op, cit, le Duc aux Président du Conseil et au MG le **26 /01 /1832**, pp: **130-134**.

19- Pichon, op, cit, pp: **453-455**.

20- Esquer, **Correspondance du Duc,** cf les lettres de L'agha , Des Arabes au Duc T**3**, le: **03/02/1832,** pp: **59-60**, le: **03/02/1832**, p: **61**, le: **07/02/1832,** p: **66**, et le: **13/02/1832,** p: **150**.

21- Rousset op, cit, T**1**, p: **180**.
22- Christian op, cit, p: **143**.
23- Esquer, op, cit, T**3** cf les lettres de l'Agha au Duc le **02**/**04**/**1832,** p: **18,** le **10**/**05**/**1832**, pp: **277**-**279**.
- Pichon op, cit, pp: **449**.
24 – حسب (Rousset) لم تجد توسلات أغا العرب لإقناع الدوق لضرورة العدول عن إعدام الربيعة شيخ قبيلة العوفية، ويعترف بن المبارك نفسه بتدهور مكانته في نظر أهله لأنه خدم الفرنسيين، أنظر:

- Esquer, op, cit T: **2**, Agha au Duc le **14**/**10**/**1832**, p: **520.**
- Rousset, op, cit T**1**, pp: **180**-**181**.
ويؤكد ذلك الحاج أحمد باي في رسالة غير مؤرخة إلى حمدان بن عثمان خوجة حيث قال: «سيدي علي المبارك كان يتمتع بتقوى وسمعة ومكانة كبيرة لدى العرب، بعد أن قبل المنصب... تهافتت مكانته وأصبح في المؤخرة» أنظر:

- Esquer, op, cit , T**2**, Index n°: **30** , pp : **558** – **562**.
-Esquer, op, cit , T**3**, Beni Salah, Beni Messaoud, Mouzaya au Duc, reçu le **23**/**07**/**1832** pp : **391**-**3**-**92** et le **09**/**08**/**1832**, pp : **407**-**408**.
-Messaoud ben Abd El Oued au Duc, reçu le: **29**/**08**/**1832**, pp: **431**-**432**.
24- op, cit. T**1,** le Duc au MG le **02**/**05**/**1832,** pp: **437**-**441**et le **16**/**06**/**1832.**
حسب هاتين الرسالتين أغا العرب لم تكن له سلطة على قبائل شرق متيجة

25-op. , cit. T**1** le Duc au MG le **02**/**05**/**1832** pp : **437**-**441**et le **16**/**06**/**1832**
حسب هاتين الرسالتين أغا العرب لم تكن له سلطة على قبائل شرق متيجة

26-Op, cit. T**4**, MG au Duc le **17**/**05**/**1832**, pp **22**-**23**.
27-Op, cit. T**3**, L'Agha au Duc le **14** /**10** /**1832**, op, cit.
28-De Reynaud, op. , cit. T**1**, p : **255**.
Cf. : Rousset, op, cit ,T**1** , pp :**184** -**185** .
-Esquer, op. , cit, T**1**, les Notables de Blida au G le en Chef, le **05**/**11**/**1832** :pp : **549**-**550**.
- 29- Esquer, op, cit. , T**2** : Le Duc aux habitants de Coléa, le **05**/**10**/**1832**, pp : **170**- **171**.
علما أن الحاج محي الدين بن المبارك كان لاجئا لدى قبيلة بني مناد، علما أن هذه الأخيرة تنتمي إلى وطن السبت وتقع على بعد حوالي **75** كلم جنوب غرب العاصمة، كانت هذه القبيلة تقدم الفرسان لمخزن حجوط في العهد العثماني، وكان سكانها مريدين لمرابطي القليعة وشرشال.

30 - Esquer, op. cit, T **3** , L'Agha au Duc , le **14** /**10**/**1832** op cit
-31- Op cit. , T**3** le colonel Schauenburg au Duc le **03**/**03**/**1833**, pp: **628** - **629**.
-32- Esquer**, Correspondance du Gle Voirol,** op, cit, El Hadj MAHIEDDINE au G LE Voirol le **26**/**04**/**1833** : pp **18**-**22**, et

Le: **16/06/1833**, pp : **103-106**

- أنظر العريضة التي أرسلها حمدان بن عثمان خوجة إلى وزير الحربية الفرنسي بتاريخ **03** جوان **1833** نقلا عن:

عبدا لجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، تونس، ليبيا، الجزائر**، ط**1**، الدار التونسية للنشر، تونس، **1972**، ص ص**145-165**.

33- أنظر أيضا الرسالتين اللتين أرسلها بن عيسى البركاني إلى الجنرال فوارال بتاريخ **19/05/1833** و**05/06/1833** أنظر:

Esquer, **Correspondance du Gle VOIROL**, op, cit, pp: **40-48-65-66**.

وحسب بن عيسى البركاني فإن قبائل غرب متيجة (حجوط سوماته، موازية...) هددت بمواصلة نصب الكمائن للفرنسيين وعملائهم وفرض المقاطعة التجارية، كما قاطعت هذه القبائل ميناء شرشال، مع العلم أن ابن عيسى البركاني كان قائدا على شرشال منذ عهد الجنرال كلوز يل ويبدو انه كان من الطامعين في الحكم حيث أرسل الدوق دي روفيكو وطلب منه تعيينه حاكما على الجهة الشرقية لمتيجة حيث يتولى بن المبارك تسيير غرب متيجة وحسب المراسلات: فكر الدوق في نهاية عهده تعيين ابن عيسى البركاني في منصب أغا العرب لكن المرض لم يمهله ولا نعرف رد البركاني وعن هذه المراسلات، أنظر:

- Esquer, correspondance du duc, op, cit -: Cf: T**3**, BEN AISSA (El Barkani) au Duc le **07/02/1832**, pp: **38**, le **24/02/1832**, p: **102** & le **26/05/18322,** p: **301**, le **08/06/1832**, pp: **317-318**.

Cf: T**2**: le Duc à Ben Aissa (El Barkani) le: **08/10/1832**, p: **480**- le **09/10/1832,** pp: **174-175,** et le **05/02/1833,** pp: **449-450.**

- EMILE KELER, **LE GENERAL DE LA MORICIER SA VIE MILITAIRE POLITIQUE ET RELIGIEUSE, 2**eme… T, I, Imprimerie LANGY, Paris, **1893**, pp: **79-80**.

34- حاج صادق، المرجع السابق، ص**140**.

35- De Reynaud, T**1**, op, cit, pp: **446-451.**

- Ahmed MEBAREK BEN ALLEL, CHEVASSUS- au- LOUIS Nicolas**, LA TÊTE DANS UN SAC DE CUIR , La vie de mohammed Ben Allel Sidi Embarek, mort au combat contre les Français le 11 novembre 1843**, Ed du Tell, Blida, Algerie, **2011**, pp: **65-69**.

36- De Reynaud, T**1**, op, cit, pp: **451-452**.

- Ben ALLEL op, cit.

- حسب مراسلات كلوزيل دخل محمد ابن عيسى البركاني المدية في **20** نوفمبر **1835**، أنظر: ج **1**، ص ص**306-308**.

37- حاج صادق، نفس المرجع، ص**43**.

38- Gabriel ESQUER, Correspondance **du MARECHAL CLAUZEL, Gouverneur général des possessions Françaises dans le Nord de**

l'Afrique (1835-1837), Ed LA ROSE, Paris , **1948**, Le Gouverneur G le au MG, le: **17**/**10**/**1835**, T **1**, pp: **234**-**235**.

39- ESQUER**, Correspondance de MAL CLAUZEL**, op, cit, G le Rapatel au MG, le: **19**/**08**/**1836**, T **2**, pp: **63**-**67**.

40- Op, cit, Le Gouverneur G le au MG, le: **18**/**09**/**1835**, T **1**, pp: **136**-**137**.

41 – حاج صادق، نفس المرجع، ص**42**.

42- ESQUER, **correspondance de G le CLAUZEL**, op. cit, Le Gouverneur G le au MG, le: **30**/**05**/**1836**, T **2**, pp: **722**-**723**.

43- Op, cit, Le Gouverneur G le au MG, le: **11**/**06**/**1836**, T **1**, pp: **754**.

– سعد الله، الحركة الوطنية، ج**1**، ص**137**.

44 – حاج صادق، نفس المرجع، ص**42**.

- ESQUER , **Correspondance de G le CLAUZEL**, op, cit, Le Gouverneur G le au MG, le: **04**/**09**/**1835**, T**1**, p: **82**.

45- ESQUER**, Correspondance de G le VOIROL,** Op, cit, Le G le VOIROL au MG, pp: **8**-**11**.

- De Reynaud, op, cit, T**2**, pp: **65**-**66**.

46- **ESQUER, correspondance de G le CLAUZEL,** op, cit, Le Gouverneur G le au MG, le: **26**/**03**/**1836**, T **1**, pp: **552**.

47- De Reynaud, op, cit, T**2**, pp: **36**-**37**.

48- op, cit, T**2**, pp: **42**-**43**.

49-BEN ALLEL, op, cit, p: **63**-**64**.

50- Archives nationales d'outre - mer, Aix -en -Provence, Algérie Gouvernement G le Algerie **5**H/**29.**

مظاهر التوافق الصيني الجزائري في دعم حركات التحرر ودعم الصين للقضية الجزائرية من خلال جريدة المجاهد

✍ الباحثة: براهيمي عائشة

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله – الجزائر

- تاريخ الإرسال	- تاريخ القبول	- تاريخ النشر
2024/07/10	2024/07/28	2024/07/31

- الملخص:	- Summary:
أعطت قيادة الثورة التحريرية منذ اندلاع الثورة أهمية بالغة للنشاط الدبلوماسي، وذلك لدوره الكبير في كسب الدعم للقضية الوطنية وإسماع صوتها للرأي العام العالمي بهدف الضغط على دولة فرنسا واسترجاع السيادة الوطنية، تجلى هذا النشاط في المكاتب التي تم إنشاؤها في مختلف الدول العربية والإفريقية والأسيوية ومن الدول التي كانت مؤيدة للقضية الجزائرية وحريصة على تقديم الدعم لها في كل	Since the outbreak of the revolution, the leadership of the liberation revolution has given great importance to diplomatic activity, due to its great role in gaining support for the national cause and making its voice heard in international public opinion with the aim of pressuring the state of France and restoring national sovereignty, this activity was manifested in the offices that were established in various Arabic, African and Asian countries, and from the countries that were supportive

مراحلها. تعتبر الصين من أهم الدول التي تبنت الأيديولوجية الشيوعية ودعمت حركات التحرر في العالم وفي مقدمتها القضية الجزائرية ضف إلى ذلك أنها كانت تعتبر في هذه الفترة من أكثر الدول المؤثرة في سير العلاقات الدولية ومن خلال هذا الموقع سعت إلى إيصال القضية الجزائرية واسماع صوتها في المحافل الدولية، فماهي مظاهر التوافق الصيني الجزائري في دعم حركات التحرر؟ وماهي العوامل المساعدة على التقارب بين الدولتين؟ وفيم تجلت مظاهر دعم الصين للقضية الجزائرية؟	of the Algerian cause and keen to provide support to it in all its stages, China. China is one of the most important countries that adopted communist ideology and supported liberation movements in the world, foremost of which is the Algerian issue, in addition to that, it was considered in this period one of the most influential countries in the conduct of international relations and through this site sought to deliver the Algerian cause and make its voice heard in international forums, so what are the manifestations of Chinese - Algerian consensus in supporting liberation movements? What are the factors that help bring the two countries closer together? What was the manifestation of China's support for the Algerian cause?
- الكلمات المفتاحية:	**- Keywords:**
الدعم الصيني؛ الجزائر والصين؛ الدبلوماسية الجزائرية؛ الصين وقضايا التحرر؛ الصين والثورة الجزائرية.	Chinese support; Algeria and China; Algerian diplomacy; China's Emancipation Issues; China and the Algerian Revolution.

- مقدمة:

سعت الثورة الجزائرية، في كل مرحلة من مراحلها، إلى دعم كل القضايا العادلة في العالم وعلى رأسها الحركات التحررية في مختلف مناطق العالم وذلك من خلال تركيزها على النشاط الدبلوماسي منها المؤتمرات العالمية والمحافل الدولية. وقد كان إلى جانبها العديد من الدول الأسيوية والإفريقية التي أمنت بحق الشعوب في تقرير مصيرها وسعت جاهدة لإسماع صوت كل المضطهدين عبر العالم.

تعتبر الصين من أهم الدول التي تبنت الأيديولوجية الشيوعية ودعمت حركات التحرر في العالم وفي مقدمتها القضية الجزائرية، ضف إلى ذلك أنها كانت تعتبر في هذه الفترة من أكثر الدول المؤثرة في سير العلاقات الدولية، ومن خلال ذلك هذا الموقع سعت الصين وإلى جانبها الجزائر لتحقيق الانتصار على الامبريالية، والمطالبة بحقوق الشعوب في مختلف المحافل الدولية، فما هي عوامل التقارب الجزائري الصيني؟ وكيف تجلت مظاهر هذا التقارب في دعم الحركات التحررية بصفة عامة والثورة الجزائرية بصفة خاصة؟

1- البعد التاريخي للعلاقات الصينية الجزائري:

نسجت العديد من العوامل التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية العلاقات الصينية الجزائرية، وكان للمصالح المتبادلة بين الطرفين دورها في تزكية هذه العلاقات وتقويتها على مر عقود من الزمن، حيث اعتاد العرب بصفة عامة على النظر إلى الصين على أنها أرض علم وحضارة، وتعود العلاقات بين الصين والعرب لفترة زمنية قديمة، فقد كان العرب يقصدون المراكز التجارية الصينية عبر ما يسمى طريق الحرير[1]، ضف إلى ذلك أن الشعوب العربية والشعب الصيني مرت بظروف تاريخية وثقافية وسياسية

واقتصادية وطدت العلاقة بينهما، وكانت للمصالح المتبادلة بين الطرفين دورها في تزكية هذه العلاقات وتقويتها على مر عقود من الزمن، حيث اعتاد العرب بصفة عامة على النظر إلى الصين على أنها أرض علم وحضارة، وتعود العلاقات بين الصين والعرب لفترة زمنية قديمة مما وحد نظرة الطرفين في نضالهما السياسي ضد الاستعمار الغاشم ودعمهما لحركات التحرر.

2- العوامل المساعدة على التقارب الجزائري الصيني:

ساعدت العديد من العوامل على إحداث تقارب بين الجزائر والصين، وعلى رأسها مناهضتهما للاستعمار ومحاربته وعدائهما المشترك للاستعمار من جهة ومقاومته من جهة ثانية، حيث اعتمدت الصين ذلك في كفاحها ضد الاستعمار الياباني قبل **1945**م وكذلك انتفاضتها الداخلية **1949**م، ومن هنا ترى الصين أن الجزائر في مقاومتها للاستعمار هي خير نموذج لانتصار المنظور الصيني الذي يقوم على أن الصراع المسلح هو الضامن الأساسي للحصول على الاستقلال، وهذا ما أكده تشون لاي خلال زيارته للجزائر في **25** سبتمبر **1963**م في لقاء جمعه بإطارات جبهة التحرير الوطني قائلا: "برهن الانتصار العظيم للشعب الجزائري الثوري على أن مواجهة القمع العسكري الامبريالي يمكن مقاومته عسكريا بالقوى الثورية، هزم الثوار الجزائريون الاستعمار بسبب اعتمادهم على الفلاحين وكل الثوار المؤمنين بالصراع المسلح"[2].

من العوامل التي ساعدت على التقارب بين الدولتين معاناتهما من الحلف الأطلسي الذي قام بمواجهة الصين على سواحلها الشرقية[3]، وهذا الأخير خصص وحدة كاملة باسم (DIVISION LORRAINE) وضعت تحت تصرف الجيش الفرنسي لإخماد الثورة التحريرية المسلحة، دون أن ننسى

الدعم المادي والمعنوي الذي قدمه الحلف الأطلسي لفرنسا وكان أعنف هجوم لهذا الحلف على الجزائر سنة **1961**م[4].

تؤمن الجزائر والصين بنفس التوجه الأيديولوجي كما عانى الطرفان من الحصار السياسي الدبلوماسي في هيئة المتحدة، ورفض الدول الغربية الاعتراف بالدولة الجزائرية المستقلة وتأييد الوصاية الفرنسية عليها[5]، في الوقت الذي كانت فيه الصين أول دولة[6] غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية المؤقتة بعد ثلاثة أيام من تأسيسها أي يوم **22** سبتمبر **1958**م[7]، وهي بذلك تؤيد كفاح الجزائر من أجل تحقيق استقلالها وبهذه المناسبة خص الوزير الأول الصيني "شوان لاي"[8] صحيفة المجاهد بحديث قال فيه: "أقدم بكل صدق تهاني الخاصة للحكومة الجزائرية التي أعلن قيامها... إن الشعب الصيني لمسرور بإنشاء هذه الحكومة شأنه في ذلك شان شعوب العالم المحبة للسلام. وقد مثلت التجربة الصينية في التحرر ومواجهة الامبريالية لدول الجنوب وعلى رأسها الجزائر نموذجا يحتذى به في جميع المناسبات"[9].

3- مظاهر التوافق الصيني الجزائري في دعم حركات التحرر ومعاداة الاستعمار بكل أشكاله:

يعتبر دعم حركات التحرر في العالم ومساندة الشعوب المستضعفة نقطة مشتركة بين دولتي الجزائر والصين بحكم تجربتهما مع الاستعمار، وهو ما برز في العديد من المحطات التاريخية التي برهنت على التوافق الصيني الجزائري في هذا المجال.

جاء في زيارة لوفد الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى الصين في أفريل **1960**م برئاسة السيد كريم بلقاسم إلى الصين الذي استقبل من طرف ماوتسي تونغ أن العامل الجغرافي لن يكون عائقا أمام علاقة التعاون والصداقة بين الصين

والجزائر، حيث ذكر كريم بلقاسم قائلا: "عامل البعد بين الجزائر والصين هو جغرافي فقط... في الواقع بلدانا هما قريبان جدا من بعض، صراعهما المسلح المشترك ضد الامبريالية، الطموح المشترك للسلم، ورغبتهم الصادقة في تعاون محترم، كلها عوامل وراء العلاقات المترابطة بين البلدين وأدت إلى صداقة متينة"[10].

ظهر التوافق بين الصين والجزائر في معاداة الاستعمار ودعم حركات التحرر في إطار الزيارات التي قام بها وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى جمهورية الصين الشعبية في العديد من المناسبات، حيث أجرى الجانبان العديد من المناقشات والجلسات حول الوضع الدولي الحاضر والوضع في أسيا وإفريقيا ووضع نضال الجزائر ومسألة تطوير التعاون الودي بين الصين والجزائر، ومن خلال ذلك توصل الجانبان إلى وجهات نظر مماثلة في العديد من القضايا الدولية.

أكد الجانبان منذ البداية أن الكفاح التحريري الجزائري قد وصلت أصداؤه إلى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وذلك منذ مؤتمر باندونغ في **24** أفريل **1955**م، فهو أولى انتصارات دبلوماسية الثورة الجزائرية بسبب الدعم الذي نالته القضية في أول تجمع لمنظمة الدول الآفرو- آسيوية، ويعتبر مؤتمر باندونغ نقطة تحول كبيرة بالنسبة للثورة الجزائرية، إذ يعد الباب الذي خرجت عبره القضية الجزائرية للعالم، كما كان مؤتمر باندونغ النواة الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز، وبداية لحقبة تاريخية جديدة في العلاقات الدولية وتحرير شعوب آسيا وأفريقيا من الاستعمار الغربي، شكل مؤتمر باندونغ بأندونيسيا انطلاقة واتصال مباشر بين الصين والعرب، وبداية الاتصال المباشر بين الصين ممثلة بالوزير الأول تشون آن لاي وممثلي جبهة التحرير الوطني المشاركين في المؤتمر[11].

جاء أيضا في حديث لمندوب جريدة المجاهد مع سفير الجمهورية العربية المتحدة ببكين السيد "حسن رجب" ما يشير إلى فكرة واضحة عما تمثله الصين الجديدة بالنسبة للأمم الإفريقية والآسيوية، حيث ورد في حديثه عن مؤازرة الصين للوطن العربي قائلا: "إننا نحن العرب نعتبر كل انتصار للصين انتصارًا لنا، إن الصين قدمت لنا خدمات لا تنسى فعندما قرر المرشدون الغربيون التوقف عن العمل في قناة السويس تطوع فنيون صينيون ليحلوا محلهم وحين واجهت مصر العدوان الثلاثي سنة **1956**م، طلب ربع مليون صيني منا قبولهم متطوعين للكفاح إلى جانبنا، وقدمت لنا حكومة بكين عشرين مليونا فرنكا سويسريا هدية منها لإعادة بناء بور سعيد ولقد كانت أيام **30** مارس و**24** أفريل من هذا العام مطبوعة بالمظاهرات الجبارة تأييدا للجزائر، كما اعترفت الصين فورا بالجمهورية العراقية وعبر ستون مليونا من الصينيين عن استنكارهم الصارخ للتدخل الأمريكي الإنجليزي في لبنان والأردن..."[12].

وهذا الأمر تتفق فيه الجزائر مع الصين من خلال الدعم المتبادل بين الجزائر ومصر في العديد من القضايا والحروب، ولطالما كانت مصر في مقدمة الدول العربية التي دعمت الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا وهو ما عبرت عنه الجزائر في العديد من المناسبات، ونفس الشيء أكدته الصين فيما يخص دور مصر حيث قال ماوتسي تونغ خلال لقائه مع السفير المصري في سبتمبر **1956**م: "يشكل تضامن مصر مع **80** مليون عربي جبهة قوية مناهضة للإمبريالية، وعلى هذا الصعيد، فإن مصر تحمل صفارة الحكم، والصين تقف على خط الدول المعادية للإمبريالية، ووجودهم يسهل المهمة". حيث أصبحت أمريكا منذ أواخر الخمسينيات العدو الرئيسي لجمهورية الصين الشعبية في المجتمع الدولي، وترفض الصين أي تدخل أمريكي في

الدول الأخرى، الذي تعتبره مشروعا مسبقا لتأسيس قواعد عسكرية في الخارج وليس بهدف مساعدة الدول الخاضعة للهيمنة الاستعمارية[13].

في إطار الزيارات التي قام بها الوفد الجزائري المتكون من الرئيس "فرحات عباس" و"لخضر بن طوبال" والأخوين "بومنجل" و"محمد بن يحي" إلى الصين، مروا أولا بموسكو أين استقبلوا هناك، وجرت محادثات حول موضوع المداولات الجزائرية بالأمم المتحدة والاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وعندما حل الوفد الجزائري بالصين حظي باستقبال كبير لا يقل حفاوة عن الذي كان بموسكو وكان في استقبال هذا الوفد أبرز شخصيات الصين الشعبية وعلى رأسهم "هوان لآي" رئيس الحكومة ومساعده ونائب الرئيس ووزير الخارجية والالاف من الصينيين الذي هتفوا بشعارات حماسية للجزائريين وبعد الكلمة التي ألقاها فرحات عباس والتي جاء فيها: "إننا نشهر بالإعانة الضخمة التي يقدمها الاستعماريون الأمريكان وبلدان الحلف الأطلسي إلى فرنسا تلك الاعانات التي لولاها لانتهت حرب الجزائر منذ **1957**م، إن الجزائر تواجه هذا التحالف الاستعماري ضدها وهي سعيدة بمساهمتها في تحرير القارة الإفريقية، إن الشعب الجزائري في هذا الكفاح يجد إلى جانبه جميع الشعوب الحرة وهو سعيد بأن تكون الصين ضمن أصدقائه الأقوياء وقد رد تشون لاي على ذلك قائلا: "إن الثورة الجزائرية وراءها **650** مليون صيني إلى جانب كفاحها التحرري العادل"[14].

صدر في **20** ديسمبر **1958**م بيان مشترك بين وزير الشؤون الخارجية "تشون لاي" ومحمود الشريف وزير التسليح والتموين العام للحكومة الجزائرية المؤقتة وعضو الوفد الحكومي الجزائري في إطار دعوة من الحكومة الصينية حيث تشكل وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من "محمود الشريف" وزير التسليح و"بن يوسف بن خدة" وزير الشؤون

الاجتماعية و"سعد دحلب" مدير مكتب وزير الأخبار واستقبلوا من طرف "ماوتسي تونغ" رئيس الجمهورية الشعبية للصين وشوان لاي رئيس مجلس الوزراء، و تبادل الطرفان وجهات النظر حول الموقف الدولي الراهن وما ورد في اللقاء "إن الطرفين يؤمنان بأن الموقف الدولي الراهن يساعد على كفاح شعوب العالم من أجل المحافظة على السلام العالمي وأن منع التجارب الذرية والنووية وتحريم الأسلحة الذرية والنووية، لتطالب بهما جميع الشعوب وأن الطرفين يؤيدان تأييدا مطلقا هذه المطالب... وأن حركة الشعوب الاسيوية والافريقية للمحافظة على الاستقلال الوطني قد أصبحت حقيقة تاريخية ويعلنان عن تأييدهما القوي لشعوب آسيا وإفريقيا في كفاحهم ضد الاستعمار، ويعتقدان أن كل القوات الأجنبية يجب أن تنسحب من إفريقيا وآسيا"[15].

كما قام وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة المؤلف من "كريم بلقاسم" و"عبد الحفيظ بوصوف" و"أحمد فرنسيس" بزيارة إلى جمهورية الصين الشعبية في **20** ماي **1960**م، وقد توصل الجانبان إلى وجهات نظر مماثلة ولاحظ الجانبان أن عاقبة الكفاح التحريري الوطني قد أخذت تكتسح بعنف المدى الشاسع لأسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ مؤتمر باندونغ وأن حركة التضامن ين الشعوب الأسيوية والإفريقية في نضالها ضد الاستعمار والحكم الاستعماري أحدثت تطورا عظيما فائق السرعة ومما ورد في البيان المشترك ما يلي:

"إن مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي الذي عقد بكوناكري في أفريل **1960**م قد اصدر نداء كفاحيا مبينا للشعوب الآسيوية والإفريقية لكي تستأصل الاستعمار والحكم الاستعماري استئصالا تاما ولدفع شعوب أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى تشكيل جبهة متحدة واسعة معادية للاستعمار"، وقد اقتنع الجانبان اقتناعا عميقا بأنه مع اتحاد الشعوب

المحبة للسلام والعدالة والحريات الديمقراطية، ومثابرتها على نضالها فإن أيام الاستعمار معدودة بالتأكيد كما قطعا العهد بصورة جدية على أن يقف الشعبان الصيني والجزائري إلى جانب شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تخوض نضالات عادلة لإحراز وصيانة استقلالها الوطني وحرياتها الديمقراطية. وقد ندد الطرفان بمعاهدة الأمن الجديدة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، واعتبراها معاهدة عسكرية تهدد السلم في آسيا ولابد من مواجهتها. كما استنكر الطرفان بشدة سياسة وفظائع التمييز العنصري التي تقوم بها حكومة اتحاد جنوب إفريقيا وقاما بإعلان تأييدهما للنضال العادل الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا لصيانة حقوقه الإنسانية الأساسية[16].

أثناء المحادثات ايضا عبرت حكومة جمهورية الصين الشعبية عن مقاومتها واستنكارها للجرائم الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتي تعتبر أمريكا من الداعمين لها وجدد ت بالمناسبة تأكيدها على دعم الجزائر واقتناعها التام أن الشعب الجزائري في مسيرته النضالية لابد أن ينتصر في الأخير أذا ما توفر له الدعم من الشعوب المحبة للسلام في العالم، كما عبرت الحكومة الصينية عن ترحيبها وسعادتها بإقامة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لبعثتها الدبلوماسية في بيكين عاصمة جمهورية الصين الشعبية في أي وقت[17].

في المؤتمر الرابع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يوم الثلاثاء **26** جويلية **1960**م والذي دام **07** أيام وحضره **30** وفدا يمثلون مختلف منظمات الطلبة والشباب في العالم، ومن خلال التصريحات التي سجلتها جريدة المجاهد من الوفود المشاركة نورد كلمة ممثل الوفد الصيني والتي جاء فيها: "إن أول ما يلفت النظر في مؤتمر الطلبة الجزائريين هو هذه الروح الجدية الحازمة والتصميم البطولي في الكفاح ضد الاستعمار، والرغبة

الحارة من كافة أعضاء المؤتمر في إيجاد وسيلة فعالة للمساهمة في الكفاح التحريري وإن أعمال المؤتمر دليل رائع على الطاقة النضالية الجبارة التي يتميز بها الطلبة الجزائريون الذين يعتبرون في طليعة الشعب الجزائري المكافح، إن طلبة وشباب الصين يقفون بكل قوتهم إلى جانب الشباب الجزائري في كفاحهم الجبار ضد الاستعمار والسيطرة الاجنبية وإننا باسمهم نعبر لكم عن تمنياتنا الحارة في انتصاركم النهائي وتحقيق الشعب الجزائري لحريته الكاملة واستقلاله التام"[18].

إن العوامل التي ساعدت على التقارب الصيني الجزائري هي ذاتها العوامل التي وحدت وجهات نظر الطرفين فيما يخص دعم القضايا العادلة في العالم والوقوف إلى جانبها للتخلص من الهيمنة الاستعمارية وتحقيق سيادتها.

4- مظاهر الدعم الصيني للقضية الجزائرية:

بغض النظر عن الدعم المعنوي الذي قدمته الصين للدولة الجزائري عندما كانت أول الدول الغير عربية التي اعترفت بحكومتها الجزائرية المؤقتة بعد ثلاثة أيام فقط من تأسيسها كما ذكرنا سابقا، فإن مظاهر الدعم الصيني للقضية الجزائرية تجلت في العديد من الأوجه، فعلى المستوى المادي قدمت الصين مبلغاً قدر بـــ **2** مليون فرنك فرنسي سنة **1959**م.

من مظاهر الدعم أيضا تنظيم الصين لما عرف في ذلك الوقت بـــ "الأسبوع الجزائري بالصين" بشكل دوري، أين تقام المعارض والمظاهرات لتأييد كفاح الشعب الجزائري، وقد كانت تستغل هذه المناسبة لجمع التبرعات للقضية الجزائرية من مختلف المنظمات والهيئات مثل لجنة تضامن الشعوب الأسيوية[19]، كما اهتمت الصحافة الصينية بالغ الاهتمام بالثورة التحريرية وهو ما تجلى عند زيارة السيد بن يوسف بن خدة وزير

الشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة إلى الصين في **03** ديسمبر **1958**م، حيث اعتبرت الصحافة الصينية موضوع الزيارة حدث اليوم، كما لقي الوفد ترحيبا خاصا من السلطات العليا بالبلاد[20].

ظهر الدعم العسكري الصيني للقضية الجزائرية من خلال ما تم تقديمه من تجهيزات أولا، وكذلك من خلال العهود التي قدمها القادة الصينيون للوفود الجزائرية بتقديم كل الدعم لهم لدراسة التجارب الصينية في الحروب التحريرية والاستفادة من خبرات قادتها[21]، والعمل على مضاعفة المساعدات العسكرية[22] وقد عبر أحد الضباط الجزائريين في البعثة العسكرية الجزائرية بالصين في جوان **1959**م عن اهتمام الجزائريين بالتجربة الصينية قائلا: "أنتم تعرفون جيدا أن الصين قامت بحروب ثورية طويلة المدى وتعرفون جيدا من جهة اخرى الصبغ الاساسية والطابع الشعبي الأصيل الذي يمتاز به كفاحنا القائم على الشعب ومن أجل الشعب، وبهذا احتذى مسؤولونا أننا نستطيع أن نخرج بفوائد عديدة من وراء المقارنة بين التجربتين الثوريتين في الجزائر وفي الصين"[23].

في حين أكد الصينيون وعلى رأسهم القائد ماوتسي تونغ أن الصينيين هم من استفادوا من التجارب الجزائرية، حيث عبّر في إحدى لقاءاته مع الوفود الجزائرية التي زارت الصينية فترة الثورة التحريرية في رد على أحد المتدخلين من الوفد الجزائري عندما قال نحن جئنا لنتعلم أسلوب حرب العصابات من الصين قائلا: "كيف جئتم تتعلمون من تجربة الصين في الحروب الشعبية ونحن تعلمنا ذلك منكم من مقاومة الأمير عبد القادر"[24].

- الخاتمة:

كان للمسؤولين الجزائريين ثقة كبيرة في التعامل مع الصين من أجل نصرة الثورة التحريرية، إضافة إلى وعيهم التام بخلفيات وأبعاد المساندة

الصينية والتضامن مع الجزائر الذي جاء خدمة للمصالح المشتركة للجزائر والصين تجاه حصار الدول الغربية أولا، ودعم العمل المسلح الجزائري للموقف الصيني الرافض للتعايش السلمي بين الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي، ومن جهة أخرى كان الجزائريون واعين بتجربة الصين على مستوى التحرر من الهيمنة الاستعمارية وعلى مستوى المشاريع التنموية، وبعد الاستقلال وجد الصينيون لدى الجزائريين كل التقدير والاعتراف بما قدمته دولتهم للثورة الحريرية من دعم مادي ومعنوي وهو ما عبر عنه السيد عبد الرحمان كيوان رئيس البعثة الدبلوماسية الجزائرية بالصين سنة **1961**م عندما قال: "الشعب الجزائري لن ينسى أبدا أن حكومة الجمهورية الشعبية الصينية كانت من بين أولى الحكومات التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومنذ ذلك الحين ما انفك بلدكم العظيم يقدم مساندة مستمرة لثورتنا، إن الصداقة الصينية - الجزائرية تنصهر في الكفاح، لذلك فهي قوية ودائمة"[25].

- الهوامش:

1 - سمي الطريق بهذا الاسم نسبة إلى شعبية قماش الحرير الصيني ذو الجودة العالية والذي باعته الصين من خلال هذا الطريق لألاف السنين حتى سميت الصين "أرض الحرير "وأول من استعمل عبارة طريق الحرير الرحالة الالماني فرديناند فون ريتشوفن والطريق في الاساس عبارة عن شبكة ممرات تستعمل للتجارة وتنقل الأشخاص غطت أزيد من **8000** كلومتر من اليابسة والبحر، يعود أصل إنجاز هذا الطرق إلى أسرة " هان "الصينية عام **130** ق.م والتي كان لها الفضل في فتح طرق التجارة مع الغرب ،بقي طريق الحرير مستخدما حتى سنة **1453**م عنما قطعت الامبراطورية العثمانية التجارة مع الصين، ربط طريق الحرير بين شرق آسيا وجنوب شرق آسيا بجنوب آسيا وبلاد فارس وشبه الجزيرة العربية والشرق الأدنى وشرق إفريقيا وجنوب أوروبا وهي مناطق متباينة الموارد والثقافات ما أدى إلى نشاط الحركة التجارية والثقافية، للمزيد أنظر شهرزاد ادمام، طريق الحرير الصيني القديم وطريق الحرير الصيني الجديد، الثابت والمتغير من منظور سياسات القوة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد **08**، العدد **01**/ **2023**م، ص**1105**.

2 - ياسين سليني، العلاقات الجزائرية الصينية دعم متبادل، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر **3**، **2011**، ص**89**.

3 - جلال الخشيب ،اسيا والمغرب العربي قراءة في التفاعلات الفرص والتحديات، مركز ادراك الدراسات والاستشارات، جامعة الجزائر **3**، كلية العلاقات الدولية، يونيو **2016**.

4 - إسماعيل دبش، علاقة المغرب العربي مع دول اسيا وافاق تطويرها، مداخلة في أشغال الندوة السنوية، المغرب العربي في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية الاسيوية على الموقع الالكتروني بتاريخ **02**/**03**/**2016**:

http//www.helwaned.eg/chines/ ?p=**707**

5 - ياسين سليني، المرجع السابق، ص**90**.

6 - المجاهد العدد **79**، (**10** أكتوبر **1960**) ص**01**.

7- الدبلوماسية الجزائرية من **1830-1962**، دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة، ط**2**، دار هومة، الجزائر، **2007**، ص**302**.

8- شوان لاي: (**1898-1976**) هو سياسي، التحق بمدارس الصين واليابان وفرنسا. ثم أصبح متحدثا باسم الحركة الشيوعية الدولية. وفي سنة **1931** رافق ماو تسي تونغ، وشاركه في المسيرة الكبرى سنة **1934** تولى شوان لاي العديد من المناصب كرئيس للحكومة ووزير الخارجية لجمهورية الصين الشعبية (**1949-1958**) بعد تأسيسها، كان له دور كبير في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا **18-24** أفريل **1955**م، أين حدد خلال المؤتمر سياسة الصين الشعبية تجاه منطقة غرب اسيا وشمال افريقيا في عدة مبادئ تدعم من خلالها الصين حركة التحرر لهذه الدول كما شجع على ضرورة دفع عجلة التنمية كان مؤيدا لحقوق الشعب الفلسطيني واقترح نصا بذلك ،زار الجزائر سنة **1964**، في **26** فيفري **1971** قاد الصين للدخول إلى هيئة الأمم المتحدة فاستعادت الصين العضوية الدائمة وأصبحت تتمتع بحف الفيتو سنة **1972**م، للمزيد أنظر ميلود بلعالية، قراءة تاريخية في دبلوماسية شوان تجاه الصراع العربي الاسرائيلي (**1955-1965**)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد **14**، العدد **02**، القسم (ب) العلوم الاجتماعية، ص**61**.

9- المجاهد ،العدد **79**، **10** أكتوبر **1960**، ص**01**.

10- سماعيل دبش، السياسة العربية والواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية **1954-1962**، دار هومة، الجزائر، **2012**م، ص**147**.

10- المجاهد العدد **69** (**30**ماي **1960**)، ص**148**.

11- فايزة كاب، الثورة الجزائرية بعيون صينية **1954-1962**، صحيفة الشعب اليومية أونلاين/ **17:29** ، **2016** ، **31** October.

12- جريدة المجاهد، الصين قوة الغد والمثل الاعلى للشعوب الصاعدة، العدد **19**، **32** نوفمبر **1958**، ج**1**، ص**448**

13- فايزة كاب، المرجع السابق.

14- المجاهد، العدد **79**، **10** أكتوبر **1960**، ص**03**.

15- المجاهد، العدد **35**، **10** جانفي **1959**، ج**2**، ص**19**.

16- المجاهد، العدد **69**، **30** ماي **1960**، ج**3**، ص**72**.

17- المجاهد، العدد **69**/**30**ماي **1960** ج**3** الجزائر تمتن علاقات التضامن الثوري مع الصين الشعبية، ص**08**.

18- المجاهد، عدد خاص بمؤتمر طلبة الجزائر الرابع **8**/أوت **1960** ج**3** مؤتمر الطلبة الجزائريين يثير اعجاب العالم، ص، ص**12**، **14**.

19- المجاهد، العدد **22** (**15** افريل) **1958** ص**12**.

20- المجاهد، العدد **34**، (**24** ديسمبر **1958**)، ص، ص **2**، **3**.

21- اسماعيل دبش، السياسة العربية والواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية **1954**-**1962**، ص**147**.

22- المجاهد، العدد **69** (**30**ماي **1960**)، ص**08** .

23- المجاهد، العدد **44** (**14** جوان **1959**)، ص**12** .

24- اسماعيل دبش، السياسة العربية والواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية **1954**-**1962**، ص**148**.

25- المجاهد، العدد **96** (**22** ماي **1961**)، ص**07**.

سياسات النسيان الرقمي وحروب الذاكرة
عند الجيل زالفا [ZALPHA]
إعلام [الأمة] الجزائرية في وعي الانعتاق

✍ الدكتورة: مريم ضربان

المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة

- تاريخ الإرسال	- تاريخ القبول	- تاريخ النشر
2024/07/12	2024/07/27	2024/07/31

- الملخص:	- Summary:
تفترض الاتجاهات المعرفية الحديثة لدراسات الذاكرة الرقمية ولادة "ذاكرة جيلية" للعالم الرقمي، يمثلها مواطنون رقميون أو جيل حظي بتنشئة رقمية يحتاج أن يعتنى أخلاقيا بمناعته القيمية من "مخاطر النسيان وسياساته"، علما أن الأمراض الرقمية المتسارعة في مجتمعات المخاطرة بفعل التقانة، يتعاظم أثرها على "أمن الذاكرة" وأمن "الجيل المستديم"، وإيمانا منا	This study aims to highlight the Modern cognitive trends in digital memory studies which assume the birth of a "generational memory" for the digital world, that represented by digital citizens or a generation that needs to take moral care of its value immunity from the "dangers of forgetting and its policies". Knowing that the digital diseases have a growing impact on the "security of memory" and the security of the "sustainable generation".

in which the security of memory has become part of the "emancipation" in the matrix of the nation-state, and Algeria, in its awareness of the importance of "memory", accompanies in its defensive strategy the wars of constructing the fragmented meaning by Internet and those who rule it from technical oligarchies that serve the continuity of the fragility of resistance. Accordingly, the revival of the identity of the Algerian digital generation is formed through media outputs, such as the Addakira Channel on the Algerian Public Television, Dakirat ecchab website of Echaab Press group, and the "Glorious Algeria" website affiliated with the Ministry of The Mujahideen and their holders. these historic tools present a smart stage to reproduce the historical event with the tools of the ZALPHA generation, that is, "writing national history" with decodrama and holography. Which must be restored in the general imagination of the Internet generation due to the rhetorical defect of the retorting of history to include	بفعليـــة طـــرح أولـــرتش بيـــك (U.Beck) في أن المخـــاطر قابلـــة للتصدير حتميا بفعل "الافتراضي"، فإن رهان أمن الذاكرة بات جزءا من "الانعتاق" في مصـفوفة الدولـة – الأمة، والجزائـر وفي إدراك لأهميـة "الذاكرة"، تواكب في استراتيجيتها الدفاعية حروب بناء المعنى المتشظي من طرف هلاميـة الأنترنـت ومـن يحكمها من أوليغارشـيات تقانيـة تخدم استمرارية هشاشة المانعة، وعليه تشكل إعادة بعث هوية الجيل الرقمي الجزائري عـبر مخرجـات الإعـلام، كقنـاة الـذاكرة التابعـة للمؤسســة العموميــة للتلفزيــون الجزائري، وموقع "ذاكرة الشعب" لمؤسسة الشعب الصحافية، وموقع "الجزائـــــــــر المجيـــــدة" (Glourious Algeria) التـــــابع لوزارة المجاهدين وذوي الحقـوق، مرحلة ذكية لإعادة إنتـاج الحـدث التاريخي بأدوات ومتغيرات الجيل زالفـــا (ZALPHA)، أي "كتابـــة التـــاريخ الـــوطني" حكائيـــا وديكودراميا وهولوغرافيا، كجزء من بناء المعنى للتاريخ السردي، الـذي يجب إعادة ترميمه في المخيال العام

لجيل الشابكة بسبب الخلل البلاغي لريتوريقا التاريخ حتى تشمل التعليم (Docere) وإثارة العواطف (Movere)، فالإعلام والاتصال يعنى بنقل الإرث الثقافي للمجتمعات، واليوم في إطار تسييس الذاكرة الرقمية أصبحت أولياته مبنية على "الذاكرة التواصلية" (commenicative memeory) وإنتاجية التذكر (productivity of remembrance) من خطر سياسات النسيان الرقمي.	education "Docere" and stirring emotions "Movere". As media and communication are concerned with transmitting the cultural heritage of societies, and today within the framework of politicizing digital memory, its mechanisms have become based on "communicative memory" and the productivity of remembrance from the danger of digital forgetting policies.
- الكلمات المفتاحية:	**- Keywords:**
سياسات النسيان؛ الجيل زالفا؛ حروب الذاكرة؛ الانعتاق؛ إعلام الذاكرة.	Politics of forgetting; Generation Zalpha; Memory Wars; Emancipation; Memory media.

"الأجيال التاريخية لا تولد؛ إنها تصنع، إنها وسيلة يضع من خلالها الناس تصوّرا للمجتمع ويسعون لتغييره".

Wohl. R- the generation of **1914**.

- في السياق:

يفترض أدب الذاكرة الحفاظ على هوية الشعوب وطقسنة رساميلها الرمزية بكل أشكال التوثيق الميديولوجي من حروب الزيف ضمن الاصطناع والمصطنع على قولة بودريار (Baudrillard) والسطو على الذاكرة حيث يتبنى فلسفة "علامات التضخيم الإعلامي والرقمي قائلا: "إن تضخيم

الحروب عبر الإعلام يسحبها من الذاكرة، وهنا يشكل النسيان استراتيجية محايثة للحدث، بل طرفا مشاركا فيه"[1]، وهي المقولة التي تشرح خطورة العلاقة بين الذاكرة والنسيان، وبالتالي أمن الحقيقة التاريخية من إعادة الصياغة والتحريف (Rewriting History) كآلية تضليلية ودعائية تضمن الهدف الأخطر لحروب الجيل الخامس والسادس، وهو ما أوجد مسمى أمن الذاكرة، وتأمينها من اصطناع الرموز باسم التاريخ أو تجريمها، وصولا إلى التضليل البصري (Visual Disinformation)[2] واليوم تعاني الإنسانية الرقمية من عصاب المرئية مرة بحروب تضليل التقانات للوجهيات "الفلتر" أو بتلبيس الرموز الوطنية هيئة الخيانات بزوايا الهولوغراف، وهي حالة تشكل في سيكولوجيا الرقمي فعلا "محايثا للنسيان" من فرط تشرّب البصر والتركيز لانبهار المشهدية - كما يتخوف الوضعانيون منها (Guy Debord) - إضافة إلى جرائم رقمية مثل محتويات السينما الرقمية وصناعة العلامات للتاريخ المبتور، وغيرها من حروب تقويل الدلالات والأيقونات بالمغالطات، وحروب بتر السياق عبر الصورة، والترميز وفرض النماذج النمطية، مما أوجد ترقيعا هوياتيا للوجه الثوري لدى الجيل الرقمي زالفا، أكثر ما يطبع وجوده وهويته هو تملكه للفضاء التعبيري والنشري ورفضه لفكرة "المرجعية" والوسيط.

ويفترض الالتزام بواجب الذاكرة، بما هو تصريح بالعزم على المحافظة الكاملة وغير المشروطة بالتأثر والوفاء بالمعاناة التي طالت الأجيال السابقة مع مضي الوقت والزمان، إذ أن الأمر يتعلق بضرورة معنوية وعاطفية[3]، على غرار التعييد الاحتفالي للتاريخ الجزائري بديكودراما الملاحم، مثل ملحمة ألا فاشهدوا **2022**م، استعادة رفات الشهداء **2020**م، وملحمة قبلة الأحرار **2024**م، هولوغرافية فيلم "الساقية" **2024**م إلخ وغيرها من حكاية الأزمنة

والأمكنة بأدوات "مرئية"، تخدم فلسفة الصلب من الذاكرة السائلة ومن العطب القيمي لسياسات النسيان.

"في حالة الجزائر، تأسر الوعي بالهوية على فكرة الاختلاف عن الآخر المستعمر، كأسلوب دفاع عن الذات، وسعي إلى استرداده بالرجوع إلى التاريخ والتراث".

نصر الدين سعيدوني- المسألة الثقافية في الجزائر، ص**49**.

- مقدمة:

حتى لا يكون للنسيان نصيبه من اقتطاعنا عن ماضينا، محدثا هوة بين تاريخنا وذاكرتنا المعبرتين عن تراسل وجداني للجغرافيا الأخلاقية للأزمنة الثورية الضاربة في عمق التاريخ، وبعيدا عن سياسات النسيان:

(politics of E-forgetting) الرقمية المبنية على تلميع "الاستدمار" باستعمار غرضه نقل الحضارة الدموية والتنصيرية والمشوهة للهويات الوطنية، هذه السياسات التي لجأت للذاكرة حتى تقوضها عن فعل المقاومة المحافظ على ذاكرة الأمة بشهدائها وشرفائها ونكباتها ومجازرها وانتصاراتها وبطولاتها، على اعتبار أن الذاكرة استراتيجية سلم وحرب ودبلوماسية بالبقاء على عهد الألم وتوريثه للأجيال القادمة، وكما أن للذاكرة رجالها، فإن للذاكرة استحضارها الزمني للذكرى الذي يشكل خزانا لحياة تاريخنا نحو مستقبله المستديم، وهنا تساءل جنة إسماعيل في معرض "عن قلب السؤال الريكوري حول تلاعب بعض المؤرخين والمختصين أيديولوجيا بمحتوى الذاكرة وتفسيراتها لتبرير معارضتهم لسلطة ما والانتصار لسلطة أخرى، أي أداتية الذاكرة والتاريخ وذاكراتية النسيان والتهميش والمحاكاة

لخطاب الاستعمار"[4]، أين يبنى النسيان بالترويج الإعلامي لمغالطات ذاكرة سلمية للمستعمر خاصة في أزمنة "التقانة".

لذا يشكل تجريد التاريخ من حمولته الاحتفائية حالة تصالح تام مع النسيان، وهو أخطر البنى التضليلية في الإعلام المعادي لذاكرة الأمة الجمعية، عبر التهوين والتقزيم، وعلى زاوية أخرى من التقانة تقف ثنائية الوفرة والندرة لتعمل على "فقاعة الترشيح (Filter Bubble) فيما يجب تخليد ذاكرته من نفيه إلى غيابات النسيان ومطارحه عبر وسائل الإعلام، وقد ثبت في أبحاث روجي بوتييه (R. Baurier) أن الريتوريقا بوصفها توصيفا لعلم الاتصال الأول[5]، هي بلاغة كاملة لكتابة التاريخ والذاكرة، والبلاغة هنا كما تصنع مجد الذاكرة فإنها تقتلها عبر قاموس النسيان، فالمجازر ليست أحداثا، والمستدمر ليس مستعمرا، والرمز ليس خائنا، والخيانات ليست وجهة نظر، وعليه يعضّد النظام السيميائي الرقمي للذاكرة الاستطرادية فعلا مقصودا من عوالم كتابة التاريخ بضلوع الأوليغارشيات الرقمية من (Gafam) وغيرها حالة النسيان الرقمي، كبناء وإعادة إنتاج الذاكرة الجماعية، بعيدا عن الجماعة، وقريبا من ذاكرة الفرد خدمة لمخاطر الفردانية، كما أن ضلال الإعلام عن صناعة الطقس الاحتفالي بوصفه مناسبة للعبور إلى حدث آخر، سيكون ضليعا ومتواطئا في بناء النسيان العام، وهذا كله يخدم "**سياسات النسيان الإعلامي والرقمي**"، والمنطقة بينهما حساسة جدا مالم تلتزم بالبقاء على عهد "العداوة" على رأي أشيل مبيمي (Achille Mbembe).

ومنه نتساءل إشكاليا:

كيف يدافع إعلام الذاكرة وتقنياتها على هوية الأمة الجزائرية من حروب الذاكرة بسبب سياسات النسيان الرقمي؟

- كيف أحدثت التنشئة الرقمية معضلة بين الذاكرة والنسيان في حالتي الانعتاق والممانعة لدى الجيل (zalpha)؟

- ما هي أجيال التقانة ورهاناتها التواصلية؟

- ما علاقة براديغمي التسارع والاعتراف بتشظي هوية الذاكرة والنسيان لدى الجيل زالفا؟

- هل نحن أمام معضلة ممانعة أو انعتاق رقمي في "الفضاء الرمادي"؟

1- المحور الأول: في مفهمة الجيل زالفا والتنشئة الرقمية

في معضلة رقمية للهويات، تشكل الأفضية الرقمية لتيك توك (tik -tok)، وسنابشات (snapchat) وغيرها من التطبيقات "ساحات غوفمانية" لعرض الذوات "السائلة" التي باتت ترمز إلى (Digital Natives) التقانيين الأصليين، في محاكاة متطورة لجيل (Petite Poucette) الإبهام والإصبع الصغيرة عند ميشال سير (Michel Serres)، وجيل أبناء التمرير (scrolling)، وصولا إلى الاجتياح التقاني لدراسات الأجيال، الذي طعّم من الهزات الارتدادية والمعرفية لعلاقة الإنسان بهويته ووجوده، وهو ما توصلت إليه أبحاث الجيل زالفا وما يرافقه من أوصاف سلبية تتعقب الجيل المتاخم بين **0.2** و**0.3**، أو الجيل (X-Y-Z-[6]ALFA) الذي ينشأ على التقانة، بوصفها مصدرا معرفيا لثقافته وتاريخه ومستقبله ومعناه وشعوره وتعامله مع "الآخر الشبيه" وتفاخره بالقفز على اللحظة خدمة للتسارع وانتصار للفردانية على اعتبار أن عوالم التقانة تخدم منطق مجتمع الأفراد في نسق (GAFAM)[7]، لذا تتداخل هوية هذا الجيل بين أوصاف "جيل الذاكرة المعطلة، والهوية الرمادية المتشظية، جيل العطب القيمي، جيل الهشاشة، الاستقالة من التذكر، بالسيولة، والفراغ من المعنى، جيل المؤانسة الافتراضية، الذي يمنح المعنى الواقعي للافتراض أي "واقعية أكثر

لافتراضه"، الفومو و(FOMO) وذاكرة السمكة الحمراء على حد توصيف باتينو... إلخ.

وهي كلها توصيفات تقف حجر عثرة أمام واجب الذاكرة، ورفض الحياد العاطفي ومبدأ الحذر، الذي يعتبر عنصرا أساسيا لإنعاش الذاكرة بالخوف من أي نسيان يطال الذاكرة وهو ما يصنفه الفيلسوف هانس جونس ضمن المبدأ الملازم للفعل الجماعي في كتابه «مبدأ المسؤولية" خدمة لمنهجية الخوف»[8]. وعليه يتوجب علينا معرفة هذا الجيل والاشتغال على أقصوصته وعصاب مرئيته وآليات احتوائه كصناع للمحتوى ومشارك في الحرب على النسيان.

1-1 الأجيال الرقمية، مجاعة الوعي الجيلي:

تفترض التقانة ولادة ذاكرة جيلية للجيل العالمي، الذي يعبر عنه المواطن الرقمي؛ هنا يوظف (John Palfrey) جون بالفري و(Urs Gasser) أورس جاسر مؤلفا "ولد" رقميّا (Born digital) لتوصيف ناشئة التقانة[9]، أين حفزت التقنيات أطاريحا مثل أطروحة (June Edmunds) جون إدموندز و(Bryan Turner) بريان تيرنر المعتمدة على "ضبابية التداخل الجيلي" عمريا وسلوكيا في "الهوة الجيلية"، كتطوير فكري لما قدمه مانهايم (mannheim) حول دراسات الوعي الجيلي، والفكرة مفادها: "أن تقنيات التواصل قد أتاحت لـ "أجيال عالمية" الظهور بانتشار عرضي، بينما شكلت وسائل الإعلام المقروءة والإذاعة أجيالا دولية ومتعددة الجنسيات، فقد قادت التكنولوجيا الإلكترونية إلى عولمة الصدمة نظرا لأن وسائل الإعلام الجديدة تعني أنه يمكن خوض الأحداث في وقت واحد، على نحو يتجاوز حدود الزمان والمساحة"[10]، ومفضيا في الوقت نفسه إلى شكل من فضاءات التدفقات السائلة (space of flows) المؤثرة على مفهوم الرباط الاجتماعي

واللحمة الاجتماعية (transformation des liens)[11]، وإذ سبق لعبد الغني عماد إدراج التصور في شيزوفرنيا الهوية ومحالا عليها شيزوفرنيا الذاكرة حيث يتصادم منطقان مكانيان وزمانيان، فيهما يفقد الناس إحساسهم بذواتهم ويحاولون استعادتها من خلال صياغة نماذج جديدة[12]، وهنا تكمن "خطورة المعضلة" أي كيفية التوصية الذكية لأزمة الضغط الرقمي للأجيال القادمة والحالية، والرافضة لأي محاولة تأطير ومرجعية في الحضارة الرقمية الفردانية، من السيل التدفقي للأحداث "المشوهة" للأمم وتاريخهم، خدمة للاغتراب التاريخي وضرب الأمن المجتمعي من الداخل، وعليه محاولة احتوائهم وتقويتهم مناعيا حتى يتفوق الجيل زالفا بـــ: "حروب الوعي" عن هذا القاتل المأجور للهوية الوطنية.

الشكل 01-02: تسميات الأجيال وخصوصياتهم[13].

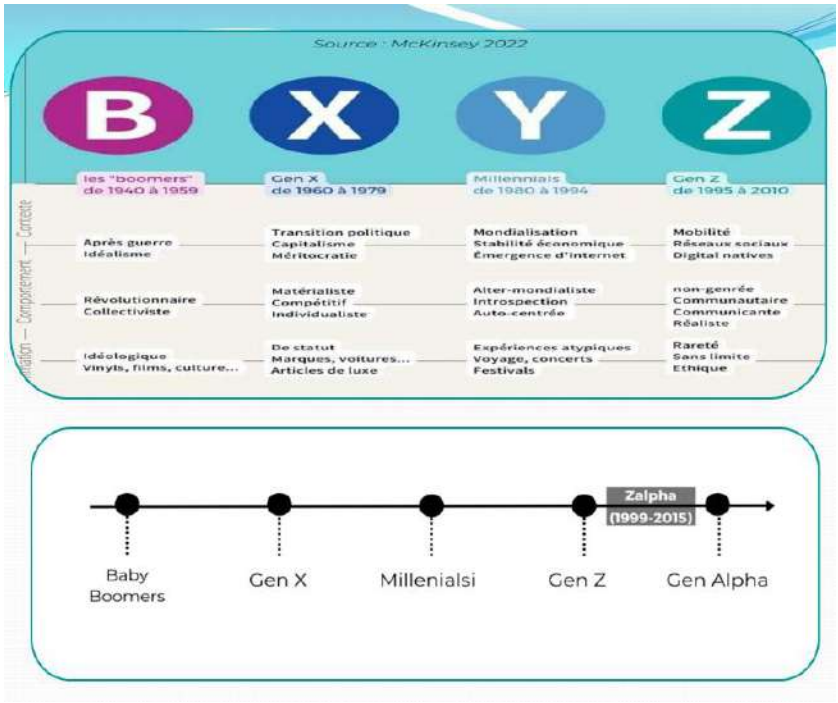

وقد أحدث الفوات التاريخي والخروج عن الزمن بسبب التسارع؛ حالة من الجوع "للحاضر والماضي معا" وبالتالي القدرة على التمحيص والبناء الصحي للذوات، فحسب هاتموت روزا (Hartmut Rosa) والمختص في علم الأجيال (Serge Guérin) الذي يطارح بالتداخل الجيلي:

(les enjeux de l'intergénération) والهوة الجينالوجية بين الأجيال[14]، فإن التسارع الاجتماعي فيما بين الأجيال (Intergénérationnel) في العصر الحديث إلى التجايلي (Générationnel) في الحداثة الكلاسيكية، إلى عبر التجايلي (Intergénérationnel) في الحداثة الفائقة أو المتأخرة[15]، قد تسبب في اغتراب شامل للأمكنة والأزمنة والذوات عن نفسها وأوطانها وشعورها، بما يسمى اليوم بتأقيت الحياة:

(The Temporalization Of Time) (The Temporalization Of Life)

وهو ما يتقاطع مع فكرة كونرتون في أن الطابع الزمني للنسيان عن وعمليات إنتاج السرعة وطقوسها (The Production Of Speed) الذي تحدثه الميديا واستهلاكها للتاريخ وأحداثه قد تسببا في جريمة النسيان الثقافي[16].

2-1 الإنسانيات الرقمية والتفاوض على التنشئة:

"جيل الشباب "المفاوضون" على خطى (امتداد) جيل الآباء المؤطرين، هكذا استهل حمدوش رشيد فلسفة الرباط الاجتماعي، مبرزا حتمية السياق الاجتماعي في أن يجد الابن نفسه ملزماً ومرغماً على التخلي عن المبادئ العقلانية التي تم اكتسابها خلال عملية التنشئة الاجتماعية الثانوية. ليتكيف فيما بعد مع تلك المعايير الأولية" وكل ذلك تجنباً لأي إقصاء، هذا ما يؤدي بنا إلى الحديث في ضوء كل هذه المعطيات عن عملية "تفاوض" أو بالأصح عن عملية إعادة تفاوض لتلك الروابط الاجتماعية المحلية/التقليدية:

(négociation communautaires / renégociation des liens communautaires)

وهذا ما يسعى الجيل زالفا للقيام به، التفاوض على ترك المرجعيات الصلبة لصالح "شذريات" مهشمة أساسا بفعل سيولة الأفضية الرقمية، فعملية "التفاوض" هذه تتم بين ما هو تقليدي "وما هو حديث ورقمي"، وهنا نجد "الجيل زالفا" يتموقع ويتأرجح بين المحلي التقليدي والمجتمعي التعاقدي - الحديث، فالتموقع البيني (L'entre deux) هو مربط الاهتمام اليوم بأصالة الذاكرة" الأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة والإعلام، كفواعل للتنشئة الاجتماعية المجتمعية كما يسميها فيبر، التي لا تنفي ولا تضع حداً للتنشئة الاجتماعية المحلية التقليدية.

لكنها تحدث حالة سلطة بسبب الصراع والتنافس على القيم العقلانية" الشرعية والمؤسساتية"[17]، كلها لخدمة "الوطن" وهذا حسب قدرة الدول على "إدارة الزمن وسلطة السرعة (dromology).

وكما يحدث التموقع البيني فكرة "تخليق" بنية قادرة على الفعل والحركة. وهذا بالطبع ما يؤسس لبروز فاعل اجتماعي جديد قادر على نسج شبكة من العلاقات وفق استراتيجيات أساسها فهم المستجدات المحلية أو التقليدية والعالمية منها أو المجتمعية الحديثة، وتغيير هذه الاستراتيجيات تبعاً للمتطلبات الموضوعية، إذ أن هذا ما يؤكد المرونة في الفعل بالنسبة لهؤلاء الشباب والأطفال من هجنة "الجيل"، فبالإضافة إلى التنشئة المكتسبة والمفروضة عليهم (Socialisation subie)، فهم يتعرضون كذلك وبدرجة كبيرة إلى تنشئة" مرغوب فيها (Socialisation voulue) يتولون إدارتها وينسجون خيوطها[18]، وهو ما يعبر عنه اليوم جيل صناع المحتوى الذين يجب الاستثمار فيهم كقيمة تحفيزية لديها القدرة في إدارة رأسمال الرؤية. وفي إطار العلاقات التي تربط الأجيال فيما بينها؛ فهي في ذات الوقت تدعونا إلى التفكير في العلاقات كسلسلة جيلية"، أي يجب أن يتم التفكير على أساس التحول والانتقال الجيلي، الذي من ميزاته السماح بنقل وتحويل الإرث المادي والإرث الرمزي في نفس الوقت وذلك من جيل إلى جيل، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية الرقمية[19].

أما وخصوصية هذا الجيل الرافض للوساطات بوصفه متذاوتا مع التقانة والآلة، فإن التنشئة الرقمية ستحدث عاملا حاسما في قضايا التربية على المواطنة والتاريخ، خاصة في ظل التهديد بسحب الحقيقة إلى أماكن مظلمة من العوالم الرقمية خدمة لحروب الإرباك، وهنا تكون فكرة الاستثمار في التموقع البيني حالة صحية لإدارة سياسات النسيان الرقمي[20].

"إن الإكراه على التكرار، يحل محل الدافع للتذكر"

سيغموند فرويد.

المحور الثاني: في سياسات النسيان والذاكرة:

من المسلم به، أن الذاكرة والنسيان فعلان بلاغيان للوجود الإنساني، ما إن يتم استدراجهما إلى التاريخ حتى تتدخل الغاية السياسية والهوياتية في توجيه مسارهما، حسب مقتضيات المرحلة، وعادة ما يكون الرباط الاتصالي هو الوجهة الآمنة لصبغته الانتشارية في صناعة سياسات النسيان والذاكرة معا، لأن تسييسهما يقتضي فهم نسق الدولة وفلسفتها، وعطب الجيل الفعلي للمرحلة بوصفها المستهدف من الرسالة، لاسيما:

- الذاكرة العامة (public memory)

- الذاكرة المجتمعية (social memory)

- الذاكرة الجمعية (memory collective)

أين يصبح الإيمان بالماضي عقيدة للمواطنين إزاء المجتمعات المحلية والأمة، هكذا بدأت مطارحة (Kelly Errera & Sarah M. DeIuliis)، على زاوية معاصرة وبعد حداثية تهتم دراسات الذاكرة والنسيان:

(forgetting and remembering) من خلال تجييل الدلالات الثقافية (cultural process of signification) للهوية الوطنية، هنا تعتمد المجموعات على السرد لخلق اتصال زمني وجيلي وضمان الاستمرارية له (connection / continuity) أي لا يمكن فهم التاريخ وتذكّره إلا بالبلاغة (rhetorically)[21] ، والإعلام أصل البلاغة فهو علم الميديولوجيا الأول.

2-1 في النسيان العمدي والنسيان الانتقائي:

تناول كيت إيكورن (Kate Eichhorn) في كتابه نهاية النسيان:

(The End Of Forgetting) فلسفة التنشئة على النسيان في مواقع التواصل الاجتماعي كاتجار (GAFAM) وغيرها من عمالقة الويب بالجرح المؤلم لثنائية الذاكرة والنسيان، محاولا تعضيد التقانة بتخصص علم النفس البيداغوجي "التربوي" للجيل زالفا، فالإتلاف الهوياتي عبر الحرق الذي صوره أورويل جورج في **1984**م قد تم تعويضه بنسيان خاضع لسوق الانتباه والمرئية، ونسيان للفوارق العمرية بما أسماه بـــ: "التأجيل الأخلاقي" (moraturum)[22] نحو شكل من الطفولة البالغة المتجاوزة للتأجيل الأخلاقي، وهو ما نلمسه في الملل المصاحب للأطفال من سردية التاريخ، والاهتمام بالتقانة وألعابها، وهنا تستغل هذه المؤسسات الرقمية الوضع لحذف الأحداث المؤلمة من التكرار احتراما لديها لعقدة الذنب باسم سياسات النشر المنافي للعنف، كما تناول إيكورن سياسات النسيان وعلاقتها بامحاء الطفولة (The Disappearance Of Childhood)[23] ومنه امحاء مرجعيات التنشئة، وبالتالي ميلاد بوادر (Aliénation Morale) الاغتراب القيمي الذي وصفه عزي عبد الرحمن بحالة التعفن القيمي نظرا لتشظي علاقة الفرد عن ذاته ومكانه وروحه، المكان الذي تغيب فيه عناصر التفاعل الحضاري والثقافي والقداسة والتاريخ بفعل تغييب قيم الانتساب والفائدة من الأرض لصالح تسويق أمكنة رومانسية تمثل مجال جذب مقارنة بالمكان المحلي[24]، كالاستدراج الرقمي والتغرير بالعيش في الميتافيرس وديزني، وهو المكان الافتراضي الذي يقوم على إنتاج واستهلاك الإشارات والرموز في إطار رمزي تفاعلي جديد يجري فيه تدفق سريع للمعلومات والرسائل، وينبثق في إطاره "الواقع الافتراضي" ويتمّ خلاله تعريف التجربة الاجتماعية الخاصة بالأفراد والجماعات من جديد[25].

إن القاسم المشترك الذي يجمع المنظرين في المجال الثقافي المهتمين بالذاكرة هو استناد أعمالهم إلى الفرضية نفسها، بغض النظر عن الجهة التي قد يوجدون فيها من التاريخ "النسيان عدو الذاكرة، إن الذاكرة مقدسة والنسيان أمر يجب التغلب عليه والذاكرة تبجل، والنسيان يحتقر"، ويتناول الفيلسوف بول ريكور (Paul Ricoeur) في كتابه الذاكرة، والتاريخ، والنسيان (Memory, History, Forgetting) العلاقة بين الذاكرة والنسيان قائلا: "يُعد النسيان هجومًا على موثوقية الذاكرة. وليس هجوما فقط، ويشكل ضعفا، وثغرة أيضا"، كما تعرف الذاكرة نفسها، على الأقل في البداية باعتبارها صراعا ضد النسيان، هذا الأخير الذي بعد النسيان دواء مرحبا به بالنسبة إلى جيل تواق ببساطة للاستمرار في العيش في ثقل الماضي، وقد يزعم المرء أنه خلال هذه الفترة، أصبح المستقبل يقوم على النسيان على الرغم من الشجب الذي امتد إليه إلى درجة اعتناق بعض الناس النسيان باعتباره شكلا من أشكال البقاء على قيد الحياة[26].

2-2 استحقاق اللوم على النسيان:

تهتم أخلاقيات النسيان بالتداعيات الأخلاقية والقانونية للحقيقة، على اعتبار أننا ننسى أحيانا أخطاء الماضي، عمدا وطواعية حسب الكلفة الأخلاقية لأخطاء الشعوب اتجاه ماضيها هربا من الذنب الجماعي، ولكن النسيان في حالة التاريخ يعد جريمة أخلاقية تحدث ضررا في الذاكرة الفردية والعامة للأمم[27].

وعن وجهات النظر التعويضية عن النسيان، يبرر تيار أخلاقيات النسيان بأن يفهم النسيان الجماعي، مثل الذاكرة الجماعية بوصفه ظاهرة اجتماعية وسياسية وفعلا مقيتا اتجاه "واجب الألم"، لأنه غالبا ما ينطوي على شكل من أشكال النسيان المسيس، مثل نسيان إرث الاستعمار أو العبودية على

النقيض من ذلك، غالبا ما يمثل النسيان الفردي باعتباره عملية تعويضية من قبل الفلاسفة والمحللين النفسيين وعلماء النفس التجريبي كحالة انعتاق من الجماعة، هنا، في كتابه في علم الأنساب في الأخلاق:

(On the Genealogy of Morality) استنتج (Friedrich Nietzsche) فريدريك نيتشه أن النسيان قد يكون ببساطة مسألة إغلاق أبواب ونوافذ الوعي، فالمرء يحتاج -من وقت إلى آخر- إلى إغلاق وعيه، للمضي إلى حياته[28]، ولكن هذا النسيان العمدي سيحدث حالة من الوفاء بالعهد للأمة في نظر سرديات الأمة وتاريخها.

وعلى نحو مفاجئ بات النظر إلى شبكة الإنترنت على أنها فضاء للنسيان، لأنها وعدتهم بتحريرهم من أغلال العالم المادي، ومن تاريخهم، كما كتبت عالمة الاجتماع شيري توركل (Sherry Turkle) في كتابها في عام **1995**م الحياة على الشاشة (Life on the Screen) عندما نخطو عبر الشاشة إلى المجتمعات الافتراضية، نعيد بناء هوياتنا على الجانب الآخر من المرآة، زعمت توركل أننا نقطن في مكان يوجد بين الواقعي والافتراضي، غير متأكدين من موقعنا، ونخترع أنفسنا بينما نمضي قدما[29].

إن النسيان، في جوهره، يعني التفويت أو فقدان السيطرة... هنا، يبدو أن الإهمال مرادف مباشر للنسيان أكثر من فقدان الذاكرة"، كإعادة تجاهل إحياء ذكرى ما أي "الشكل السلبي للنسيان الثقافي"، الذي "تسقط فيه مصنوعات الذاكرة من أطر الاهتمام والتقييم والاستخدام"، وحتى لا نقع في فخ المسميات هناك نسيان صحي لتجديد حياة التذكر وهناك سياسات التناسي المتعمد كجريمة وطنية وخيانة للألم العام للذاكرة الوطنية، فالذاكرة يتم بناؤها بشكل فعال من قبل أبطال الحاضر، وليس مجرد استخراجها من الماضي "، هنا يقترح أمبرتو إيكو (U. Eco) بأن الذاكرة

العامة تستجيب للماضي من خلال تفسير تلك الأحداث والاستجابة لها في الوقت الحاضر؛ حيث تشكل الحقائق السياسية في الوقت الحاضر "عملية إعادة بناء الذاكرة العامة، لأن النسيان، كخيار تداولي وعام، يمكن تأطيره كممارسة من أجل الصالح العام، فالمقصود هو إعادة تفسير الماضي وإعادة تشكيله بحيث يتم تنمية "منظور مجتمعي جديد للماضي"، من خلال عملية "الأعمال والكلمات والأفعال السابقة التي تخضع لتغيير جذري، وتفقد معناها وسلطتها السابقة"، وهذا ينطوي على عملية لا تنتهي من "كتابة وإعادة كتابة الذكريات كما تتشكل وخلق أحداث سردية جديدة مستذكرة، ونصوص ذاكرة جديدة"[30]، وهذا ما تريد أصوات "عدائية" للجزائر أن تستثمر فيه، خاصة وأن الجزائر أدركت لعبة الزمن اليوم وحروبه، فأصبحت بعض المنصات الرقمية وبأسلوب "تضليلي" تمارس لعبة "تزييف الأحداث" على أساس أنها من سياسات التناسي، إلا أن استراتيجية الإعلام الجزائري في الرد على هذه الحروب، تصنع للجيل المستديم فضاء للدفاع عن الهوية الوطنية من أي مساس بها.

وبما أن الذاكرة هي "بناء اجتماعي يمكن استخدامه ليناسب السياقات السياسية الحالية" فبالنسيان يمكن تشكيل هوية جديدة من خلال اختيار الجمهور "للتخلص من الذكريات التي لا تخدم أي شيء"، مثل إنهاء الحداد، ففكرة النسيان هي بمثابة فرع آخر من دراسات الذاكرة العامة التي تنظر إلى الذاكرة العامة باعتبارها منتجًا مسيّسًا للصراعات على السلطة. تسلط سياسة النسيان الضوء على فعل "التذكر الانتقائي، وسوء التذكر"، هنا يعتمد التذكر الانتقائي على تنظيم وإدارة وتوليد بعض الذكريات والتحف. يؤدي هذا إلى نسيان الجمهور للماضي والمستقبل من خلال "تفكيك وإعادة بناء المعاني والقيم والمؤسسات" التي "تنتج حالة شبه طبيعية من الواقع تنزع الشرعية عن التواريخ والذكريات البديلة"[31]، وهذا ما يشرح فكرتنا في

تقديم وصفة أخلاقية للإعلام لتجاوز خروقاته الحساسة، وبهذا المعنى، فإن سياسة النسيان تدرك أن أولئك الذين لديهم السيطرة على الذاكرة المنظمة لديهم القدرة على رواية القصة وإسناد أوصاف محددة للأشخاص والجماعات... مثل الأجندات الاستعمارية، يتم استخدام "خطاب الغياب" والصمت والأسطورة والإغفال عبر الإعلام المعادي والمستعمر وعبر منصاته من منصات "الذباب الإلكتروني" وخوارزميات فقاعات الترشيح.

- المحور الثالث: الإعلام وسرديات الأمة

تتضخم حياتنا بالأحداث بقدر تكاثر وسائل الإعلام، فحسب ميشال دو سيرتو (M. De Certeau): "يملأ السرد على الدوام أزمنتنا معربا عن وجودنا، فالسرد يغطي الحدث ويصنع أساطيرنا من الصباح وحتى يستعد الفرد للنوم، تمرر له رسائل نهائية قليلة تحت بوابات النوم"، هنا تعتبر وسائل الإعلام الفضاء الأمثل لنقل التاريخ الآني؛ ما جرى ويجري وسيجري ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت وسائل الإعلام فاعلة وشاهدة في الوقت نفسه[32]؛ وهنا قد تنزاح الميديا عن أخلاقياتها نحو رواق غير أخلاقي وظيفته تشويه الحدث عند أعلمته لأن الميديا احتلت التاريخ وجعلت من الحدث وحشا بسبب السرعة والأضواء، "تؤدي مصادرة التاريخ بالتعرف على الحدث بطريقة مغايرة إلى حروب الذاكرات عبر تبخيسه وتسريعه أو رفض الذاكرة له"، أو تعويض التاريخ بعلامات التاريخ فالأثر يدل على الامحاء، وهنا تصبح الحرب على الذاكرة بمثابة الحرب على التاريخ، وتضليل من أجل الذاكرة وذاكرة من أجل التضليل وهنا نلج فقدان الذاكرة عبر التضخيم وسحب الواقع من الذاكرة أي يشكل النسيان استراتيجية محايثة للحدث بل طرفا مشاركا فيه[33].

وإذ تتطلب في هذه الحالة أن يكون الإعلام خدوما لسرديات للأمة، كما تُروى وتُعاد روايتها في التاريخ الوطني والآداب ووسائل الإعلام والثقافة الشعبية؛ بأن يتم التركيز على الأصول والاستمرارية والذاكرة والخلود، والاهتمام المفرط بالتقاليد المخترعة أو الموضوعة كما يسميها هوبسباوم، والتقاليد الموضوعة التي هي مجموعة من الممارسات تحكمها قواعد ذات طابع طقسي أو رمزي، وتكون هذه القواعد مقبولة علنيا أو ضمنياً، وتسعى إلى غرس قيم ومعايير سلوكية معينة من خلال التكرار، وهو ما يعني التواصل مع الماضي، فهذه الممارسات تحاول تحقيق الاستمرارية مع ماضي تاريخي مناسب، والتكرار الإعلامي التقاليد الضاربة في القدم وأصولها يتم بحدثية التقاليد التي تخترع وتستحدث وتصبح مع الزمن جزءًا من شخصية أمّة ما. التركيز على الأساطير التأسيسية؛ والمعبرة عن أساطير الأمم وغرائبياتها، وهنا تتكون معطيات الهوية الوطنية التي تعرف في مجال السياحة الثقافية والتاريخية بهوية المكان (Place Identity)[34].

3-1 احتفائية الميديا:

يفسر تيار التعييد الاحتفالي الاحتفالية بالذاكرة والتاريخ ضمن نسخ "التكرار والإفراط الحدثي" للذاكرة العامة وهو ما يسمى بالذاكرة العيدية على اعتبار أن الإنسان كائن بيوثقافي يجب تعضيد حياته بالأسطورة والحنين والمذهب[35]. خاصة في ظل ما يسميه محمد الميلي بحروب التابع التاريخي ومغالطات المستعمر لابتلاع "الهويات الوطنية" ومقايسة، الهويات الرقمية للجيل الرقمي في تخليه عن هويته الوطنية وفق قبول التناقض أو ما يسمى بصيانة التنوع الثقافي الهائل الذي أنتجه شتات الإنسانية، وتغذية ثقافة عالمية مشتركة بين الجميع[36].

وكما يطارح محمد الميلي دائما، وفي معرض توظيف واستعمال الوقائع قبل أن تصبح تاريخا كشكل من أشكال صياغة التاريخ باستشراف ملغوم، وهو ما سعت إليه بعض النخب "اللاوطنية" الساعية إلى تلميع صورة الماضي الاستعماري مرة بمواجهة الحاضر بألفاظ من قبيل التجاوزات على مجازر التعذيب والقمع وإلغاء جريمة النظام الشامل ومرة بالاستشهاد بالصورة المشرقة للمستعمر لرسم سياسات المستقبل[37]، التي تدافع عنها الهويات الملغومة رقميا، كما أن تجزئة المجازر تحت طابع التجاوزات الفردية، وريبة اليقين الإنساني في إمكانية الاعتراف باللاإنسانية حال التأكد منها مستقبلا هو نوع من أنواع التاريخ الانتقائي وتعسف التاريخ، خاصة ما خاض فيه بيير نورا بمشروع (أماكن الذاكرة)، والذي يمكن اعتباره استعادة للفكرة الأثر، والذي يهدف إلى وصل الماضي بالحاضر، عبر إعادة ترتيب الزمن بواسطة آثاره التذكرية؛ إذ يرى في ذلك، شكلا من أشكال القطيعة الجديدة في كتابة التاريخ، والتي يمكن تسميتها، بعملية إعادة رسم التاريخ، شرح فرانسوا هارتوغ، بشكل أكثر تفصيلا، هذا الأمر في كتابه: تدابير التاريخانية، مركزا على مفهوم الحاضرانية[38].

"إن أسماء الأماكن يمكن أن تكون أكثر من مجرد تمييز أو تحديد للمكان، وأكثر من علامة مستخدمة لتمييز المواقع في التفاعلات الاجتماعية، بل هي محرك لإيقاظ ذاكرة أو جغرافيا أخلاقية تربط المكان بسلوك يُقتدى به؛ بحيث يصبح مجرد ذكر اسم هذا المكان موقظا للقصة الشهيرة ومتضمناتها الأخلاقية".

بول كونرتون - كيف يغزو النسيان ذاكرة الحداثة

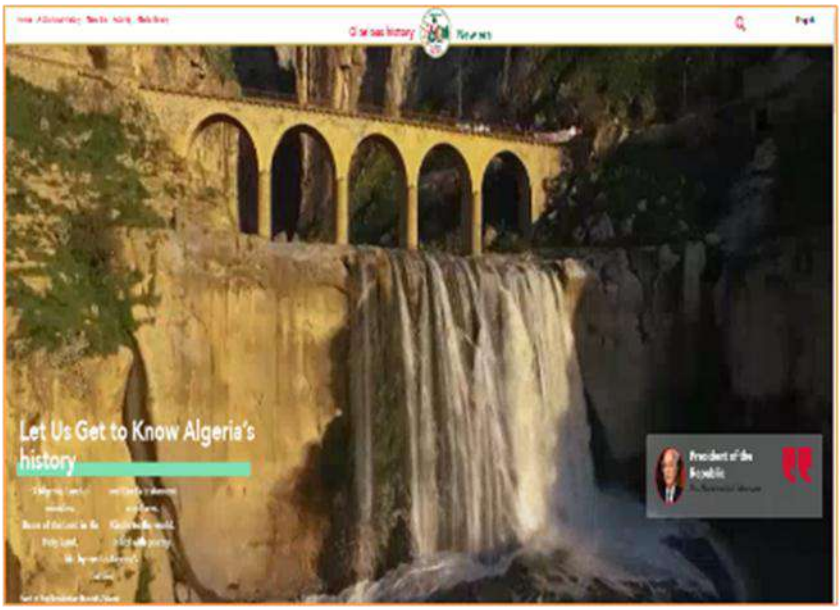

الشكل **03-04**: شعار قناة الذاكرة وموقع الجزائر المجيدة

- الشكل **05-06**:

صور ملاحم الجزائر "ألا فاشهدوا **2022**" وقبلة الأحرار **2024**"

- الشكل **07-08**: اهتمام وزارة الدفاع بأمن الذاكرة

2-2 الإعلام ومناعة الانعتاق:

تقع المانعة والانعتاق في زاوية حرجة من عقيدة "هزيمة ثقافة الاستعمار أو تصفيته" لأن إنسان العالم الثالث سيهزم فكريا بطريقتين: "إما وجوده داخل جماعات الطاغوت الاستعماري، أو سحق الذات ضمن جماعات تحررت من الاستعمار، فلكي يعترف بحقه في الوجود إما أن يكون غربيا أو بقيمهم أو لا فلاإنسانية خارج الذات الغربية، لهذا ربط المثقف فكرة تمجيد الإنسانية بتمجيد الاستعمار لأن المساواة الثقافية في نظرهم وحتى الخصوصية ستؤدي إلى كسل الثقافات وانغلاق القيم الإنسانية على المحلي[39]، وهنا يتوجب التعامل مع سياسات النسيان الرقمي بأنظمة الانعتاق كتصور كين بوث بأنه التحرر من كل أشكال العبودية، وليس المانعة لأنها ليست "لحظة" في دينامية مواجهة أو مقاومة تتحين الفرصة للانتقال إلى المبادرة؛ بل لحظة في مسار تراجع لا نهائي، يبقى المانع خلاله مُندارا عن العدو، غير ساع إلى إمساك زمام المبادرة. ولأن المانعة مسار تراجع لا قرار له، فالمانع يكون هشا هنا، وعليه فإن سياسات المانعة هي في الوقت نفسه سياسات تعسف وقبض على الداخل، الأشد تضليلا في إيديولوجية المانعة أنها تطرح خيارين لا ثالث لهما: إما مجابهة العدو أو الاستسلام له[40].

لذا يتوجب علينا إدراك هذه الثلاثية: المقاومة (Resistance) والمعاوقة (Reactance) والمانعة (impedance).

وفي الحقيقة قدم اشيل مبمبى (Achille Mbembe) في سياسات العداوة وصفة أنثروبولوجية وهوية ذكية للوقوف في المنطقة الآمنة بين الذاكرة والنسيان، عبر فهم العدو وسياسته المضللة للتاريخ والذاكرة، خاصة وأنه يحاول باسم الديمقراطية والإنسانية العالمية العيش والاستدامة باختلاق العداوات وإنتاج الأعداء وتعيينهم وإبادتهم من أجل ديمومتها، وفي صيدلية

فرانز فانون المنشغل بالإنسان تتجلى سيكولوجية المستضعفين عبر ميلاد سياسات العداوة (Politiques De L'intimité) التي تقوم على تمييز العدو من الصديق، كالتي كان يقوم بها المستعمر بتوظيف سياسات الرعب والكراهية خاصة ضد العرب والزنوج ضحايا العنصرية لأجل بقائها[41]، وخاصة الاستثمار في فكرة نهاية التاريخ ونهاية الإنسان وهذا لتأسيس تاريخ بلا إنسان وإنسان بلا تاريخ، هذا الخوف المعمم مرده اختلاق الغياب، ولن يكون الأمر سوى بالاستثمار في النانو عنصرية هذا التنويم المغناطيسي للذات البشرية المندمجة في الآلة القابلة للتسلل وسرعة المعالجة، الحياة المعدلة روبوتيا، حياة التدفقات الإلكترونية أو فضاء التدفقات السائلة، مقايسة عليها تتجلى سياسات العداوة في مواقع التواصل الاجتماعي من خلال خطابات الكراهية التي تقودها (gafam) والاستثمار في المجتمعات المجروحة أنثروبولوجيا بالاستعمار وغزة خير مثال على ذلك[42].

وإذ تعمل سرديات "قدرة البحث التاريخي" على التأثير ايجابا في عمل الذاكرة وترسيخ بناء مفاهيم الهوية الوطنية من خلال حروب الذاكرات، فإننا لا يجب أن ننسى أن إنكار الهزيمة والصمت والامتناع عن الحزن هو شكل من أشكال رفض الذاكرة (memory refuse)، هكذا تاريخ الحروب والمعارك والثورات، تم إقحامه بهذا النوع من الدراسات المجددة في مجموع التساؤلات الاسطوغرافية المعاصرة؛ لأجل فترة عودة تأويلات الحدث؛ خاصة وأن الإعلام وبوظيفته الرابعة القائمة على الحفاظ على الإرث الثقافي للمجتمعات بإمكانه حمل الهوية الحكائية للعمل التاريخي[43]، وخير مثال على ذلك "احتفائية رفات الشهداء"، انطلاقا من الآثار التي تركتها في الذاكرة الجماعية الأحداث، والرجال، والرموز، وشعارات الماضي. إنها لعبة استرجاع الأحداث، كما يقول بيار نورا في أماكن الذاكرة هي "إعادة رسم التاريخ"، وفي زاوية كونرتية إن تتبعا للهوية الوطنية ومدى استمراريتها،

من خلال تعاقب الأجيال يمكن في إدارة الأمكنة والأزمنة والمباني التذكارية والمتاحف[44].

- الوصفة الأخلاقية:

"إن الذاكرة حارسة الزمن، لا تحتفظ إلاّ باللحظة..."

غاستون باشلار - حدس اللحظة

تقف الوصفة الأخلاقية للميديا في السطو على الذاكرة برفض الذاكرة السائلة، والاهتمام بالذاكرة الملحمية عبر أدوات الجيل الرقمي مثل الذاكرة الصوتية للثورة، وتوظيف جماليات المعاناة والألم، والاهتمام بقوة الأمكنة والأزمنة، أو ديكودراما الفضاء التاريخي، أي حكائية الزمان والمكان جماليا وتراثيا، مثل الأماكن التذكارية هي في حقيقتها أماكن تشحن الذاكرة بقوة (Powerful memory places)، فكما يقول كونرتون "إذا أردت أن تجعل مكانا يستقر في الذاكرة فاحرص على ربطه بخوف وتهديد ينعشان النسيان الثقافي"[45].

حتى لا يصبح الماضي "سلوى ظرفية" نتيجة لإضعاف دور الماضي والإرث في تشكيل الهويات الاجتماعية. يتوجب الاهتمام بفن إدارة الحنين والاهتمام بأصالة الوجهيات ونخوة صوت الثورة المناسب لخشونة القضية، خاصة وأن التلاعب بالوجوه أصبح مقترنا بحروب المخيال الشبكي الرقمي للذاكرة البصرية، الذي يتلقى صورا مزيفة ومشوهة ومحرفة باسم الترميم والتلوين والتعديل بالنهاية هي علاقة للذاكرة مع الآخر على قولة لوفيناس، الرامية لتشويه رموز الثورة، وحروب المكساج أو التوليف كتضليل رقمي تاريخي، فخطوط الزمن التجاعيد والنتوءات الخشنة مورفولوجيا هي من عماد ورشات الهوية التي تؤسس لماض هوياتي بدل الترقيع الناعم.

إضافة إلى الاهتمام الإعلامي بالإفراط الحدثي لأي استفزاز تاريخي من المستعمر باسم تمجيد الاستعمار، وأسطرة الأمكنة بالتسميات التاريخية لأن الشوارع هي مطارح للذاكرة، وكذا الاهتمام بمكتبات الذاكرة وإننا نشيد في هذا المقام بما تقدمه وزارة المجاهدين وذوي الحقوق من مساهمات ثمينة لكتابة التاريخ وإحياء الذاكرة من خلال تسجيل الشهادات، والتوثيق للأحداث والوقائع، في جزائر تتجه نحو ترسيخ ثقافة العرفان، وتمتين اللحمة الوطنية، وتقوية وتحصين الجبهة الداخلية في عالم مفتوح على الاضطراب والتقلبات.

واهتماما بمشروع بناء الذاكرة المقاومة، وتثبيت الذات كما يقول مارك أوجيه "إن ما نبحث عنه ونحن نجمع بإيمان الشّهادات والوثائق والصور وكل المظاهرِ المرئية "لَا كان"، إنما هو اختلافنا، وفي مشهد هذا الاختلاف يوجد التشظّي الفجائي لهويةٍ مفقودة.. ولسنا نبحث عن تكوينٍ، وإنما عن إبانة "من نحن" في ضوء "ما لم يعد وضعَنا"[46]، فإن التقانة يجب أن توظف كأدوات لجيل يعيش إعادة العرض (replay) ليكون هدفها تجويد الذاكرة، وهذا ما يعكس شعار الجزائر في ستينية الاستقلال "تاريخ مجيد وعهد جديد"، فجودة الذاكرة الشخصية، وإتاحتها وإمكانية الوصول إليها، واستدعاؤها لها تأثير عميق في الكيفية التي يفهمون بها معنى وجودهم.

- الخاتمة:

لأن تسييس الذاكرة حول ما يجب تذكره ونسيانه أصبح من صلاحيات الحروب الرقمية، وتهديدات الميتافيرس عبر ثنائية الوفرة والندرة، فسيكون بمثابة التغاضي عن التحدي الكبير الذي يواجهنا هو آليات الانخراط في العمل التواصلي للذاكرة العامة، وهو ما "تكشف فلسفة الاتصال عن سردياته في اللحظة التاريخية الحالية وضمن موقف تاريخي معين"[47]،

ويمكن معاينة هذا التحول التاريخي والاجتماعي على جميع المستويات. أين افتتح عصر التضليل الرقمي إقحام فواعل مهددة لوضوح المشهد، بالجمع بين المتناقض والمتعارض، ولعبة تعميم لعبة استبدال الجميل والبذيء، واليمين واليسار في السياسة، والحقيقي والمزيف في الإعلام والضروري وغير الضروري على مستوى الحياة اليومية، والطبيعة والثقافة، إنها بداية نهاية المعايير الإنسانوية الخاصة بالقيمة كما يقول بودريار[48]، أي معايير الحضارة الحالية لصالح نظام الصور والدلائل، لقد أصبح كل شيء لا يقينياً داخل هذا النظام العام القائم على استراتيجية التحييد وهذه هي الفوضى الكبيرة للرأسمال الروحي. إلا أننا أمام مساءلة أخلاقية لعهد ونصيحة ديدوش مراد "إذا كتبت لنا الشهادة فحافظوا على ذاكرتنا".

- الهوامش:

1- جان بودريار (تر) منير الحجوجي، أحمد القصوار، **الفكر الجذري: أطروحة موت الواقع**، دار توبقال، المغرب، **2006**، ص**43**.

2- في هذا الباب من التضليل البصري للتاريخ، يتخوف تيار النسيان الثقافي من البعد الفلسفي للأثر، وكيفية التلاعب به رقميا، بسبب أننا مجرد مستندات رقمية تترك آثارها الرقمية في خوارزميات مؤطرة، خاصة وأن **الأثر بوابة النسيان لأنه** ما يقبل الامحاء، ففيه ما يتنافى والحضور، والأثر هو أن الأثر قد يقود إلى انزياحات كبيرة فمن جهة ويعني ذلك بنية تحيل على الآخر"! هو دال ومن جهة أخرى له قابلية على الزوال السريع. وفي اللغة العربية نجد أن "الأثر" يفيد بقية الشيء وما بقي من رسم الشيء "الأثر" بقدر ما يتصل بـ الشيء فإنه يفصل عنه، يورد عبد الله الغذامي: "الأثر أصلا ليس هو الشيء، وإنما ما ينطبع فيما هو خارج الشيء. ولا يجتمع الشيء والأثر معا. **المتاحف هي بوابة النسيان والذكرى في أن واحد** لم تعد حاضرة حسيا فقد تلاشت في الزمان وبقي الاتجار المكاني، راجع: نزار شقرون، **شاكر حسن آل سعيد، ونظرية الفن العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، **2010**، ص**282**.

3- ميشيل لكروا،(تر) أمين كنون، **عبادة المشاعر**، إفريقيا الشرق، المغرب، **2017**، ص**16**.

4- جنة سماعين، **استعادة الجزائر لرفات شهدائها: التاريخ والذاكرة في محيط السيادة الوطنية**، مجلة انزياحات، العدد **04**، جويلية **2020**، وزارة الثقافة والفنون، الجزائر، ص**20**.

5- شوقي العلوي، **الاتصال السياسي: النظريات والنماذج والوسائط**، مركز النشر الجامعي، تونس، **2017**ص ص**232-237**.

6- الجيل زالفا (Zalpha) تدمج بين الجيلين (Zillennials Z and Alpha) الموسوم أيضا بجيل التمرير (scrolling) يوصفه مجايلة بين مواليد من **1980** إلى **2006**، أي حتى الجيل (Y / Millennials) وهو جيل الألفية وجيل غوغل (Google Generation) وجيل واي (Generation Y)، Z From ZOOMERS , see: Mark McCrindle, **The ABC of XYZ: Understanding the Global Generations**, National Library of Australia, Australia, **2014**، راجع:

Maarten Leyts, **GENERATION ZALPHA Connecting with the Next Micro-Generation**, LannooCampus Publishers, The Netherlands, **2023**, p: **16.**

وكيت كراوفورد (Kate Crawford) وبينلوب روبينسون (Penelope)، **ما وراء الأجيال ووسائل الإعلام الجديدة**، مؤلف جماعي: **إعلام جديد تكنولوجيا جديدة** لـ: (John Hartley) وآخرون، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، **2018**، ص**246**.

7- **GAFAM or GAMAM**: Google - Apple - Facebook / Meta - Amazon - Microsoft.
F- BRANDS: Facebook - Instagram - Messenger - WhatsApp - Oculuc - Mapillary " -Workplace - Portal - Diem **NATU**: Netflix, Airbnb – Tesla – Uber.

8- ميشال لكروا، المرجع السابق، ص ص**17، 18**.

9- كيت كراوفورد (Kate Crawford) وبينلوب روبينسون (Penelope)، **ما وراء الأجيال ووسائل الإعلام الجديدة، مؤلف جماعي**: إعلام جديد تكنولوجيا جديدة لـــ (John Hartley) وآخرون، لمجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، **2018**، ص**246**.

10- نفس المرجع، ص**239**.

11- S. Proulx et A. Klein, dir, **Connexions. Communication numérique et lien social,** Presses universitaires de Namur, **2012**, p: **05-06**.

12- عبد الغني عماد، **الثقافة وتكنولوجيا الاتصال، التغيرات والتحولات في عصر العولمة والربيع العربي**، دار مجد، بيروت، **2012**، ص**98**.

13- المصادر مرفقة بالصور.

14- Voir, Serge Guérin: "Eloge de l'intergénération": https://www.notretemps.com/famille/intergeneration/eloge-intergeneration, i**161828**, date de navigation **10/02/2020** (**13:11**)

15- كمال بومنير، **مقاربات مقاربات في الخطاب النقدي لمدرسة فرانكفورت. من ماكس هوركهايمر إلى هرتموت روزا"**. دار الأيام، عمان (الأردن)، **2014**، ص**143**.

16- بول كونرتون (تر) علي فرغلي، **كيف يغزو النسيان ذاكرة الحداثة**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، **2016**، ص ص**65-66** و**160**.

17- حمدوش رشيد، مسألة **الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة**، دار هومة، الجزائر، **2009** ص ص**227، 228**.

18- نفس المرجع، ص**228**.

19- نفس المرجع، ص**212**.

20- سياسات النسيان والذاكرة موضوع هوياتي سياسي وطني لا علاقة له بالحق في النسيان الرقمي الذي يقام اليوم كحق من الجيل الرابع في إطار نسيان المعلومات الرقمية للمستخدمين.

21- Kelly Errera & Sarah M. DeIuliis (**2023**) Public Memory: The Politics of Remembering and Forgetting, Southern Communication Journal, **88**:**1**, **53**-**66**, DOI: **10**.**1080**/**1041794**X.**2022**.**2139407**

22- مفهوم أتى به إيريك إريكسون (Erik Erikson) للتعبير عن المرحلة النفسية الاجتماعية التي تتحكم في الحدود الفاصلة بين عقل الطفل والمراهق، أي أخلاقيات الطفولة والبلوغ، الأخلاق التي يتعلمها الطفل، والأخلاق التي يجب أن يطورها البالغون، راجع، المرجع أدناه، ص**70**.

23- كيت إيكورن (تر) عبد النور خراقي، **نهاية النسيان: التنشئة بين وسائط الاتصال الاجتماعي**، عالم المعرفة، الكويت، **2023**، ص ص**20-28**.

24- غوثي عطا الله، **الاغتراب القيمي والمخيال الإعلامي، قراءة في تأثيرات وسائل الإعلام**، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، العدد الثامن السداسي الثاني **2016**، الجزائر، ص**92**.

25- هشام كنيش ، **تعبيرات ثقافية على منصات التواصل الاجتماعي بين استعمال الدين وتشكيل الهويات**، مؤمنون بلا حدود لدراسات والأبحاث، المغرب، **2018**، ص**06**.

26- كيت إيكورن، المرجع السابق، ص**23**.

27- كوركين ميكيليان (تر) رضا زيدان، **الاتجاهات الحديثة في فلسفة الذاكرة**، منشورات نادي الكتاب، الرياض، **2018**، ص**361**.

28- كيت إيكورن، المرجع السابق، ص**63**.

29- نفس المرجع، ص**68**.

30- Kelly Errera, op, cit, p**54**.

31- Loc, cit.

32- خالد طحطح، **عودة الحدث التاريخي**، دار توبقال، المغرب، **2014**، ص**124**.

33- جان بودريار، المرجع السابق، ص**46**.

34- إيريك هوبزباوم وتيريس رينجر (تر) أحمد لطفي، اختراع التقاليد: دراسة في نشأة التقاليد ودوافعها وتطوراتها، دار الكتب الوطنية، الإمارات العربية المتحدة، **2013**، ص**7**.

35- مريم ضربان، **سياسات النسيان الرقمي في حروب الذاكرة**، مداخلة مقدمة للملتقى: السياسة الإفريقية لفرنسا، التحديات الرهانات والمآلات، **11** فيفري **2024**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

36- محمد الميلي، حق المعرفة وحق الأمل، مؤسسة الضحى، الجزائر، **2009**، ص**196**.

37- نفس المرجع، ص**190**.

38- خالد طحطح، المرجع السابق، ص**124**.

39- محمد الميلي، المرجع السابق، ص**179**.

40- ياسين الحاج صالح، في أصل -الممانعة- ونظامها وإيديولوجيتها، وازدواج وجهها، تاريخ الاطلاع وساعته **17:12** (**10**/**02**/**2024**)

https://www.mafhoum.com/press**9**/**289**C**34**.htm

41- اشيل مبمبي (تر) ميلود طواهري، **سياسات العداوة**، دار ابن النديم، الجزائر، **2019**، ص**09**.

42- نفس المرجع، ص ص**55-88**.

43- مريم ضربان، المرجع السابق.

44- نفس المرجع.

45- بول كونرتون، المرجع السابق، ص**58**.

46- أوجيه مارك (تر)، ميساء السيوفي، **اللاأمكنة، مدخل إلى أنثروبولوجيا الحداثة المفرطة**، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المنامة، **2018**، ص**31**.

47- Kelly Errera, op, cit, p: **62.**

48- جان بودريار، المرجع السابق، ص**07**.

بعض صور التجني المتعمّد على تاريخ الجزائر المجيد بالتحريف والتزوير

✍ الأستاذ الدكتور: بشير سعدوني

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله – الجزائر

- تاريخ الإرسال	- تاريخ القبول	- تاريخ النشر
2024/07/25	2024/07/29	2024/07/31

- الملخص:	- Summary:
تناول المؤرخون الفرنسيون بالدراسة تاريخ الجزائر، بمختلف مراحله. ولم يكن هدفهم من ذلك نفض الغبار على أحداثه المغمورة، والتعريف بها، بل بالعكس تماما سعوا بكل ما أوتوا من كفاءة بحثية، وبراعة علمية لتشويهه، وطمس معالمه، والنقاط المضيئة فيه، وإبرازه على أنه سلسلة من الصراعات والهزائم المتلاحقة، بل وصل بهم الأمر لنفي وجود هذا التاريخ أصلا، فالجزائريون -حسب زعمهم- لا تاريخ لهم، بل هم قبائل	French historians have studied the history of Algeria in all its stages. On the contrary, they sought with all their research competence and scientific prowess to distort it, blur its features and bright spots, and present it as a series of successive conflicts and defeats. They even went so far as to deny the existence of this history at all, as the Algerians - according to their claim - have no history, but are feuding and conflicting tribes with no common bond, brutal bandits and pirates, and an inferior race incapable of

civilisation. Of course, this article refutes these allegations and myths with conclusive evidence, highlighting the authenticity of Algerians and the depth of their history and civilisation.	متطاحنة، متصارعة، لا رابط يجمعهم، وهم قطاع طرق وقراصنة متوحشون، وأنهم جنس دوني غير قابل للحضارة. وطبعا، هذا المقال يفند بالدليل القاطع تلك المزاعم والخزعبلات، ويبرز أصالة الجزائريين وعمق تاريخهم وامتدادهم الحضاري العميق.
- Keywords:	**- الكلمات المفتاحية:**
French historians; Algerian History; Europeans; Pirates; Savages.	المؤرخون الفرنسيون؛ التاريخ الجزائري؛ الأوربيون؛ القراصنة؛ المتوحشون.

- مقدمة:

تناول الكثير من المؤرخين الأجانب عامة، والفرنسيين خاصة، تاريخ الجزائر بالدراسة والتمحيص والتحليل خلال حقبه ومراحله المختلفة، فألفوا فيه العديد من الكتب، ولم يكتفوا بالتاريخ السياسي، أو العسكري، بل تطرقوا إلى ميادين أخرى: الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية، الحضارية... إلخ استفاضوا في بعضها كالتاريخ القديم، خاصة المرحلة الرومانية، ومروا مرورا سريعا على بعضها الأخر كالمرحلة الإسلامية لأهداف أيديولوجية كولونيالية، القصد منها تشوية الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، وزرع التفرقة والشكوك لديه، زاعمين أن الحضارة الأصيلة، الوحيدة الجديرة بالعناية والدراسة هي الحضارة الرومانية اللاتينية، المسيحية، فلا حضارة قبلها ولا بعدها، ما عدا الحضارة الفرنسية وسكان هذه البلاد (الجزائر) من

جنس الفرنج واللاتينيين، وما عداهم فهم دخلاء، غزاء، وذلك لربط مصير الجزائر بفرنسا[1].

كما ادعوا أنّ "الإسلام لا يتماشى مع الحضارة، فأنّه عدو لكل تقدم"[2] وأنّ السكان لم يعتنقوه عن رضا واقتناع روحي، ولم يمارسوه عن عقيدة، وإنما هو عندهم نوع من التقاليد والفلكلور الذي يظهر في المناسبات[3]، وأنّ حكومة الأتراك في الجزائر كانت حكومة قراصنة جعلت القرصنة البحرية نظاما لها.

كما روجوا في كتبهم المدرسية أن سكان الجزائر باعوا مدينتهم مقابل "قصعة زلابية" أعطاها لهم الفرنسيون، والحقوا ذلك بصورة تبين عددا من الجزائريين تحلقوا حول قصعة زلابية[4].

ولم يكتفوا بذلك، بل زعموا أن العرب غزاه طارئون، أجانب، والإسلام دين أجنبي والعرب محتلون بالقوة للبربر المنحدرين من أصول أوربية لاتينية، لا تعرف سوى المسيحية الكاثوليكية دينا والثقافة الرومانية انتماء[5] بل بلغت درجة العنصرية ببعضهم إلى وصف الجزائريين بأنهم "جنس متوحش من الشياطين"[6] إلى غير ذلك من الترهات والمزاعم والأباطيل التي لا تستند إلى أي منطق تاريخي، موضوعي علمي، رصين، مجرد من الذاتية. بل إلى إيديولوجية استعمارية بحتة. ذكرها احد مؤرخيهم وهو "ستيفان غريل" في مقدمة كتابه "تاريخ الجزائر ومؤرخوها" بقوله: "يسطر لنا التاريخ واجباتنا وهي تتمثل في أن نكون أسيادا في كل مكان وإلى الأبد"[7]. ولكي يتمكنوا من ذلك دأبوا على إنكار وتشويه ،بل طمس تاريخ غيرهم من الأمم.

وبما أن مجال هذه الدراسة لا يتسع لمعالجة كل مزاعم المؤرخين الفرنسيين فسأتطرق إلى بعضها كعينات وفق مبدأ "مالا يدرك كله لا يترك جله" إذ سأكتفي بتناول المزاعم التالية:

أ- شرعية الاستعمار.

ب- الوحشية الفكرية، أو عدم قابلية الحضارة لدى الشعب الجزائري.

ت- كون الشعب الجزائري خاضعا قانعا لديه استعداد فطري متوارث لقبول التدخل الأجنبي وأنَه لا يثور إلاّ بدافع الجوع أو التعصب الديني.

- شرعية الاستعمار:

الأوربيون عامة، والفرنسيون خاصة، يدعون أنّ الاستعمار صار حقا مبررًا. وفي هذا قال "هانوطو" -وزير خارجية فرنسا سابقا-: "إن الاستعمار حق لكل جماعة بشرية، فإنه يكون أحد المتطلبات الطبيعية للأجيال الصاعدة التي توجه نظرها إلى الأفاق لتطير بعيدا"[8].

كما أن الاستعمار حق لأنه يعمل في صالح هذا المستعمر (بفتح الميم) الضعيف، المنهوك القوى الخامل، ويتولى الدفاع عنه، فهو بمثابة الوصي على حقوق محجوزة، بل وأكثر من ذلك فقد أصبح الاستعمار حتما ضروريا يفرضه منطق الحياة والوجود والصالح العام، ولا يجوزّ بأي حال من الأحوال، التخلي عنه، أو إهماله لسبب رئيسي وهو أنّ أراضي البلدان المتخلفة تحتوي على ثروات واسعة ومتنوعة من المواد الأولية الغير مستغلة من طرف الأهالي لعجزهم عن استغلالها الأمر الذي جعل البشرية قاطبة لا تنتفع بها رغم أهميتها وضروريتها، والواجب يحتم احتلال هذه الشعوب لاستغلال تلك الثروات، وطبعا، هذا العمل يعدَ عملا إنسانيا واجتماعيا، وعدالة بشرية،

لأن هذه الثروات ملك للإنسانية قاطبة، وليست حكرا على فئة دون أخرى[9]، وفي هذا يقول "جريمال هنري":

"... إن الثروات المخزونة من المواد الأولية توجد فعليا في الأرض خارج أوروبا لا يستغلها سكانها، وهذه الثروات ليست ملكا للشعوب الإفريقية والأسيوية فحسب، بل هي كنز جماعي للبشرية، بحيث أخذ الاستعمار على عاتقه استغلال وروجان منتوجات تلك (Debiles Population) الشعوب المستضعفة فلا هي تستغلها، ولا ينتفع منها غيرها، لا بموجب حق القوي، بل بموجب حق القوي لإعانة الضعيف"[10].

وهذا الطرح يؤكده أحد المعمرين الفرنسيين بقوله:

"... إن العربي يجب أن يلقى مصير المهزوم، فيجب أن يذوب في حضارتنا أو ينقرض... إن الحضارة الأوربية لا ترحم الحياة المتوحشة. إن قانون القوي يدفع الحضارة الأوربية لأن تمتصَ كل ما تسطيع هضمه وتسحق كلّ ما يشكل عقبة في طريقها"[11].

وبهذا المنطق انطلقت الدول الأوروبية بعد ظهور الثور الصناعية في احتلال البلدان المتخلفة وفرض "قانون الغاب" عليها ومن تلك البلدان الجزائر التي وقعت فريسة للغزو الفرنسي سنة **1830**م بحجة واهية تسمى "حادثة المروحة "[12] في حين أن الهدف الحقيقي يتمثل في البحث عن أرض جديدة غير أوربا لدفع عجلة اقتصادها والتخلص من مشاكلها، وتوسيع نفوذها، ونشر مسيحيتها، ليكون الشعب الجزائري ضحية هذا الطمع والجشع الاستعماري الذي ليس له حدود[13] .

- الاستعمار خدم الجزائريين:

ورغم ذلك، فهم يتبجحون بأن الاستعمار خدم الجزائريين، فشق الطرقات، وأقام الجسور، وأنشأ السدود، وفتح المدارس والجامعات، وبنى المؤسسات الصحية، والصناعية والخدماتية وغيرها، وهو ما جعل الجزائريين يفتحون أعينهم على نور الحضارة والرقي الإنساني، ويخرجون من غياهب ظلمات الجهل والتخلف، بل والوحشية التي كانوا عليها، وهو ما حدا بهم أيضا إلى إصدار قانون تمجيد الاستعمار يوم **23** فيفري **2005**م[14]، وكذا قيام أحد رؤسائهم السابقين وهو "فرنسوا هولند" بمناسبة ذكرى **8** ماي **1945**م إلى القول على الفرنسيين أن يكونوا فخورين بتاريخهم[15] وسار في نفس الاتجاه الرئيس "ايمانويل ماكرون" مشكّكا في وجود أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي سنة **1830**م قائلا: "هل كانت هناك أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي؟" صرَح بذلك يوم **30/09/2021**م أمام **18** شابًا فرنسيًا من أصول جزائرية في قصر الإليزيه.

وقد نسوا أو تناسوا أن كلَ ما قاموا به كان لأبناء الكولون وليس للجزائريين، بل أنهم بذلوا قصارى جهدهم قولا وفعلا لإبقاء الجزائريين متخلفين لا يستفيدون من أي انجاز حضاري. وهو ما يؤكده أحدهم وهو السيد أشياري (Achiary) نائب محافظ قالمة يوم **10** ماي **1945**م في تصريحه القائل:

"... يتم تجنيد الموظفين، العمال، المعمرين، المالطيين أو حتى الإيطاليين لأجل طرد هؤلاء الحفاة الذين يتجرؤون عن الحديث عن الكرامة الإنسانية، والذين لا يخفون طموحهم بأن يصبحوا مثلنا يعيشون مثل البشر في أرض الجزائر التي ينبغي أن تبقى ملكا لنا إلى الأبد"[16].

وقد تمكنوا فعلا من طرد السكان الجزائريين إلى المناطق الفقيرة، وجردوهم من المرافق الضرورية للعيش الكريم ومنعوهم من الاستفادة من المرافق الضرورية للحياة، وقد شهد شاهد منهم وهو المؤرخ شنرى بقوله: "إن الاستيطان الغربي في الجزائر لم يكن من الممكن أن يتحقق إلّا على حساب السكان الأصليين"[17].

كما أصدروا العديد من القوانين والمراسيم منذ أن وطئت اقدامهم أرض الجزائر سنة **1830**م لتحقيق هذا الغرض يمكن الإشارة فقط الى بعضها كقانون **1834**م الذي ألحق الجزائر بفرنسا، وقانون **1848**م الذي أعلن من خلاله مجلس النواب الفرنسي أن أرض الجزائر قطعة طبيعية من فرنسا وقانون التجنيد الإجباري **1912**م الذي ساقت فرنسا بواسطته **400** ألف جندي خاضت بهم غمار الحرب العالمية الأولى وقتل منهم **80** ألف مقاتل جزائري في هذه الحرب التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل كما يقال.

- الوحشية الفكرية أو عدم قابلية الحضارة لدى الشعب الجزائري:

كانوا يروجون بأنّ الجزائر بلد متخلف، منحط وأهله، بعيدون عن المدنية. وأن العربي (أي الجزائري) جنس غير قابل للحضارة. وأنّهم لم يعرفوا كيانا مستقلا أبدا في تاريخهم. وحين نبحث في التاريخ نجد سلسلة متصلة الحلقات لاحتلال الأجانب هذه البلاد، إن الفرنسيين خلفوا احتلال الأتراك الذين خلفوا احتلال العرب، الذين خلفوا احتلال البيزنطيين، الذين خلقوا احتلال الرومان، وهؤلاء خلفوا احتلال القرطاجيين[18]، وهذا الوضع يفسره قوتي (E. F. Goutier) بأن سكان هذه البلاد بهم عجز متوارث للاحتفاظ بالاستقلال"[19].

وقد كانت القرصنة ضاربة أطنابها على سواحل الجزائر. وأن الجزائريين يرتزقون فقط بنهب أموال الأوربيين[20] لهذا فقد جاء الأوربيون لتمدين الأهالي واخراجهم من حالة الوحشية التي كانوا يتخبطون فيها[21] وأن "العربي (المقصود الجزائري)... يلبس أطمارا باليه، وأسمالا ملطخة مرقعة... ضعيف، مريض، يحمل جراثيم الأوبئة، وينشر الأمراض الوافدة، غير مؤتمن، لا يمكن أن يسترسل إليه في أي أمر"[22].

بل وأكثر من ذلك فقد اعتبروا الجزائريين أغبياء، سذجا، متخلفين عقليا، ليس لهم الاستعداد والقابلية للتزود بالعلوم والمعارف واستيعابها، وأنّ أي محاولة من طرف الفرنسيين "المتحضرين" في هذا المجال لا فائدة منها.

بل هي مضيعة للوقت والمال والجهد، حيث صرح السيناتور موغا (M.Mouguin) أنه أقام مدة طويلة في الجزائر، ولم ير الجزائريين متعطشين للتعليم[23]. وهناك من رأى أن تعليم الجزائريين القراءة والكتابة يعتبر من الأشياء الكمالية وتعليم أكثر من هذا قد يجعلهم في درجة لا تليق بهم[24].

ولتنفيذ ذلك أعلن المجلس الأعلى للجزائر سنة **1894**م أن العربي جنس دوني، غير قابل للتربية ونتمنى أن يتم إلغاء التعليم الابتدائي الخاص بالأهالي، وقد جدّد رؤساء بلديات الجزائر هذه الأمنية أكثر من مرة.

وتطبيقا لهذه الأحكام الهدامة المغرضة اجتهدوا في حرمان الجزائريين من نور العلم والمعرفة. فقاموا بإغلاق المدارس والكتاتيب، والاستيلاء على الأوقاف، وأظهروا العداء تجاه شيوخ الزوايا مثل اعتقالهم للشيخ الشارف بن طكوك شيخ زاوية طكوك. كما اصطدموا بالسنوسية خلال فترة التسعينيات[25]، وقاموا بإصدار المراسيم التي تقضي بعدم فتح المدارس العربية إلّا برخصة تمنح من طرف الحكومة الفرنسية[26]. هذا بالإضافة إلى

إصدار عدة قوانين في هذا الاتجاه مثل مرسوم (Decret chautemps) شوطان نسبة إلى واضعه وهو وزير الداخلية الفرنسي في ذلك الوقت، وقد نصَ على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية لا يجوز تعليمها في مدارس التعليم سواء حكومية أو خاصة إلاّ على هذا الأساس (أنها لغة أجنبية) كما اعتبر قرار تعليم العربية ونشرها بين الجزائريين محاولة عدوانية لصبغ الجزائر بالصبغة العربية[27].

وطبعا الهدف من كل ذلك هو تجهيل الجزائريين لقناعتهم التامة أن الشعب الجاهل يسهل انقياده، عكس الشعب المتعلم الذي يكون صعب المراس، رافضا للعبودية، ساعيا لتحطيم أغلالها، تواقا للحرية وعاملا لتحقيقها.

وقد نجحوا فعلا في تجهيل الشعب الجزائري، فقد كان الجزائريون قبل الاحتلال متعلمين كلهم، تقريبا يقرأون ويكتبون ويحفظون ما تيسَر من القرآن بفضل دور العلم العديدة والمختلفة التي كانت متواجدة في كل مكان من مدارس ابتدائية، وثانوية، وعالية، وزوايا، وكتاتيب، ومساجد تدرس بها مختلف العلوم تضاهي أو تفوق، في بعض الأحيان، دروس الجوامع الكبرى في المشرف كالجامع الأموي في دمشق، والحرمين الشريفين وجامع الأزهر وغيرها[28].

لكن بعد الاحتلال أصبح الجزائريون أميين نادرا ما تجد في وسطهم من يحسن العلوم البسيطة، فضلا عن العلوم العصرية إلاّ من رحم ربي.

- الردَ على مزاعم المؤرخين والسياسيين الفرنسيين:

للرد على مزاعم المؤرخين والسياسيين الفرنسيين أقول أنّ كل تلك الادعاءات لا أساس لها من الصحة، الهدف منها تبرير احتلالهم لهذا البلد وقهره وتجهيله.

- بالنسبة للنظافة:

نجد أن الجزائري متشبع بالإسلام ومتشبث به، مطبق لتعاليمه السمحاء وقد أمر الله تعالى بالنظافة في عدة آيات منها قوله تعالى: (وثيابك فطهَر) [سورة الشورى، الآية: **04**] وقوله تعالى: (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد) [سورة الأعراف، الآية: **31**]، وسار في هذا الاتجاه رسول الله ﷺ فسنَ للمسلمين النظافة في أحاديث كثيرة منها، على سبيل المثال قوله: (الطهور شطر الإيمان) [حديث صحيح، رواه مسلم] أي أنه ربط بين الإيمان والنظافة كما قال ﷺ: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها فإنه لا يدري أين كانت يده) [حديث صحيح، رواه مسلم].

وبذلك أقرّ علماء الإسلام أنّ النظافة تساوي التوبة، وهي أمر ديني كما أنها شرط لصحة الصلاة التي هي عمود الدين.

وفي المقابل فإنّ الفرنسيين الذين كانوا ينتمون إلى كنيسة رهبانية عاتية لدرجة أن التقوى والزهد في تلك الرهبانية هو البعد عن الطهارة والايغال في النجاسات والمبالغة في تعذيب الجسد. وقد روى المؤرخون الأوربيون، ومنهم الفرنسيون، في ذلك العجائب والغرائب، حيث كانوا يعدون طهارة الجسم منافية لنقاء الروح ويتأثمون من غسل الأعضاء حيث يقول الراهب بوسيبيس أن الراهب أنتوني لم يقترف إثم غسل الرجلين طول حياته. وكان الراهب إبراهام لم يمس وجهه ولا رجليه الماء خمسين سنة"[29]. وكان بعض الرهبان لا يكتسون دائما، وإنّما يتسترون بشعرهم الطويل ويمشون على أيديهم وأرجلهم كالأنعام وكان أكثرهم يسكنون في مغارات السباع والآبار النازحة[30].

- الجانب الحضاري:

أما فيما يخص الجانب الحضاري فقد شهد الجزائريون قيام العديد من الحضارات كالحضارة الأمازيغية التي ما تزال أثارها ماثلة للعيان فيما يعرف بحضارة الطاسيلي التي تعد من أقدم الحضارات الإنسانية، فهي أقدم من الحضارة الفرعونية بكثير، وأقدم من كل الحضارات الأوربية، وهي واقعة في الجنوب الشرقي للجزائر في صحراء "جانت" يعود تاريخها التي نحو ثلاثين ألف سنة فقد أدرجتها اليونسكو سنة **1982**م إرثا حضاريا عالميا.

وهناك أيضا حضارة تلمسان العريقة وبجاية وبسكرة وتهرت وغيرها، وقد قدّمت للإنسانية في حينها أروع النماذج في جلّ الميادين الفكرية والعلمية والعمرانية.

والجزائر كما يقول المفكر مولود قاسم نايت بلقاسم: "أقدم وأعرق وأثل وأكثر تاريخية من فرنسا بل وحاربت أمها روما وكم أذاقتها وجرعتها الويلات"[31]، "إن تاريخ الجزائر يعود إلى ما يقرب من أربعة وعشرين قرنا وليس إلى ستة عشر قرنا فقط الذي هو حال فرنسا"[32]، ويذكر أن الجزائر اعترفت باستقلال أمريكا وعقدت معها المعاهدات واعترفت بالجمهورية الفرنسية الأولى في إبانها، وأقرضتها مالا نقدا وذهبا وقمحا... وعقدت معها أكثر من ستين معاهدة وميثاقا واتفاقا بين **1534**م و**1830**م وعقدت مع دول أوربية كثيرة معاهدات ومنها بريطانيا"[33]، وهذا الجانب الحضاري العريق يؤكده أحد المؤرخين الفرنسيين وهو بولارد (Poulard) بقوله:

"كانت الجزائر في مضى تضم معاهد علمية عظيمة... في الفلسفة والعلوم والطب وقواعد اللغة والقانون الإسلامي وعلم الفلك... كل هاته العلوم يقوم

بتدريسها أساتذة كبار من الجزائر. كما كانت بها مدارس متخصصة في القضاء الشرعي والعلمي"[34].

وقد ظلّ ذاك الفكر الحضاري متأصلا في أذهان الجزائريين عقيدة وممارسة، حتى في أشدّ الأوقات قساوة ومحنة وقت الحرب. فحين كان الجيش الفرنسي "المتحضّر" يقوم بتعذيب وحرق ودفن الأسرى أحياء، أو قتلهم والتمثيل بجثثهم نكاية بهم. قال الأمير عبد القادر للأسرى: "لم يعد عندي طعام أقدمه لكم، لا أريد أن أقتلكم، لذا فإني أطلق سراحكم"[35]. وقد تخلق بأخلاقه وسار على دربه مجاهدو جيش التحرير الوطني، فقد صرّح بعض الأسرى الفرنسيين للصحافيين يوم **19** أفريل **1959**م بعد أن أطلق سراحهم قائلين: "قبل ذهابنا قال لنا سكرتير الولاية الثالثة: (... إننا نطلقكم ليس من أجل الدعاية في الخارج، ولكن نرجع إليكم حريتكم بدافع إنساني)"[36].

وهنا أريد أن أتساءل: من هو الوسخ القذر؟ الذي يلبس أطمارا بالية، وأسمالا ملطخة؟ أهو الذي يأمره دينه بالغسل مرة في الأسبوع على الأقل، والوضوء خمسة مرات في اليوم، أم ذاك الذي يتباهى بأن الماء لم يمس وجهه، ورجليه طوال عمري؟

ومن هو الجاهل أهو ذاك الذي يؤمن بعقيدة أول سورة نزلت بها هي سورة "اقرأ" أم ذاك الذي يخضع لكنيسة تحارب الحركة العلمية، فأقامت من أجل ذلك "محاكم التفتيش" فجعلت تبحث عن العلماء وطلاب العلم وتلاحقهم في كل مكان وحكمت عليهم بالهردقة (الزندقة والكفر)، فاستحلّت دماءهم وأموالهم وتبنّت كتاب "الأمير" لميكيافلي دستورا، تم أقامت حضارة من ركائزها احتقار الشعوب واستعبادهم وتسخيرهم وهدم البيوت فوق رؤوسهم والتباهي بقطع الأعناق، والاستيلاء على الأزراق دون

وجه حق، وحوّل المرأة إلى سلعة مباحة لكل راغب، متخذا سلوك الحيوان قدوة، وقانون الغاب معيارا، والفساد الأخلاقي والإباحية منهجا.

أم ذاك الذي التزم بالقيم الإنسانية "مبدؤه" الناس سواسية كأسنان المشط، وحين يثور فإنما يفعل ذلك دفاعا عن سيادته وحفظا لشرفه ودرءا لمظلمة؟ إنه مجرد سؤال برئ لا أكثر ولا أقل.

- نفي البعد الوطني:

ادعى المؤرخون الفرنسيون أنّ كلّ الانتفاضات والمقاومات والثورات الجزائرية التي حدثت خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين والتي تجاوز عددها مائة وستون (**160**)[37]، لا تحمل بعدا وطنيًا إنما هي ردود فعل أنية عن حدث معين، أو رغبة في الزعامة وإظهار المكانة، وإن أبدى الجزائريون أيّ حركة أو عصيان مهما كان نوعه، فلا يكون ذلك إلاّ لإحدى السببين.

1- السبب الأول:

عبارة عن رد فعل لما يصيبه من فقر مدقع، وجوع، وبؤس شديد، وحالة اجتماعية أضحت لا تطاق فيعبّر عن عدم رضاه عن تلك الحالة بعصيان، أو تمرد، أو انتفاضة لجلب الانتباه، فإذا ما أستجيب للحد الأدنى من مطالبه تلك رضي واستكان وعاد لخضوعه وخنوعه واستسلامه، وطاعته العمياء للمحتل الأجنبي.

"فالأمير عبد القادر لم يكن بطل جنسية عربية في الجزائر، لأنها لم توجد، ولم يكن سياسيا متجددا، يهدف إلى إيصال الحضارة الأوربية إلى مواطنيه الذين كانوا (نصف بربر) ولكنه كان مرابطا طموحا، أراد أن يحل نفسه محل الأتراك واستغل لذلك غفلة الفرنسيين وشجاعته الشخصية"[38].

كما أن الحاج أحمد باي وابن ناصر بن شهرة وأولاد سيدي الشيخ وبوزيان، والشريف بوبغلة، وفاطمة نسومر، والشيخ بوعمامة، وغيرهم لم يكونوا زعماء مقاومة هدفها استعادة الأرض المغتصبة والكرامة المهانة، والسيادة المفقودة، بل أن كلّ هؤلاء عبارة عن بيادق تحركهم قوى أجنبية كيفما تشاء ووقتما تشاء خدمة لمصالحها ومصالح حلفائها، وهذه المصالح تارة تكون شرقية، وتارة أخرى غربية، ويتم ذلك -طبعا- بمقابل معين، مادي أو معنوي أو بتعصب ديني مقيت فهناك من عمل للسنوسيين مثل ناصر بن شهرة. وهناك من كان عميلا للبروسيين مثل الشريف بوشوشة، وهناك من هو خاضع لأوامر العثمانيين مثل الحاج أحمد باي، وهناك من كان تابعا للألمان أو الإنجليز أو غيرهم.

بل أنّ ثورة نوفمبر نفسها لم تسلم من هذا الادعاء فلم يفجرها الجزائريون الذين كانوا في حالة هدوء تام عشية انطلاقها، كما يزعمون، بل أنها كانت من تدبير وتخطيط وتوجيه وتسيير أيادي أجنبية حاقدة على فرنسا، بعضها عربي كمصر وتونس، وبعضها الأخر من المعسكر الشرقي كيوغسلافيا، وثالثها من المعسكر الغربي نفسه كإنجلترا وهو ما عبّر عنه السياسيون الفرنسيون من أمثال فرنسوا ميترات بقوله -وهو يتحدث عن الذين أثاروا الشعب ليلة أول نوفمبر-: "ومن بين هؤلاء هناك تونسيون وجزائريون في حزب مصالي الحاج، ولقد لعبت إذاعة القاهرة وبودايست الدور الذي نعرفه"[39].

ولم يقتصر هذا الادعاء من السياسيين ،بل تبنته فئات أخرى عديدة من المجتمع الفرنسي. فهذا العالم الخبير بالايتنولوجيا (Ethnologie) يؤكد هذا الادعاء، فثورة نوفمبر، حسب زعمه، دبرتها وتسيرها القاهرة كما دلّ على ذلك صوت العرب، ولم يخطر على باله، في يوم من الأيام، أنّ المواطنين الجزائريين يقدرون على إعداد مقاومة مسلحة أو على قيادتها[40]، لأنهم

ببساطة لم يكونوا دولة في تاريخهم وأنّ الجزائر بحدودها الحالية هي من وضع فرنسا، ومن جهودها"[41].

هذا الادعاء الذي سماه المؤرخ الجزائري "محمد القورصو" بـــ: "السطو التاريخي" وعرّفه بأنّه إقدام فرنسا على سلخ الشعوب التي احتلتها من ذاكرتها وتاريخها واعتبار إلاّ تاريخ إلاّ تاريخ الدولة المحتلة، ولا وجود لمؤسسات إلاّ لمؤسساتها، ولا وجود لشعب غير الأوربيين"[42].

2- السبب الثاني (التعصب الديني):

يري المؤرخون الفرنسيون أن الجزائريين متعصبين دينيا وعرقيا، وأنّ هذا التعصب هو الذي دفعهم إلى التمرد على فرنسا، وأن جلّ الانتفاضات التي قاموا بها دافعها ضيق الأفق هو التعصب الديني[43]، وأنّ الذين قادوها -في أغلبهم- ينتمون إلى الصوفية والزوايا كالقادرية والرحمانية والتيجانية والشاذلية والبلقايدية، ومن هؤلاء الأمير عبد القادر الجزائري والشيخ المقراني والحداد، وأولاد سيدي الشيخ، وفاطمة نسومر وغيرهم.

ومن هؤلاء الذين تبنوا هذا الاتجاه جان سرفيه (Jean servier) المؤرخ والمتخصّص في علم الايتنولوجيا (Ethnologie)[44]، والذي يصف الثورة الجزائر بأنها وليدة التعصب الديني[45].

لهذا نجد أن الحكام الفرنسيين ومنهم الحاكم العام الفرنسي في الجزائر "دي قيدون" كان يحقد على الإسلام ويعتبره وراء كل الانتفاضات والثورات الشعبية التي عرفتها الجزائر. لهذا كان قد أكثر من هجوماته على الإسلام والجنس العربي، وعزّز سبيل المبشرين ونشطت وفودهم تحت رعايته. كما عمل على تقييد تنقل زعماء الطرق الدينية الذين ظلوا يحاولون دون فقدان الشعب الجزائري عقيدته وكيانه الروحي بوضع العراقيل أمام الجزائريين الراغبين في أداء فريضة الحج [46].

ولم يقتصر أداؤهم ذاك على مقاومة القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، بل شمل -أيضا- ثورة نوفمبر المباركة لأن بدايتها صادفت يوم عيد تشريف القديسيين، فاعتبروا ذلك حلقة من حلقات التعصب الديني المقيت، وهو ما ينفيه المجاهدون، ومنهم المجاهد الجودي لخضر بوالطمين الذي قال: "أما عن اختيار هذا اليوم فيعود إلى أن الكثير من الفرنسيين العسكريين والمدنيين يتمتعون في هذه المناسبة بأخذ عطلة يوم أو أكثر، فكانت مناسبة ملائمة لتفجير نار الثورة بالجزائر، وأخذ الفرنسيين على حين غرة حتى تكون الانطلاقة موفقة وسليمة"[47].

وحتى يتخلصوا من الخطر الذي يهددهم، وهو التعصب الديني كما يزعمون، قاموا بمحادلة تشتيت الشعب إلى شيع ومذاهب دينية متناثرة ومتناحرة أحيانا، واستمالة بعض رجال الدين أو تحييدهم، بل وجعلهم يروجون لمزاعم مفادها أنه لا يحدث أمر دون أراده الله، وبما أن الله منح القوة للفرنسيين، وسمح لهم بإخضاع المسلمين، فعلى المؤمنين الحقيقيين الخضوع أمام هذه القوة التي هي تعبير عن إرادة الله تعالى[48].

وقد نجحوا -أحيانا- في مسعاهم ذاك إذ ظهر بعض "رجال الدين" ممن خدموا المستعمر ونشروا البدع، والغموض والشعوذة، وغيرها من المظاهر التي أضرت بالدين حيث "أخدوا في معاكسة كل معقول ومعلوم، وكانت الغابة ضرب الأذهان، وضعف الوازع الديني، وجر ذيول الخيبة في كل شيء"[49].

والواقع نحن لا ننكر أن الجانب الديني كان -دوما- حافزا للجزائريين لرفض الظلم، ومقاومة القهر والاستعباد والنفوذ الأجنبي، والسعي الحثيث لاستعادة الكرامة، والتشبث بالوطن، ولاعتزاز به. فحب الوطن من الإيمان، كما كان حافزا لرصّ الصفوف والابتعاد عن التنافر والتطاحن والعزلة، وأن

المجاهد كان يقسم عند التحاقه بالجبل على المصحف الشريف بأن يقاتل حتى النصر أو الشهادة وأن ثورة التحرير اعتمدت على الدين الإسلامي كحافز ومحرك وعامل أساسي من عوامل نجاحها. وهو ما يؤكده أحد مجاهديها الأشاوس، وقادتها الموقرين إلا وهو المجاهد المرحوم يوسف يعلاوي الذي تولى الأمانة الوطنية للمجاهدين بين **1980**م و**1990**م حيث يقول: "إذا كان بعض الكتاب، أو بعض السياسيين يتحاشون في دراساتهم وأبحاثهم ذكر كلمة الإسلام كعنصر من عناصر الشخصية الجزائرية، ويأنفون من إسناد عوامل انتصار الثورة إلى شدة تمسك الشعب بمبادئ الإسلام وتفانيه في تطبيق تعاليمه تطبيقا عمليا، فإن المجاهدين المخلصين لجهادهم، والثائرين المخلصين لثورتهم يعتزون كل الاعتزاز بهذا النسب للعقيد والشريعة الإسلاميتين، ويؤكدون أن الثورة لم تنتصر بدماء الثوار أو بتفانيهم، أو بعددهم فقط، ولكنها انتصرت، زيادة على الوحدة الوطنية والأساليب التنظيمية، والمناخ السليم، انتصرت بارتفاع معنويات أغلب المجاهدين والمنخرطين في صفوف الثورة والجماهير الشعبية المؤمنين كلهم بالمبدأ القائل "ما ترك قوم الجهاد إلاّ ذلّوا"[50].

والواقع أننا لو أردنا استنباط الحقيقة لوجدنا أن التعصب الديني المبطن المعلن المطبق ميدانيا، أنما هو تعصب الفرنسيين أنفسهم للمسيحية ومقتهم للإسلام، بل السعي الدؤوب للقضاء عليه ومحو أثاره من الجزائر.

والمجال لا يتسع في هذه الدراسة المختصرة بأن نذكر الكثير مما قالوا وفعلوا ولكن سأذكر بعض الأمثلة على ذلك، فهذا (Climent Tonnerre) كليرمونت طونير يتوجه إلى شارل العاشر (Charles X) بمناسبة غزو الجزائر قائلا:

"إنها حرب صليبية هيأتها العناية الإلاهية لينفذها الملك الفرنسي، الذي اختاره الله ليثأر من أعداء الدين والإنسانية... المسلمون... لعل الوقت سيجعل من حظنا نحن الفرنسيين تمدين الجزائريين بجعلهم مسيحيين"[51]. زاعمين ان الحضارة الأصلية والوحيدة هي الحضارة الرومانية اللاتينية المسيحية فلا حضارة قبلها ولا بعدها.

وهذا لافيجري (Charles lavigerie) رئيس أساقفة الجزائر سنة **1867**م كان لديه هوس بذكر القديس أغسطينوس أسقف هيبون (عنابة حاليا) والقديس سيبيريان بقرطاج، وكان طموحه هو إعادة شمال إفريقيا إلى المسيحية التي كانت تدين بها في نهاية الإمبراطورية الرومانية، وهو نفسه الذي عمل على محاولة تفكيك المجتمع الجزائري ليفتح المجال لعملية التنصير وقام بنشاط مكثف ومتعدد الأوجه والأماكن لتحقيق هذا الغرض فاستغل مجاعة **1867-1868**م وجمع الأطفال الذين فقدوا عائلاتهم لتنشئتهم على الدين المسيحي، وإنشاء المدارس الدينية المسيحية ابتداء من سنة **1878**م، وهو المعروف بتصريحاته المعادية للإسلام كقوله: "علينا أن نخلّص هذا الشعب ونحرره من قرآنه"[52].

وقوله أيضا: "إن أخر أيام الإسلام قد دنتّ، وفي خلال عشرين عاما لن يكن للجزائر آلهة غير المسيح، أمّا العرب فلن يكونوا ملكا لفرنسا إلاّ إذا أصبحوا مسيحيين"[53].

وهناك الكثير من السياسيين والعسكريين وعلماء الاجتماع من أمثال الجنرال (De Bourmon) دي بورمون و(Clément Tonner) كليمون تونار ودي قيدون... وغيرهم ممن سعوا إلى طمس هوية الشعب الجزائري مركزين خاصة على دينه كي يخل لهم المجال لتمسيحه والاستقرار بالجزائر إلى الأبد.

وقد باءت مساعيهم تلك بالفشل الذريع لأنهم (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبي الله إلاّ أن يتمّ نوره ولو كره الكافرون) [سورة التوبة، الآية: **32**].

الخاتمة :

بقي في الأخير أن نطرح السؤال التالي: إلم يعود هذا الخلل والتجني الذي أصاب تاريخنا الوطني؟ أنلوم الفرنسيين لأنهم لم يتجردوا من الأهواء والعواطف والميول، ولم يتصفوا بالموضوعية والحيادية في كتاباتهم فجاءت متحيزة مغرضة، مجانبة تماما للحقائق والوقائع. وهو ما اعترف به أحد مؤرخيهم وهو جورج إيفير الذي قال:

"إنّه كتب الكثير عن الجزائر منذ مائة سنة، ولكن الكتابات التاريخية الموضوعية قليلة وسطحية وكثير منها عبارة عن نقل عما سبقها"[54].

أو ما صرح به المفكر الجزائري عبد المجيد مزيان:

"أقول بهذا الصّدد لإخواني الذين تذهب أنفسهم حسرات على سوء نية المؤرخين الذين يزيفون تاريخ امتنا بأن التاريخ ليس ضميرا إنسانيا شموليا إلاّ في ميدان الّإنجاز لأنه هو الباقي الملموس الذي تشاهده الأجيال، وإما كلّ ما يكتب فيمكن نقضه بمكتوب جديد"[55].

أم نلوم أنفسنا لأننا فرطنا في ماضينا، وقد مناه لقمة صائغة لغيرنا ليفعلوا به ما يريدون، فنحن كجزائريين، وفق رأي الدكتور أبو القاسم سعد الله: "من الشعوب التي عزفت عن الكتابة كهواية، وبالتالي لم يحذفوها كصنعته"[56].

أم نلوم النظام الدولي المجحف الذي بناه الأقوياء، واستفاد منه الأقوياء وداس على كرامة الضعفاء. هذا النظام القائم على قانون الغاب. فالمنتصر

على حق، والمغلوب على باطل، وبما أن الأقوياء المنتصرين هم الذين كتبوا التاريخ فقد فصلوه وفق مقاسهم، ولصالحهم، وليتمكنوا من ذلك حرفوا وشوهوا وقلبوا الحقائق رأسا على عقب، وطبعا، كلّ ذلك لا يهم مادامت الغاية تبرر الوسيلة، حسب اعتقادهم، وما داموا يعتقدون أنهم أرقى من غيرهم، وحضارتهم أرقى الحضارات البشرية، وبالتالي فهم يستحقون العيش والتنويه، وما عداهم تبّع، رقيق، يجب أن يظلوا في خدمتهم. وهو ما يستشفّ من قول المؤرخ محمد إبراهيم الميلي: "إن الفرنسي بصفة عامة، وفرنسيي المستعمرات بصفة خاصة نرجسي النظرة، معجب بذاته هائم بكيانه، لا يتصور أنه يمكن أن يوجد شعب أرقى منه، أو يمكن أن يساويه مؤهلات حضارية"[57].

الحقيقة أن اللوم والعتاب والتباكي على المظالم لم تجد نفعا، إنما بات من واجبنا -كجزائريين- أن نشمّر على السواعد ونعيد قراءة تاريخنا، وفق رؤية جديدة قراءة متأنية، بعيدة عن الأحكام المسبقة السلبية، ترتبط ارتباطا عضويا بالوقائع، مادامت توفرت لدينا بعض الأليات التي كنا نفتقر إليها في السابق، فهناك ألاف من الطلبة المتخرجين من الجامعات بمؤهلات علمية عالية المستوى. وأصبحنا نتنفس نسائم الحرية التي بدونها يظل المؤرخ مقيدا. بحيث أصبح المؤرخ خاضعا فقط لضميره والمنهج العلمي الأكاديمي الصحيح، وهناك الاحترام اللائق، وبعض الوثائق وإن كانت متناثرة هنا وهناك يمكن الوصول إلى بعضها في مضانها.

وهو ما يحتم علينا مراجعة وتفسير كل ما كتب عن بلادنا وأمتنا من جديد، كما يمكن إزالة جميع التخريفات النظرية والخيالية التي ألصقت بهذا التاريخ[58]. وبذلك يكون لنا تاريخ مكتوب بأقلام جزائرية وطنية، نزيهة، محررا من كل ما علق به من تشويه وتزييف يعكس الحقيقة باجابياتها وسلبياتها، رائدنا في ذلك خدمة التاريخ نفسه، وخدمة الأجيال

القادمة حتى لا تكرر المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري طوال **132** سنة من الاحتلال البغيض والاستدمار المقيت، لأنه كما يقول غاندي: "فإن الذي لا يتذكر الماضي محكوم عليه أن يعيشه مرة أخرى"[59]، والجزائري الكيس لا يلدغ من جحر واحد مرتين وهو ما يحتم علينا مراجعة وتفسير كل ما كتب عن بلادنا وشعبنا من جديد، كما يمكن إزالة جميع التخريفات والتشويهات التي ألصقت بهذا التاريخ.

- الهوامش:

1- محمد الصالح رمضان: "التاريخ ذاكرة الشعوب، وسر بقائها"، مجلة الثقافة، تصدرها وزارة الثقافة الجزائر السنة العشرون، العدد **108**، ماي جوان **1995**، ص**57**.

2- محمد برج: "دور فرنسا في النهضة القومية الجزائرية، من خلال مزاعم مؤرخين أجنبيين"، مجلة الأصالة، عدد خاص، **1973**، ص**184**.

3- أبو القاسم سعد الله: "منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر"، مجلة الأصالة، المرجع السابق، ص**16**.

4- محمد الميلي: "نماذج من تشويه بعض المؤرخين الأجانب لتاريخ الجزائر"، مجلة الأصالة، المرجع السابق، ص**62**.

5- محمد الصالح رمضان، المرجع السابق، ص**58**.

6- محمد إبراهيم الميلي: "البعد الريفي في الثورة الجزائرية"، مجلة الأصالة، العدد **22**، نوفمبر ديسمبر **1994**، ص**53**.

7- محمد الميلي، المرجع السابق، ص**61**.

8- عبد الحميد بن أبي زيان -ابن اشنهو-: "تطور الاستعمار في الجزائر وفي سائر المستعمرات"، مجلة الأصالة، العدد **22**، المرجع السابق، ص**175**.

9- نفسه، ص**177**.

10- نفسه.

11- محمد ابراهيم الميلي: البعد الريفي في الثورة الجزائرية، مجلة الأصالة، العدد **22**، المرجع السابق، ص**54**.

12- حادثة المروحة: الدكتور صلاح العقاد المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأحواله، ط**3**، مكتبة الأنجلو المصرية، **1969**، ص**86**.

13- رقية قيزي: أشكال القمع الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية، مذكرة ماجستير، إشراف بوعرة بوخرساية، جامعة الجزائر، **2011**، ص أ.

14- صدر قانون تمجيد الاستعمار يوم **23** فبراير **2005** تحت رقم **158** وصادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية، ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم الموالي **24/02/2005**.

15- هو الرئيس الفرنسي بين **15** ماي **2012** و**14** ماي **2017**، وهو الرئيس **24** لجمهورية فرنسا والرئيس السابع في الجمهورية الخامسة.

16- مجلة الجيش، العدد **508**، **2005**، ص**4**.

17- نفسه، ص**4**.

18- المهدي البوعبدلي: "موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر عبر العصور"، مجلة الأصالة، العدد الخاص، المرجع السابق، ص**130**.

19- نفسه، ص**130**.

20- أحمد طالب الابراهيمي (ابن الحكيم): "تأملات حول الشخصية الوطنية"، مجلة الثقافة، العدد **62**، مارس أفريل **1981**، ص**218**.

21- ابن أشنهو، المرجع السابق، ص**173**.

22- عثمان الكعاك، "موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر"، مجلة الأصالة، العدد الخاص، المرجع السابق، ص**145**.

23- نادية زروق: سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر، دار هومة، الجزائر، **2014**، ص**98**.

24- الطاهر زرهوني: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغابة، الجزائر، **1994**، ص**20**.

25- نادية زروقي، المرجع السابق، ص**118**.

26- الجريدة الرسمية الفرنسية، العدد الصادر بتاريخ **15** مارس **1838**، العدد **3071**.

27- توليت وفرانسيس جاكسون، **الجزائر الثائرة**، ترجمة علوي الشريف، القاهرة، **1957**، ص**130**.

28- ابن اشنهو، المرجع السابق، ص**172**.

29- زهير الخالد: "دوافع الكنيسة لمحاربة العلم والعلماء"، مجلة منبر الإسلام، العدد **21**، السنة **6**، سبتمبر **1981**، ص**95**.

30- نفسه.

31- حزب جبهة التحرير الوطني المنظمة الوطنية للمجاهدين، **الطريق الى نوفمبر كما يرويها المجاهدين**، المجلد الأول، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص**157**.

32- نفسه، ص**158**.

33- نفسه، ص**162**.

34- يوسف درمونة: **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة للثورة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، **1982**، ص**31**.

35- مجلة الجيش، العدد **508**، المرجع السابق، ص**4**.

36- محمد الصالح الصديق: "من خصائص الجيش الوطني البطولة العفة الشهامة التسامح"، مجلة الأصالة، العدد الخاص، السنة الثامنة، سبتمبر أكتوبر **1979**، ص**64**.

37- بشير خلدون: "أصول الحركة الوطنية وتطورها **1830-1954**"، مجلة الرؤية، المركز الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**، العدد الأول، جانفي فيفري **1998**، ص**54**.

38- أبو القاسم سعد الله: "منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر"، المرجع السابق، ص**16**.

39- (le figaro **1954** novembre **67**) نقلا عن حزب جبهة التحرير الوطني المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائر، (د.ت)، ص**118**، المجلد الأول، الجزء الثاني.

40- أبو عمران الشيخ: "جان سوفيه وثورة اول نوفمبر **1954**"، مجلة الأصالة، العدد **22**، نوفمبر ديسمبر **1974**، ص**81**.

41- محمد برج، المرجع السابق، ص**181**.

42- محمد القورصو: "التاريخ الذاكرة السياسية، سطو فرنسا على التاريخ حالة الجزائر (**1830-2009**)"، مجلة أفكار وأفاق، تصدرها جامعة الجزائر **2**، العدد **1**، مارس **2011**، ص**78**.

43- أبو القاسم سعد الله: "منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر"، المرجع السابق، ص**16**.

44- الاينتولوجيا (Ethonologie) علم يدرس أُصول الشعوب البدائية التي ليس لها تاريخ.

45- أبو عمران الشيخ: "جان سرفيه وثورة أول نوفمبر **1954**"، مجلة الأصالة، العدد **22**، المرجع السابق، ص**81**.

46- نادية زروق، المرجع السابق، ص**120**.

47- الجودي الأخضر بوطمين: اندلاع ثورة فاتح نوفمبر **1954**، المجلد الأول، الجزء الأول، المصدر السابق، ص**346**.

48- نادية زروق، المرجع السابق، ص**119**.

49- ساحلي بن الحاج الرزقي: "أساليب التعليم في منطقة زواوي"، مجلة الشهاب، **5** جويلية **1389**هـ، ص**30**.

50- يوسف يعلاوي: "الجانب الروحي لثورة نوفمبر"، مجلة الأصالة، العدد **22**، نوفمبر ديسمبر **1974**، ص**83**.

51- حسين رايس: حركة التنصير في الجزائر عهد الاحتلال، مجلة الرؤية، السنة الأولى، العدد الأول، جانفي فيفري **1996**، ص ص**119**، **120**.

52- عبد القادر حلوش: "حركة التنصير في الجزائر عهد الاحتلال"، مجلة الرؤية، السنة الأولى، العدد الأول، جانفي فيفري **1996**، ص ص**119**، **120**.

53- وزارة التربية الوطنية الجزائرية، مديرية التكوين، ديسمبر **199**، ص**68**.

54 - أبو القاسم سعد الله: منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر، مجلة الأصالة، العدد الخاص، المرجع السابق، ص**18**.

55 - عبد المجيد مزيان: النظريات التاريخية التغيير والتحريق، مجلة الأصالة، العدد الخاص، المرجع السابق، ص**27**.

56 - أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1986**، ص**78**.

57 - محمد الميلي، المرجع السابق، ص**58**.

58 - عبد المجيد مزيان، المرجع السابق، ص**27**.

59 - مجلة الجيش، **11-205**/ الملحق ص**4**.

تم بحمد الله

من منشورات
المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية
والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954